دولة ليبيا

الجامعة الأسمرية الإسلامية

كليّة اللّغة العربيّة والدّراسات الإسلاميّة

قسم اللّغة العربيّة/ شعبة البلاغة والنّقد

أثر السّياق القرآني في توجيه الدّلالة الزّمنيّة للأفعال في سورتي المائدة والأنعام

بحث مقدّم استكمالاً لمتطلبات الحصول على الإجازة العالية (الماجستير)

إعداد الطالبة: صالحة محمد علي عاشور

إشراف: أ. د. المهدي إبراهيم الغويل

العام الجامعيّ

2014 / 2015 م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾ ﴾

سورة ص، الآية 29

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى صانعة الأمل، هديّة الله – سبحانه وتعالى –

أمي الحبيبة (فاطمة)

وإلى سندي في الحياة بعد الله – سبحانه وتعالى – إخوتي: الصّادق، وعلي،

ورضوان.

وإلى أجمل زهرتين أختيّ أسماء، وسعاد

وإلى المجاهدين في سبيل الله؛ لتكون كلمته هي العليا

جزاهم الله جميعًا عنّي خيرًا

شكر وعرفان

لله الحمد والشّكر على نعمه التي لا تعدّ ولا تحصى، أَحْمَدُهُ العَلِيّ العظيمَ وأشكره، وأدعوه أن لا يحرمني نعمة الشكر له، ﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٩﴾ ﴾ [النمل: 19]، ومن نعمه عليّ سبحانه- أن وفقني حتى وصلت إلى هذه المرحلة الدّراسيّة، وإنجاز هذا البحث.

وبعد: فليس من البرّ أن أنسى معروفاً لأحد، وذلك مصداقاً لقوله – صلّى الله عليه وسلّم -: «من لا يشكر النّاس لا يشكر الله» رواه البخاري.

أتقدم بجزيل الشّكر والعرفان إلى رحمة ربي المهداة لي، صاحبة القلب النقيّ، التي أشرقت عطفاً وحناناً، فلا أرى الحياة دونها، (**أمي**).

وأخصّ بالشّكر والاحترام والتّقدير أستاذي الفاضل أ. د: **أبا محمّد المهدي إبراهيم الغويل**، الذي أشرف على هذا البحث، فكان له داعمًا ومرشدًا ومقوّمًا.

كما أتقدّم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذيّ الكريمين، أ. د. **مصطفى محمد أبو شعالة**، وأ. د. **عادل بشير الصاري**. اللذين تفضلا بقبولِ مناقشةِ هذه الرسالة.

ولا أنسى أن أشكر القائمين على الجامعة الأسمرية، وأخص بالشكر قسم الدراسات العليا، ورئيس قسم اللغة العربية د. سالم بن حسين، والقائمين على المكتبات، أخص منهم: عبد السلام انرويد، وعبد السلام حيدر، وإسماعيل الشاوش، وأسامة اقدارة؛ لسمو أخلاقهم وحسن تعاملهم طيلة فترة الدراسة والبحث.

كما أشكر زميلتي هاجر التويرقي ووالدها عبد العزيز الذين سعيا في الحصول على بعض مصادر البحث من مصر.

والشكر الخالص إلى مشاعل الدرب الطويل، مُعَلِّمِيَّ في مختلف مراحل دراستي، ابتداء من المرحلة الابتدائية، وانتهاء بمرحلة الدراسات العليا، فمن كان منهم حيًا يرزق فأسأل الله له الصحة والعافية، ومن كان منهم قد انتقل إلى جوار ربه فأسأل الله أن يتغمده برحمته، وأن يتداركه بلطفه وعفوه وأن يرفع درجته.

وأخيرًا أشكر كلَّ من مد لي يد العون ويسر لي الطريقَ، وأعانني ولو بكلمة طيبة، جزاكم الله عني خيرًا.

مقدّمـــــــة

مقدمة:

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ۝١ ﴾[الكهف: 1]، حمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصّلاة والسّلام على نبيّنا محمّد النّبيّ الأمّيّ المبعوث رحمة للعالمين ونورًا للمهتدين.

أمّا بعد:

فإنّ كتاب الله – سبحانه وتعالى– القرآن الكريم مليء بالأسرار التي تستحق البحث والدّراسة للكشف عنها؛ فهو معجزة سيّدنا محمّد – صلّى الله عليه وسلّم–، النّبيّ الأمّيّ، معجزته وهو بين ظهراني قوم تميّزوا بالفصاحة والبراعة في الكلام، ولكنّهم عجزوا عن الإتيان بمثله، قال – تعالى–: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ۝٨٨ ﴾ [الإسراء: 88]، يتساوق هذا العجز مع الاعتراف بقوّة بلاغة القرآن وفصاحته.

والقرآن الكريم مليء بالخصائص الأسلوبيّة الخارجة عن مقتضى الظاهر، وقد تعرّض الباحثون للكثير منها قديمًا وحديثًا، وهو كتاب الله الخالد، لا تنقضي عجائبه، ولا يمكن لبشر أن يحيط بجميع جوانبه؛ لذا شرعت أبحث عن سمة أسلوبيّة فيه لم تأخذ حقّها من الدّراسة، فكانت الدّلالة الزّمنيّة للأفعال؛ فالتّوجّه الزّمنيّ للأفعال يتغاير بين آياته التي يرد فيها، حيث يعتريه التّوافق مع الزّمن الأصليّ للصّيغة الفعليّة والتّخالف معها.

إنّ الكلمة المفردة خارج التّركيب يصعب علينا إعطاء معنى محدّد لها، والذي يمكنه تحديد معناها بدقّة ووضوح هو السيّاق الداخليّ والخارجيّ، فالجملة التي تقع فيها الكلمة تساعد على تحديد معنى تلك الكلمة من خلال ما يرافقها من كلمات

وحروف، وذلك يتم بالتعاضد مع المقام ومقتضى الحال، وكذا زمن الفعل، فالفعل يحمل دلالة زمنيّة في صيغته، فهو إمّا ماض أو حاضر أو مستقبل، ولكنّ وضعه في سياق معيّن ربما يغيّر تلك الدّلالة الزمنيّة، وذلك وجه من وجوه الإعجاز البلاغيّ للقرآن الكريم، يظهر في كيفيّة استخدام الأفعال في سياقاتها المتغايرة، فتارة يُعبِّر بالماضي في سياق الإخبار عن المستقبل، وبالمستقبل في سياق سرد لأحداث ماضية، ولكلّ منحًى غرض وغاية، فالفعل ﴿أَتَىٰٓ﴾ في قول الله – عزّ وجلّ–: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ﴾[النّحل: 1]، توجّهت دلالته الزّمنيّة إلى الزّمن المستقبل لا الماضي؛ بسبب سياقه الخارجيّ، سياق الإخبار عن غيب المستقبل، وجيء به ماضيًا للدّلالة على تحقّق وقوعه.

وقد اعتنى علماء العربيّة بهذا الأسلوب البلاغي، مغايرة زمن الفعل للسّياق الوارد فيه، وأكّدوا أهميّته في الكلام، فنجد البلاغيّين كالسّكّاكيّ والقزوينيّ ومن تبعهما بالشّروح قد تعرّضوا له في عدّة مواطن: كالالتفات، والإسناد، والاستعارة، وخروج الكلام عن مقتضى الظاهر.

ولو رجعنا لمهاد درس زمن الفعل عند النّحاة فإننا سنجده مبثوثًا في ثنايا الكتب عند القدامى منهم، عند حديثهم عن الأدوات النّحويّة كأدوات الجزم والشّرط، ولكن المتأخّرين جمعوا مواطن تغيّر زمن كل فعل في موضع واحد، كأبي حيّان في ارتشاف الضّرب، والرّضيّ في شرحه على الكافية، والسّيوطيّ في همع الهوامع.

وقد انتبه أهل اللّغة من المحدثين إلى أهميّة زمن الفعل فتناولوه بالدّرس والتّحليل ضمن مؤلفاتهم والتي منها: الفعل والزمن لعصام نور الدّين، والفعل زمانه وأبنيته لإبراهيم السّامرّائي، ومعاني النحو لفاضل السّامرّائي، والنّحو الوافي لعبّاس حسن.

وهناك من كانت له دراسة تطبيقيّة عن الزّمن في نصٍّ أدبيّ كالزّمن النّحويّ في الشّعر الجاهليّ لليث عبد الحميد، وكذلك في القرآن الكريم كالدّلالة الزّمنيّة للجملة العربيّة في القرآن الكريم لنافع الجبّوري، والزّمن في القرآن الكريم (دراسة

دلاليّة للأفعال الواردة فيه) لبكري عبد الكريم، ودراسة في أسرار العدول في استعمال صيغ الفعل لظافر العمريّ، ومن الرّسائل العلميّة وجدت:

– الفعل الماضي زمنه ودلالته في القران الكريم – عبر إشارات المفسرين – سورة البقرة أنموذجًا، إعداد: مريم محمّد محمّد أحمد التّريكي، الجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية، كليّة اللغة العربيّة والدّراسات الإسلاميّة، العام الجامعي: 1435هـ – 2014م، رسالة ماجستير.

وأمّا الدّراسات السّابقة عن السّياق، النظريّة منها والتطبيقيّة، لم يُفرد أي مؤلَّف منها لدراسة أثر السّياق عامّة أو السّياق القرآنيّ خاصّة في تغيّر زمن الفعل، بل كان حديثهم عن السّياق ودوره في تحديد الزّمن إشارة أو ضمناً، في حين وجدت دراسات سابقة تناولت السّياق، ولكنها لم تدرس كيفيّة تأثيره في تحديد الزّمن، وهي:

نظريّة السّياق القرآنيّ للمثنّى عبد الفتّاح محمود، ودلالة السّياق لردّة الله الطّلحيّ، والسّياق وأثره في المعنى للمهدي الغويل، والرّسائل العلميّة:

1– دلالة السّياق وأثرها في توجيه المتشابه اللّفظي في قصّة موسى –عليه السّلام– (دراسة نظريّة تطبيقيّة)، فهد بن شتوي بن عبد المعين الشّتوي، جامعة أم القرى، السّعوديّة، 1426هـ– 2005م، رسالة ماجستير.

2– أثر دلالة السّياق القرآني في توجيه معنى المتشابه اللفظي في القصص القرآني (دراسة نظريّة تطبيقيّة على آيات قصص نوح وهود وصالح وشعيب – عليهم السّلام–)، تهاني بنت سالم بن أحمد باحويرث، جامعة أم القرى، السّعوديّة، 1428هـ– 2007م، رسالة ماجستير.

3– السياق وأثره في توجيه المتشابه اللفظي في القرآن الكريم في كتاب ملاك التأويل لأحمد بن الزبير الغرناطي نموذجًا، إعداد: صالح محمّد العصّاوي، الجامعة الأسمريّة للعلوم الإسلاميّة، كليّة اللغة العربيّة والدّراسات الإسلاميّة، العام الجامعيّ: 2011 – 2012م، رسالة ماجستير.

وقد استفدت من تلك الدراسات التي تناولت الجانبين، جانب دراسة زمن الفعل، وجانب دراسة السّياق بشكل متفاوت، في دراستي، والتي اخترت أن يكون عنوانها ((**أثر السّياق القرآنيّ في توجيه الدّلالة الزّمنيّة للأفعال في سورتي المائدة والأنعام**)).

وتكمن أسباب اختياري للموضوع في:

1- اخترت أن تكون دراستي في القرآن الكريم تلبية رغبتي الجامحة في خدمة كتاب الله – سبحانه وتعالى- .

2- اخترت أن تنحصر دراستي في سورتَيْ المائدة والأنعام لأنّ السّياق القرآنيّ انقسم إلى سياقين أساسيّين هما: السّياق المكيّ، والسّياق المدنيّ، وكل سياق منهما يتميّز بموضوعات تختلف عن الآخر؛ كان لا بدّ للدّراسة من التّعرّض لكلا السّياقين، وحتى تكون دراستي أكثر دقّة كان عليَّ حصرها في جانب من القرآن يمثّل السياقين، فاخترت أن تكون سورة الأنعام هي الممثّلة للسّياق المكيّ، وسورة المائدة هي الممثّلة للسّياق المدنيّ.

وتتمثّل أهميّة الدّراسة في:

1- محاولة بيان واحدة من السّمات الأسلوبيّة التي تُبيّن قوّة الأسلوب القرآنيّ وبلاغته.

2- الإضافة إلى جهود العلماء في بيان مدى دقّة القرآن الكريم في التّعبير عن الزّمن، وبالتّالي قدرة اللّغة العربيّة على ذلك؛ فهي لغة القرآن الكريم.

3- إضافة الجديد إلى جهود السّابقين في دراسة البلاغة القرآنيّة.

4-الكشف عمّا أعطاه التّغيّر الزّمنيّ للأفعال من أسرار لغويّة وبلاغيّة في التّعبير القرآنيّ من خلال السّياق.

وقد اتّبعت في ذلك المنهج الاستقرائيّ الوصفيّ التحليليّ، وفق الخطة التالية :

أثر السّياق القرآني في توجيه الدّلالة الزّمنيّة للأفعال في سورتي المائدة والأنعام

الفصل الأوّل: مقاربات

المبحث الأول: السياق القرآني.

المبحث الثاني: الدّلالة.

المبحث الثالث: الدّلالة الزّمنيّة للأفعال.

الفصل الثاني: الدّلالة الزّمنيّة للأفعال الماضية

المبحث الأوّل: السّياق الخارجيّ

أوّلًا: سياق القصص وأخبار السّابقين

ثانيًا: سياق الإعلان عن أمر أو الإقرار به

ثالثًا: سياق الإخبار عن غيب المستقبل

رابعًا: سياق الدّعاء

خامسًا: سياق الوصف

سادسًا: السّياق الاحتماليّ

المبحث الثّاني: السّياق الدّاخليّ

أوّلاً: سياق (قد)

ثانيًا: سياق شرط (إذا)

ثالثا: سياق شرط (إن)

رابعًا: سياق شرط (من)

خامسًا: سياق الإسناد

سادسًا: سياق ألفاظ الزّمان

سابعًا: سياق صلة الموصول

الفصل الثالث: الدّلالة الزّمنيّة للأفعال المضارعة

المبحث الأوّل: السّياق الخارجيّ

أوّلاً: سياق القصص وأخبار السّابقين

ثانيًا: سياق الإخبار عن غيب المستقبل

ثالثًا: سياق التّمنيّ

رابعًا: سياق التّعجيب

خامسًا: سياق الوصف

سادسًا: السّياق الاحتماليّ

المبحث الثّاني: السّياق الدّاخليّ

أوّلاً: سياق (أنْ) المصدريّة

ثانيًا: سياق (هل)

ثالثا: سياق شرط (إنْ)

رابعًا: سياق شرط (لو)

خامسًا: سياق الإسناد

سادسًا: سياق خبر (كان)

سابعًا: سياق ألفاظ الزمان

ثامنًا: سياق صلة الموصول

الفصل الرّابع: الدّلالة الزّمنيّة لأفعال الأمر

المبحث الأوّل: السّياق الخارجيّ

أوّلاً: سياق القصص وأخبار السّابقين

ثانيًا: سياق الإعلان عن أمر

ثالثًا: سياق الأوامر الإلهيّة والأحكام الشرعيّة

رابعًا: سّياق الحوار الدّعويّ

خامسًا: سياق الوعد والوعيد

سادسًا: سياق الدّعاء

سابعًا: سياق الإخبار عن غيب المستقبل

ثامنًا: سياق التعجيز

تاسعًا: سياق التّعجيب

عاشرًا: سياق الوصف

المبحث الثّاني: السّياق الدّاخليّ

أوّلاً: سياق شرط (إذا)

ثانيًا: سياق شرط (إن)

ثم تأتي الخاتمة، وفيها يتم سرد ما يظهر من نتائج وملاحظات.

لقد لاقيت عند قيامي بهذا البحث بعضًا من الصّعوبات، لعلّ أبرزها كيفيّة ترتيب الأفكار الجزئيّة والكليّة، وصياغتها.

وأخيراً، أدعو الله ربي أن يكون بحثي في المستوى المطلوب، وأشير إلى أنّ ما كان فيه من نقص أو قصور فهو من نفسي، ومن الشيطان – لعنه الله، وأعاذنا منه –، وأمّا ما كان من صواب فهو بتوفيق من عند الله – عزّ وجلّ–، ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴿٨٨﴾﴾ [هود: 88]، وأدعوه أن يهديني لأقرب من هذا رشداً.

الفصل الأوّل

مقاربات

المبحث الأول: السّياق القرآني

أوّلًا: مفهوم السّياق

ثانيًا: أنواع السّياق القرآنيّ

ثالثًا: أركان السّياق القرآنيّ

رابعًا: ضوابط السّياق القرآنيّ

خامسًا: فوائد السّياق القرآنيّ

أوّلاً: مفهوم السّياق:

لغة:

أصل كلمة (سياق) «سِواق فقلبت الواو ياء لكسرة السّين، وهما مصدران من ساقَ يَسُوق وفي الحديث حَضَرْنا عمرو بن العاصِ وهو في سِياق الموت[1]»[2].

وجاء في معنى الجدر اللّغوي (س و ق) أنّ «السّين والواو والقاف أصل واحد، وهو حَدْوُ الشَّيء. يقال ساقه يسوقه سَوقاً. والسَّيِّقة: ما استيق من الدوابّ. ويقال سقتُ إلى امرأتي صَدَاقها، وأَسَقْتُهُ. والسُّوق مشتقّةٌ من هذا، لما يُساق إليها من كلِّ شيء، والجمع أسواق. والسّاق للإنسان وغيره، والجمع سُوق، إنّما سمّيت بذلك لأنَّ الماشي ينْساق عليها»[3].

وورد في لسان العرب[4]:

– قولُه – تَعالى–:﴿ وَجَآءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ ﴿٢١﴾ ﴾ [ق: 21]، قيل: سائِقٌ يَسُوقُها إلى المَحْشَرِ وشهِيد يَشهَدُ عَلَيْها بعَمَلِها[5].

---

[1]– صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجّاج القشيري النّيسابوري (261هـ)، خرّج أحاديثه: صدقي جميل العطّار، الطّبعة الأولى، 1421هـ – 2000م، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت – لبنان، كتاب الإيمان، باب كون الإسلام يهدم ما قبله وكذا الهجرة والحجّ، رقم: 221 – 121، ص 79. بلفظ: (حضرنا عمرو بن العاص، وهو في سياقة الموت).

[2] – لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرَيْن، طبعة جديدة محقّقة ومشكولة، د. ت، دار المعارف، القاهرة – مصر، مادة (س و ق).

[3] – معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريّا الرّازي (395هـ)، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدّين، الطّبعة الأولى، 1420 هـ – 1999م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان. مادة (س و ق).

[4] – ينظر: مادة (س و ق).

[5] – ينظر: تفسير السّمرقنديّ المسمّى (بحر العلوم)، نصر بن محمّد بن أحمد أبو اللّيث السّمرقنديّ (من علماء القرن الرّابع هجري)، تحقيق: د. محمود مطرجيّ، الطّبعة الأولى، 1418هـ – 1997م، دار الفكر، بيروت – لبنان، 3/ 319. وتفسير البغوي المسمّى (معالم التّنزيل)، أبو الحسين بن مسعود الفرّاء البغويّ الشّافعيّ (516هـ)، إعداد وتحقيق: خالد عبد الرّحمن العك وآخر، الطّبعة الرّابعة، 1415هـ – 1995م، دار المعرفة، بيروت – لبنان، 4/ 223.

– وقد انْساقَت وتَساوَقَت الإبلُ تَساوُقاً إذا تتابعت وكذلك تقاوَدَت فهي مُتَقاوِدة ومُتَساوِقة، والمُساوَقة المُتابعة كأنّ بعضَها يسوق بعضاً.

– وفي صفة مشيه – عليه السّلام– كان يَسُوق أَصحابَه؛ أَي: يُقَدِّمُهم ويمشي خلفهم تواضُعاً ولا يَدع أحداً يمشي خلفه.

– والسِّياق نزع الروح.

– السُّوقة بمنزلة الرّعية التي تَسُوسُها الملوك سُمُّوا سُوقة لأن الملوك يسوقونهم فينساقون لهم.

وفي تاج العروس[6] مِنَ المجاز:

– وَلَدَتْ فُلانَةُ ثَلاثَةَ بَنِينَ على ساقٍ واحِدٍ كما في الصِّحاح وفي العُبابِ: واحِدَةٍ؛ أي: مُتَتابِعَةً بعضُهم عَلَى إِثْرِ بَعض لا جارِيَةَ بَيْنَهُم.

– وساق إلى المرأة مهرها وصداقها سياقًا: أرسله كأساقه وإن كان دراهم أو دنانيرَ؛ لأنّ أصل الصّداق عند العرب الإبلُ، وهي التي تُساق، فاستُعمِل ذلك في الدرهم والدينار وغيرهما.

– وهو يَسُوقُ الحَدِيثَ أَحْسَن سِياقٍ وإِليكَ يُساقُ الحَدِيثُ وكلام مَساقُهُ إِلى كذا وجِئْتُك بالحَدِيث على سَوْقهِ على سَرْدِه.

وفي الصّحاح: « وفلان يسرد الحديث سردًا، إذا كان جيّد السّياق له»[7].

وبالنّظر إلى ما ورد في المعاجم اللغويّة نجد أنّ معنى لفظة السّياق يدور حول التّتابع والاتصال، والقيادة والإحاطة.

وقد أطلقت كلمة (السّياق) على الكلام إطلاقًا مجازيًّا، فقالوا: (سياق الكلام) و (سياق النّصّ)؛ «لأنّهم لاحظوا فيه معنى التّسلسل والارتباط والتّتابع، وهو المعنى

---

[6] – ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد مرتضى الحسيني الزّبيدي، تحقيق: مصطفى حجازي، د. ط، 1409هـ – 1989م، التّراث العربي، سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، مادة (س و ق).

[7] – الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ (393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، الطّبعة الرّابعة، 1990م، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، مادة (س ر د).

المهيمن على إطلاقات هذه الكلمة في الاصطلاح»[8]، ولكن هذه التّعابير سياق الكلام، وسياق النّصّ، وسياق الجملة، تُعدّ عامّة ومفتقرة إلى التّحديد[9].

اصطلاحًا:

إنّ فكرة السّياق وردت عند البلاغيّين عند قولهم: لكلّ مقام مقال، ولكلّ كلمة مع صاحبتها مقام، وكان مقياس جودة الكلام وقبوله عندهم هو ملاءمته لما يليق به، أي: مقتضى الحال[10]، الذي « يسمّى (الاعتبار المناسب) وهو الصّورة المخصوصة التي تورد عليها العبارة، مثلاً: المدح حال يدعو لإيراد العبارة على صورة الإطناب، وذكاء المخاطب حال يدعو لإيرادها على صورة الإيجاز، فكلّ من المدح والذّكاء حال، وكل من الإطناب والإيجاز مقتضى، وإيراد الكلام على صورة الإطناب أو الإيجاز مطابقة للمقتضى »[11].

ويمكن تعريف السّياق بوصفه مصطلحًا أدبيًّا بأنّه: «بيئة الكلام ومحيطه وقرائنه؛ بناء كامل من فقرات مترابطة، في علاقته بأيّ جزء من أجزائه أو تلك الأجزاء التي تسبق أو تتلو مباشرة فقرة أو كلمة معيّنة. ودائمًا ما يكون سياق مجموعة من الكلمات وثيق التّرابط بحيث يلقي ضوءًا لا على معاني الكلمات المفردة فحسب بل على معنى وغاية الفقرة بأكملها»[12].

---

[8] – السّياق وأثره في توجيه المتشابه اللّفظي في القرآن الكريم في كتاب ملاك التأويل لأحمد بن الزبير الغرناطي نموذجًا، صالح محمّد العصّاوي، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، 2011 – 2012م، (رسالة ماجستير)، ص 5.

[9] – ينظر: السّياق وأثره في المعنى، د. المهدي إبراهيم الغويل، طبعة 2011م، دار الكتب الوطنيّة، بنغازي – ليبيا، ص 14.

[10] – ينظر: البلاغة والأسلوبيّة، محمّد عبد المطّلب، الطّبعة الثّالثة، 2009م، الشّركة المصريّة العالميّة للنّشر لونجمان، الجيزة – مصر، ص 305.

[11] – معجم البلاغة العربيّة، صنعة: بدوي طبانة، الطّبعة الرّابعة، 1418هـ – 1997م، دار ابن حزم للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيرت، لبنان، ص 560.

[12] – معجم المصطلحات الأدبيّة، إبراهيم فتحيّ، د. ط، 1986م، المؤسّسة العربيّة للنّاشرين المتّحدين، صفاقس – الجمهورية التونسية، ص 201 – 202.

كما عُرّف السّياق الأدبيّ بأنّه: «الطّريقة التي يعبّر بها المبدع عن القيمة محور التّجربة، سواء أكانت هذه الطّريقة منطلقة من الارتباط بالقيمة واستدعائها تشكيلًا معيّنًا، أم منطلقة من التّشكيل لاحتوائه على قيمة لها أبعاد خاصّة»[13].

يتّضح من التّعريفين السّابقين للسّياق أنّ له بُعديْن: بعد داخليّ، وهو الذي يتعلّق باللّغة من حيث البناء الصرفيّ والعلاقات النّحويّة والمعاني المعجميّة، وهو ما يعرف بالسّياق اللّغويّ، وبعد خارجيّ، ويشتمل على المقام بما فيه من عناصر حسيّة ونفسيّة واجتماعية[14].

وعند تخصيص السّياق بـ(السّياق القرآني) فإنّنا نقصد به « تتابع المعاني وانتظامها في سلك الألفاظ القرآنية؛ لتبلغ غايتها الموضوعيّة في بيان المعنى المقصود، دون انقطاع أو انفصال»[15].

وقد تميّز السّياق القرآنيّ بخصائص تجعله متفرّدًا عن باقي السّياقات، ما يكسبه لونًا من ألوان الاستقلال عن أساليب البشر، وذلك نحو:

1- ضبط السّياق القرآني لفهم المتلقي:

فالمفردة خارج السّياق قد تحمل عدّة معانٍ تجعل القارئ يَحارُ فيها، وعند دخولها لسياق معيّن يتحدّد مدلولها، ممّا يساعد في توضيح المعنى المقصود ويضبط فهم المتلقي، ويحرزه عن الفهم الخاطئ، ولا سيّما فهم المفسّر الّذي يُعتبر المرجع الأساس في توضيح المعاني القرآنيّة للنّاس، فالسّياق هو الذي يحدّد معاني الألفاظ، لا كما يدّعي أصحاب المناهج الحديثة كالبنيويّة التي تعتمد على تفكيك النّصّ إلى

---

[13] – السّياق الأدبيّ (دراسة نقديّة تطبيقيّة)، د. محمود محمّد عيسى، د. ط، 2004م، مكتبة نانسي، دمياط، ص 6.

[14] – ينظر: البيان في روائع القرآن، تمّام حسّان، الطّبعة الثّانية، 1420هـ – 2000م، عالم الكتب، القاهرة، ص 1/ 173. والسّياق وأثره في المعنى، د. المهدي الغويل، ص 14 – 15.

[15] – نظريّة السّياق القرآنيّ (دراسة تأصيليّة دلاليّة نقديّة)، المثنّى عبد الفتّاح محمود، الطّبعة الأولى، 2008م، دار وائل للنّشر، عمّان – الأردن، ص 15.

ألفاظ يحدد القارئ النّاقد معانيها، أو كما يدّعي الروحانيّون وأصحاب الفرق من تفسيرات تسلخ الألفاظ من معانيها[16].

ولا يبعد أن يحتمل اللّفظ أكثر من معنى داخل السّياق؛ فهو « شرط في كلّ ما يُعدل به عن الظّاهر»[17]، وذلك ما يوجب الاجتهاد في الوصول إلى دقائق المعاني ولطائفها.

2- عدم قابليّة السّياق القرآني التّفكيك أو التّجزيء:

عند التّأمل في القرآن الكريم نجده مترابطًا مع بعضه رغم تعدّد موضوعاته عموماً، وتعدّد موضوعات السّورة الواحدة خصوصًا، ولكن يبقى هناك خيط خفيّ يربط بين مكوّنات السّورة، ويحافظ على وحدة سياقها؛ لأنّ معاني القرآن الكريم متتابعة ومترابطة، ولا يصحّ تشتيت كلام الله – تعالى-[18].

3-مرونة السّياق القرآني وحيويّته:

المرونة في السّياق القرآني هي التي تمنح فرصة تعدّد المعاني دون اختلافها، فتجعله يعطي أكبر قدر ممكن من المعاني، وهو ما عرف عند المفسرين باختلاف التّنوّع لا اختلاف التّضادّ، وهذه المرونة هي التي تمنح دعوة لتفعيل عقل المجتهد في حدود ضوابط الفهم السّليم للتمعّن، والتفكير لاستنباط المعاني الخفيّة وفق السّياق، ودون الخروج عنه؛ فالله – سبحانه وتعالى- قد أنزل القرآن مخاطبًا به كافّة النّاس على قدر عقولهم وأفهامهم وعلى اختلاف مستوياتهم المعرفيّة[19].

---

16 – ينظر: نظريّة السّياق القرآنيّ، المثنّى محمود، ص 54- 58.

17 – أسرار البلاغة، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمّد الجرجانيّ النّحويّ (ت 471هـ أو 474هـ)، قرأه وعلّق عليه: أبو فهر محمود محمّد شاكر، د. ط، د. ت، دار المدنيّ، جدّة، ص 393.

18 – ينظر: نظريّة السّياق القرآنيّ، المثنّى محمود، ص 58 – 70.

19 – ينظر: السّابق، ص 70 – 74.

عناية العلماء بالسّياق القرآنيّ:

لقد كان للعلماء اهتمام بارز بالسّياق من خلال عدّة محاور درسوها:

1- أسباب النّزول.
2- علم المناسبات.
3- توجيه القراءات.
4- الوجوه والنّظائر.
5- علم الغريب.
6- علم الوقف والابتداء.
7- علم معاني القرآن وتفسيره.
8- توجيه المتشابه اللفظيّ.

ثانيًا: أنواع السياق القرآنيّ:

النّوع الأوّل: السّياق من حيث العموم والخصوص:

1- سياق القرآن الكريم:

ويُقصد به:

أ- الأغراض والمقاصد الأساسيّة التي تدور عليها جميع معاني القرآن الكريم، إلى جانب النّظم الإعجازيّ، والأسلوب البيانيّ الذي يشيع في جميع تعبيراته.

ب- الآيات والمواضع التي تتشابه في موضوعها مع اختلاف يسير في طريقة سردها وترتيب كلماتها لمناسبة المقام، ولحكمة بلاغيّة تتّصل بأغراض السّورة.[20]

[20] – ينظر: دلالة السّياق وأثرها في توجيه المتشابه اللّفظي في قصّة موسى – عليه السّلام – (دراسة نظريّة تطبيقيّة)، فهد بن شتوي بن عبد المعين الشّتوي، جامعة أم القرى، السّعوديّة، 1426هـ- 2005م، (رسالة ماجستير)، ص 45.

2- السّياق المكيّ والمدنيّ:

يقسّم العلماء السّياق القرآنيّ إلى سياق مكيّ وسياق مدنيّ، وكان لكلّ واحد منهما ضوابط سياقيّة تميّزه عن الآخر، وقد اعتنى العلماء بجمعها وتوضيحها[21]، وكان ذلك كالآتي:

أ- ضوابط السّياق المكيّ:

1 - كلّ سورة فيها لفظ (كلّا) فهي مكيّة.

2 - كلّ سورة فيها سجدة فهي مكيّة لا مدنيّة.

3 - كلّ سورة في أولها حروف التّهجي فهي مكيّة سوى سورة البقرة وآل عمران فإنهما مدنيتان بالإجماع، وفي الرّعد خلاف.

4- كلّ سورة فيها: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ﴾ وليس فيها ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ فهي مكيّة.

5- كلّ سورة من المفصل فهي مكيّة.

6- كلّ سورة فيها قصص الأنبياء والأمم السّابقة فهي مكيّة سوى البقرة.

7- كلّ سورة فيها قصّة آدم وإبليس فهي مكيّة سوى البقرة – أيضا-[22].

---

[21] - ينظر: البرهان في علوم القرآن، بدر الدّين محمّد بن عبد الله الزّركشيّ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، الطّبعة الثّالثة، 1404هـ - 1984م، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1/ 187 - 191. والإتقان في علوم القرآن، جلال الدّين السّيوطيّ، وبهامشه: إعجاز القرآن، أبو بكر الباقلاني، د. ط، د. ت، دار ومكتبة الهلال، بيروت - لبنان، 1/ 17 - 18. ومناهل العرفان في علوم القرآن، محمّد عبد العظيم الزّرقانيّ، حقّقه واعتنى به: فوّاز أحمد زمرلي، الطّبعة الأولى، 1415هـ - 1995م، دار الكتاب العربيّ، بيروت - لبنان، 1/ 162 - 163. والتّبيان في علوم القرآن، د. كامل موسى وآخر، د. ط، د. ت، دار بيروت المحروسة، ص 151 وما بعدها.

[22] - ينظر: مناهل العرفان في علوم القرآن، الزّرقاني، 1/ 162 - 163. والمكي والمدني في القرآن الكريم (دراسة تأصيليّة نقديّة للسّور والآيات من أوّل القرآن الكريم إلى نهاية سورة الإسراء)، عبد الرزّاق حسين أحمد، الطّبعة الأولى، 1420هـ - 1999م، دار ابن عفّان للنّشر والتّوزيع، القاهرة - مصر، 1/ 161 - 165.

ب- ضوابط السّياق المدنيّ:

1 – كلّ سورة تضمّنت الحدود والفرائض فهي مدنيّة.

2 – كلّ سورة فيها إذن بالجهاد وبيان لأحكامه فهي مدنيّة.

3 – كلّ سورة فيها ذكر المنافقين فهي مدنيّة ما عدا سورة العنكبوت، والتّحقيق أنّ سورة العنكبوت مكيّة ما عدا الآيات الإحدى عشرة الأولى منها، فإنها مدنيّة. وهي التي ذكر فيها المنافقون.

4- كلّ سورة فيها ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ فهي مدنيّة[23].

3- سياق السّورة:

وهو السّياق الذي يكون من أوّل السّورة حتى آخرها[24]، وقد تميّزت كلّ سورة من السّور القرآنيّة الكريمة بخصوصيّة موضوعيّة وأسلوبيّة تجتمع مع بعضها مكوّنة بنية السّورة، فسورة المائدة اشتملت على الأحكام التّشريعيّة وتوضيح منهجيّة التّعامل مع الآخرين من موالاة وتعايش، وأمّا سورة الأنعام فنجدها قد تناولت قضية الألوهيّة، وقضية الوحي والرّسالة، وقضية البعث والجزاء.

إنّ هذه الموضوعات التي اشتملت عليها كلا السّورتين لكلّ منها تأثير في توجيه الدّلالة الزّمنيّة للأفعال الواردة فيها.

4- سياق النّصّ:

وهو المقطع المتّحد في الغرض، قد يشمل آية وقد يشمل آيات، ويتبيّن هذا كثيرًا في سياق القصص، والإخبار عن أحداث يوم القيامة، ويكون التّرجيح غالبًا بناءً عليه.

5- سياق الآية:

---

[23] – ينظر: مناهل العرفان في علوم القرآن، الزّرقاني، 1/ 162 – 163. والمكيّ والمدنيّ في القرآن الكريم، عبد الرزّاق أحمد، 1/ 165 – 167.

[24] – ينظر: نظريّة السّياق القرآنيّ، المثنّى محمود، ص 77.

وفي هذا النّوع يكون النّظر فيما يكون غرض الآية، فأحيانًا تكون الآية معبّرة عن سياق واحد خاصّ بها يُميّزها عمّا قبلها وعمّا بعدها من الآيات الكريمة، وأحيانًا نحتاج إلى النّظر في الآيات السّابقة واللّاحقة حتى نستنتج المعنى الصّحيح[25].

6- سياق الجملة:

هناك من الآيات ما كانت من الطّول الذي جعلها تشتمل على نظم مكوّن من عدّة جمل، هذه الجمل قد لا تتناسق جميعها في سياق واحد، إنّما يكون بينها اعتراض يخالف نسقها المقاميّ، أو تختم بتذييل يحتوي على توكيد أو تهديد أو خلاف ذلك؛ ممّا يجعله مخالفاً للسّياق الذي اتّسقت به باقي جمل الآية الكريمة.

النّوع الثّاني: السّياق من حيث التّرجيح الاجتهاديّ:

إنّ معاني القرآن الكريم وما حملها من ألفاظ تتساق مع بعضها في أجمل نظام، فالمعنى المبدوء به يدلّ على ما بعده، والمعنى اللّاحق يدلّ على سابقه، وهو ما يقرّه العقل ويشهد له النّقل[26]، ولدارس القرآن الكريم أن يجتهد وفقًا لاستنباط المعاني الخفيّة، فقد تترجّح دلالة اللّفظة أو الآية بما يسبقها من مفردات، وقد تترجّح بما بعدها من لحاق، أو بهما معًا؛ وذلك أن تترجّح دلالة اللّفظة بما يسبقها ويلحقها داخل سياقها من توضيحات تكون مقويّة ودالّة على معنى دون آخر، يمكن توضيح ذلك من خلال قول الله – سبحانه وتعالى- :﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ۗ يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨٧﴾ ﴾ [الأعراف: 187].

لقد تخالفت أقوال المفسّرين في معنى كلمة :﴿ ثَقُلَتْ ﴾ في الآية الكريمة، وقد أورد الرّازي تلك الآراء:

« للمفسرين في تفسير قوله : ﴿ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ ﴾ وجوه:

---

[25] – ينظر: نظريّة السّياق القرآنيّ، المثنّى محمود، ص 96 – 97.

[26] – ينظر: السّابق، ص 115 – 116.

قال الحسن: ثقل مجيئها على السّموات والأرض؛ لأجل أن عند مجيئها تشقّقت السّموات، وتكوّرت الشّمس والقمر، وانتثرت النّجوم، وثقلت على الأرض؛ لأجل أنّ في ذلك اليوم تتبدّل الأرض غير الأرض، وتبطل الجبال والبحار.

وقال أبو بكر الأصمّ: إنّ هذا اليوم ثقيل جداً على أهل السماء والأرض؛ لأنّ فيه فناءهم وهلاكهم وذلك ثقيل على القلوب.

وقال قوم: إنّ هذا اليوم عظيم الثّقل على القلوب بسبب أنّ الخلق يعلمون أنّهم يصيرون بعدها إلى البعث والحساب والسّؤال والخوف من الله في مثل هذا اليوم شديد.

وقال السّدي: ﴿ثَقُلَتْ﴾ أي: خفيت في السّموات والأرض ولم يعلم أحد من الملائكة المقرّبين والأنبياء المرسلين متى يكون حدوثها ووقوعها.

وقال قوم: ﴿ثَقُلَتْ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ أي: ثقل تحصيل العلم بوقتها المعين على أهل السّموات والأرض، وكما يقال في المحمول الذي يتعذّر حمله أنّه قد ثقل على حامله، فكذلك يقال في العلم الذي استأثر الله – تعالى– به أنّه يثقل عليهم»[27].

لقد تقارب القولان الأخيران في معنى واحد وهو خفاء وقت يوم القيامة لنظر أصحابهما إلى السّباق واللّحاق، بينما تباعدت الآراء الثّلاثة الأولى عن هذا المعنى، الذي يرجّحه السّباق واللّحاق معًا.

فقد تمثّل السّباق في جملتين:

أولها: الاستفهام عن السّاعة: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾، فهذا استفهام عن وقت الساعة؛ أي: وقت يوم القيامة متى يكون، وما كان الاستفهام عن وقتها إلا لخفائه.

---

[27]– التّفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، الإمام فخر الدّين محمّد بن عمرو بن الحسين بن علي التّميميّ البكريّ الرّازيّ الشافعيّ (544 – 604)هـ، الطّبعة الأولى، 1421هـ – 2000م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 15 / 66 – 67.

ثانيها: الجواب عن الاستفهام ﴿ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ﴾ فالله وحده هو الذي يعلم وقتها، أمّا المخلوقات فهو خفيّ عنها.

وكان اللّحاق مؤكّدًا لذلك، وتمثّل في:

أوّلًا: جعل الله – سبحانه وتعالى – مجيء يوم القيامة فجأة، فلا أحد غيره يعلم بموعده، وجاء ذلك في الآية بأسلوب القصر، قال – تعالى–: ﴿ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ﴾.

ثانيًا: قوله – سبحانه وتعالى –: ﴿ يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ اللَّهِ ﴾، تأكيد على خفاء وقت يوم القيامة عن الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم–، وإنّ العلم بموعدها لا يعلمه إلّا الله – سبحانه وتعالى–[28].

ثالثًا: أركان السّياق القرآنيّ:

إنّ معرفة أركان السّياق أمر مهمّ لفهمه، وتوضيح ما يقوم عليه:

الرّكن الأوّل: الغرض من الكلام.

وهو المقام الذي استدعى التكلّم وإنشاء الخطاب، وهو الرّكن الرئيس لأركان الخطاب، إذ إنّ باقي الأركان تُبنى عليه[29].

الرّكن الثّاني: معرفة حال السّامع.

الطّرف الثّاني من العمليّة التواصليّة، والذي يحتاج المتكلّم إلى مراعاة حاله في الخطاب، كأن يكون منكرًا للخبر، أو شاكًّا[30].

الرّكن الثّالث: معرفة حال المتكلّم عنه.

---

[28] – ينظر: نظريّة السّياق القرآنيّ، المثنّى محمود، ص 118 وما بعدها.

[29] – ينظر: دلالة السّياق، فهد الشتوي، ص 31.

[30] – ينظر: السّابق، ص 33 – 35.

علاقة هذا الرّكن بالذي قبله علاقة عموم وخصوص؛ حيث يجتمعان إذا كان المتكلّم عنه هو السامع، ويدخل فيه «معرفة أسباب النّزول، ومعرفة أحوال النّبيّ – صلّى الله عليه وسلّم– وأحوال أصحابه، وسيرته، ومعرفة المكيّ والمدنيّ، وغيرها من أحوال نزول القرآن الكريم»[31].

الرّكن الرّابع: ألفاظ الخطاب ودلالات تراكيبه.

وتدخل تحته ثلاثة أمور:

الأمر الأوّل: المفردة.

الأمر الثّاني: هيئة الكلمة، بمعرفة تصريفها واشتقاقها؛ لما لذلك من تأثير في اختلاف المعاني.

الأمر الثّالث: النّظر في نظم الجملة الواحدة، ثمّ في نظم الجمل وعلاقاتها ببعض[32].

ومن أركان السّياق عامة معرفة حال المتكلّم: وهو من يقوم باختيار المفردات والأساليب التي يحتاجها لتوصيل الفكرة للطّرف الآخر من العمليّة التواصليّة؛ أي: «هو الذّات المحوريّة في إنتاج الخطاب؛ لأنّه هو الذي يتلفّظ به من أجل التعبير عن مقاصد معيّنة»[33]، ولا يمكن للّغة أن تتجّسد إلا من خلاله[34]، ولا يمكننا إدراجه في أركان السّياق القرآني لأنّنا لا يمكن أن نطلق معرفة حال المتكلّم على الله – سبحانه وتعالى–.

بعد عرض أنواع السّياق القرآنيّ، وأركانه، يمكننا أن نقسّم السّياق القرآنيّ إلى سياق داخليّ يشمل المفردة اللّغوية بما تكونت منه من صيغٍ ودلالات، وعلاقتها

---

[31] – دلالة السّياق، فهد الشتوي، ص 35.

[32] – ينظر: السّابق، ص 36 – 39.

[33] – استراتيجيّات الخطاب (مقاربة لغويّة تداوليّة)، عبد الهادي بن ظافر الشّهري، الطّبعة الأولى، 2004م، دار أويا للطّباعة والنّشر والتّوزيع والتّنمية الثّقافيّة، طرابلس – ليبيا. ص 45.

[34] – ينظر: دلالة السّياق، فهد الشتوي، ص 32 – 33.

بغيرها من المفردات داخل الجملة الواحدة ومن ثمّ داخل النّصّ، ولكون السياق اللّغويّ ينطوي داخل النّصّ فهو سياق داخلي، يأتي في مقابله السّياق الخارجيّ، وهو سياق التّلفّظ، أو سياق الحال، أو سياق الموقف[35]؛ فهو يضمّ كلّ الظروف والملابسات التي صاحبت إنتاج النّصّ، القائمة في الإطار الزّمانيّ والمكانيّ لعمليّة التّخاطب[36]، وتدلّ على الممارسة المتصلة بـ« الفعل اللّغويّ الذي يتجاوز مجرّد التّلفظ بالخطاب، بدءًا من لحظة إعمال الذّهن للتّفكير في إنتاجه، بما يضمن تحقيق مناسبته التّداوليّة»[37].

وترابط المعاني يتشكّل من خلال ترابط المفردات داخل الجمل، ومن ترابط الجمل داخل النّص، في صورة بنية سطحيّة للنصّ، ولكي نستطيع الوصول إلى البنية العميقة لا بُدّ من معرفة الدّلالة المعجميّة للمفردات والإحاطة بالظّروف السّياقيّة لها عند دخولها التّركيب؛ يقول عبد القاهر الجرجانيّ: « فإنّ المعانيَ الشّريفة اللّطيفةَ لا بُدَّ فيها من بناءِ ثانٍ على أوّل، وردِّ تالٍ على سابق، أفَلستَ تحتاج في الوقوف على الغرض من قوله:

كالبَدْرِ أُفْرِطَ فِي العُلُوِّ[38]

إلى أن تعرف البيت الأول، فتتصوَّر حقيقة المرادِ منه ووجه المجاز في كونه دانياً شاسعاً، وترقم ذلك في قلبك، ثم تعود إلى ما يعرِضُ البيت الثاني عليك من حَالِ البدر، ثم تقابل إحدى الصورتين بالأخرى، وتردّ البَصَرَ من هذه إلى تلك، وتنظر إليه كيف شَرَطَ في العلوِّ الإفراطَ، ليُشاكل قوله: (شاسع)؛ لأنّ الشُّسُوع هو الشّديد من البُعد، ثم قَابَلَه بما لا يشاكله من مراعاة التّناهي في القرب فقال (جِدُّ

---

[35] – ينظر: إستراتيجيّات الخطاب، الشّهري ، ص 40.

[36] – ينظر: السّياق وأثره في المعنى، د.المهدي الغويل، ص 15.

[37] – إستراتيجيّات الخطاب، الشّهري، ص 41.

[38] – جزء من بيت للبحتري، هو: كالبَدْرِ أفرَطَ في العُلُوّ، وَضَوْءُهُ لِلْعُصْبَةِ السَّارِينَ جدُّ قريبِ
من الكامل، ينظر: ديوانه، الطّبعة الأولى، 1300، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، 1/ 114.

قريب) فهذا هو الذي أردتُ بالحاجة إلى الفكر، وبأنَّ المعنى لا يحصُل لك إلّا بعد انبعاثٍ منك في طلبه، واجتهادٍ في نيله»[39].

أي أننا لكي نصل إلى المعنى المراد من المفردة لا بد من النّظر في السّياق الخارجيّ لها وكذلك السّياق الدّاخليّ، وهو ما يجب تطبيقه لتحديد الجهة الزّمنيّة للفعل داخل التركيب.

والأثر «النّتيجة وهو الحاصل من شيء»[40]، وعند إطلاق أثر السّياق القرآنيّ في توجيه الدّلالة الزّمنيّة للأفعال فإنّ المراد به أثر كلا السّياقين الخارجيّ واللّغويّ في تغيير الدّلالة الزّمنيّة الأصليّة للفعل أو تحديدها، وذلك وفق ضوابط السّياق القرآني.

رابعًا: ضوابط السّياق القرآنيّ:

ضوابط السّياق القرآنيّ هي أصول علم التّفسير الصّحيح، وبغيرها فإنّ كلّ جهد يُبذل في تبيّن مراد الله يُعدّ خارجًا عن النّهج الصّحيح، وبها يحاول التّوصّل إلى مراد الله – سبحانه وتعالى– بقدر الطّاقة البشريّة[41].

1– الضابط الأوّل: دلالة النّقل، وتشمل:

أ– دائرة العصمة، وهي كلّ ما صحّ عن رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم–.
ب– دائرة الاجتهاد، وهي كلّ ما صحّ عن الصّحابة والتّابعين وأتباعهم بإحسان[42].

---

[39] – أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ص 144 – 145.

[40] – التّعريفات، علي بن محمّد بن علي الجرجاني (740 – 816هـ)، حقّقه وقدّم له ووضع فهارسه: إبراهيم الأبياري، د. ط، د. ت، دار الرّيان للتّراث. ص 23.

[41] – ينظر: نظريّة السّياق القرآنيّ، المثنّى محمود، ص 126.

[42] – ينظر: السّابق، ص 128– 131.

2- الضّابط الثّاني: دلالة اللّغة:

إنّ القرآن الكريم كلام عربيّ وقواعد اللّغة العربيّة تمثّلُ طريقًا لفهم معانيه، والاطّلاع الواسع للغة العرب وأشعارها هو الذي يضبط المقصود من السّياق؛ لأنّ للألفاظ اللّغويّة اعتبارَيْن:

الاعتبار الأوّل: الوضع الإفراديّ المعجميّ للكلمة.

الاعتبار الثّانيّ: الوضع التّركيبيّ السّياقيّ[43].

3- الضّابط الثّالث: دلالة العقل والحسّ[44].

إنّ للحسّ والعقل دورًا في فهم السّياق القرآنيّ، ولا يصحّ أن يحمل الكلام على ما يخالفهما؛ لأنّ أيّ احتمال يحتمله اللّفظ من ناحية الوضع المعجميّ ويتصادم مع فهم العقل وسليم الحس عند تركيبه فإنهما يسقطانه، ويثبت ما يستوجبه الفهم لمعاني السّياق.

4- الضّابط الرّابع: متعلقات السّياق الأخرى:

أ- أسباب النّزول.

ب- المكيّ والمدنيّ.

ج- الموضوع الرئيس للسّورة.[45]

ولمراعاة صحّة التّحليل عملتُ في هذا البحث على مراعاة هذه الضّوابط بالرّجوع إلى كتب التّفسير، واللّغة، والبلاغة، وعلوم القرآن الكريم.

---

[43] - ينظر: نظريّة السّياق القرآنيّ، المثنّى محمود، ص 131- 142.

[44] - ينظر: السّابق، ص 142- 143.

[45] - ينظر: السّابق، ص 143- 161.

خامسًا: فوائد السياق القرآنيّ:

وتتّضح أهميّة السّياق القرآني بشكل أكثر من خلال النّقاط التّالية:

1- يعين على بيان المعنى وتحديده.

2- بيان صحّة التفسير، والتّرجيح عند الاختلاف.

3- بيان المناسبات على اختلاف أنواعها، فهناك المناسبة بين السّور، والمناسبة بين الآيات، والمناسبة بين القصص، والمناسبة بين كلمات السّورة الواحدة، والمناسبة بين السّورة واسمها.

4- بيان مرجع الضّمير.

5- بيان المحذوف من الكلام.

6- تحديد معنى المشترك اللفظيّ، وهو ما احتمل لفظه معنيين أو أكثر.

7- تحديد زمن النّزول.

8- بيان سبب النّزول الصّحيح عند تعدّد أسباب النّزول.

9- التّدليل على وجود النّسخ من عدمه.

10- مهمّ في الرّد على الفرق المنحرفة عن العقيدة الصّحيحة.

11- مهمّ في تخصيص العامّ، وتعميم الخاصّ.

12- بيان المتشابه اللّفظيّ في القرآن الكريم.

13- التّرجيح بين معاني القراءات.

14- يعين على معرفة سبب التّقديم.

15- مهمّ في إظهار الإعجاز البيانيّ في القرآن الكريم.

16- تحديد أسلوب الكلام، فحينًا يخالف ظاهره المقصود به[46]، فيأتي التّعبير بالماضي ويكون المقصود به المضارع، أو العكس، وهو محلّ الدّراسة؛ حيث يُبحث في توضيح مخالفة الدّلالة الزّمنيّة للفعل الدّلالة الزّمنيّة للسياق الوارد فيه.

ولا بدّ لنا من التعرّض إلى الدّلالة الزّمنيّة للأفعال عند اللغويين والبلاغيين، للوقوف على أصول الدّلالة الزّمنيّة لها، والتّعرف على حيثيات تحولاتها من خلال السّياق، وكيف رأى كلّ منهم تحوّل الجهة الزّمنيّة للأفعال، وهو ما سنعرضه في المبحث التالي.

[46] – ينظر: نظريّة السّياق القرآنيّ، المثنّى محمود، ص 163 – 164. ودلالة السّياق، فهد الشتوي، ص 71 – 84. وأثر دلالة السّياق القرآني في توجيه معنى المتشابه اللفظي في القصص القرآني (دراسة نظريّة تطبيقيّة على آيات قصص نوح وهود وصالح وشعيب – عليهم السّلام)، تهاني بنت سالم بن أحمد باحويرث، جامعة أم القرى، السّعوديّة، 1428هـ– 2007م. (رسالة ماجستير)، ص 57 – 69.

المبحث الثاني: الدّلالة

أوّلًا: مفهومها

ثانيًا: أنواعها

أوّلًا: مفهوم الدّلالة:

جاء في معنى الدّلالة أنّ «الدّال واللّام أصلان: أحدهما إبانة الشّيء بأمارةٍ تتعلّمها، والآخَر اضطرابٌ في الشيء، فالأوّل قولهم: دلَلْتُ فلاناً على الطّريق. والدّليل: الأمارة في الشّيء، وهو بيِّن الدَّلالة والدِّلالة، والأصل الآخَر قولهم: تَدَلْدَل الشَّيءُ، إذا اضطرَبَ»[47].

وورد في معناها عند أهل اللّغة – أيضًا–: «الدَليلُ: ما يُسْتَدَلُّ به. والدَليلُ: الدّالُّ. وقد دَلَّهُ على الطريق يَدُلُّهُ دَلالَةً ودِلالَةً ودُلولَةً، والفتح أعلى»[48].

نستخلص ممّا سبق أنّ:

1- كلمة (دلالة) مثلّثة الفاء.

2- الدّال، والدّليل، والدّلال، تُطلق ويراد بها معنى واحد هو الإبانة والتّسديد.

3- المعنى العام لكلمة دلالة هو الإبانة والتّسديد بالأمارة، أو بأيّ علامة أخرى لفظيّة، أو غير لفظيّة.[49]

وهي في اصطلاح العلماء «كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأوّل هو الدّال، والثّاني هو المدلول»[50].

ويهدف علم الدّلالة إلى دراسة «انتظام الدّوالّ اللّسانيّة في الظّاهرة اللّغويّة عمومًا رغم ما يميّز اللّغات بعضها عن بعض من نواميس نوعيّة في توليد

---

47 – معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة (د ل ل).

48 – الصّحاح، الجوهريّ، مادة (د ل ل). ولسان العرب، ابن منظور، مادة (د ل ل).

49 – ينظر: دلالة السّياق، ردّة الله بن ردّة بن ضيف الله الطّلحي، الطّبعة الأولى، 1424هـ، جامعة أم القرى، المملكة العربيّة السّعوديّة، ص 27.

50 – التعريفات، الجرجاني، ص 139.

الـدّلالات»[51]، فعلـم الدّلالـة يـرتبط بمفهومـه اللّغـوي بعلـم الإشـارات (السّـيمياء)، فالعلاقة بينهما علاقة الخاصّ بالعام، والخاصّ هنا هو علم الدّلالة اللّغويّ[52].

ثانيًا: أنواع الدّلالة:

أنواع الدّلالة عند الجاحظ خمسة، وهي: اللّفظ، والإشارة، والعقد، والخطّ، ثمّ الحال[53]:

1- دلالة اللّفظ: وهي أن ينطق اللّسان مُفصحًا عمّا يجول بخاطر صاحبه.
2- دلالـة العقـد: وهـي دلالـة الحسـاب؛ لأنّ العقـد ضـرب مـن الحسـاب يكـون بأصابع اليد، ويسمّى بحساب اليد، وهو نوع من أنواع الإفصاح عن المعاني.
3- دلالـة الإشـارة: وتكـون باليـد والحاجـب والعـين والـرّأس والمنكـب، وإذا تباعـد الشّخصـان تكـون بـالثّوب ونحـوه، وإذا هـدّد الشّـخص وتوعّـد تكـون بالسّـيف والسّوط، ونحوهما.
4- دلالة الخطّ: وهي دلالة الكتابة.
5- دلالة الحال: وهي دلالة التّأمّل والتّدبّر والنّظر في الكون والاعتبار بما فيه، فالسّماوات والأرض والشّمس والقمر والنجوم والجبال والشّجر والدّوابّ وغيرهما ممّـا خلقـه الله فـي الكـون أحـوال ودلائـل تـدلّ علـى وجـوده – تعـالى– وقدرتـه وعظيم سلطانه[54].

---

[51] – الأسلوب والأسلوبيّة، عبد السّلام المسدي، الطّبعة الثّالثة، د. ت، الدّار العربية للكتاب، طرابلس – ليبيا. ص 155.

[52] – ينظر: دلالة السّياق، الطّلحيّ، ص 38.

[53] – ينظر: البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (150 – 255) هـ، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمّد هارون، الطّبعة السّابعة، 1418 هـ – 1998 م، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1/ 76.

[54] – ينظر: البيان والتبيين، الجاحظ، 1/ 76 – 81. وعلم البيان (دراسة تحليليّة لمسائل البيان)، بسيوني عبد الفتاح بسيوني، الطّبعة الثّانية، 1418 هـ – 1998 م، مؤسسة المختار للنّشر والتّوزيع، القاهرة، دار المعالم الثّقافيّة، المملكة العربيّة السّعوديّة. ص 8 – 9.

تلك التّقسيمات تشمل الدّلالة بمفهومها العام، والدّلالة التي تعنينا والتي تهمّ دارس البلاغة العربيّة هي دلالة اللّفظ على المعنى، وقد قسّم البلاغيّون دلالة اللّفظ إلى:

1- الدّلالة الوضعيّة (دلالة المطابقة): وهي دلالة اللّفظ على تمام ما وضع له في اللّغة، كدلالة لفظ (أسد) على الحيوان المفترس.

2- الدّلالة العقليّة وتتضمّن:

أ- دلالة التّضمين: وهي دلالة اللّفظ على جزء معناه الوضعيّ، كدلالة لفظ (الدّار) على (السّقف)؛ فالدّار موضوعة للحيطان التي يظلّلها السّقف.

ب- دلالة الالتزام: وهي دلالة اللّفظ على معنى خارج المعنى الذي وضعه له واضع اللّغة، لازم له في الذّهن، كدلالة لفظ (أسد) على الشّجاعة[55].

إنّ دلالة اللّفظ على معنى ما لا يمكن تحديده بدقّة إلّا داخل السياق، فالدّلالة الوضعيّة (المعجميّة) للمفردة تمثّل جانبًا محدودًا من دلالتها، والسّياق هو الذي يمكننا من معرفة دلالة التّضمين أو الالتزام للمفردة.

وتختصّ هذه الدّراسة بجانب واحد من جوانب أحد أقسام الكلام الثّلاثة، وهو الجانب الزّمنيّ للأفعال؛ فالفعل يدلّ على الزّمن دلالة وضعيّة معجميّة بحكم مبناه خارج السّياق وحتّى داخله، وهو إنْ دخل سياقًا يتوافق مع دلالته الزّمنيّة الوضعيّة لا تتغيّر جهته الزمنيّة، وأمّا إذا جاء ضمن سياقٍ خارجيٍّ أو داخليٍّ يخالف دلالته

---

55 – ينظر: الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني، د. ط، 1400هـ – 1980م، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1/ 34 – 39. ومفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن محمّد بن علي السّكّاكي (626هـ)، حقّقه وقدّم له وفهرسه: د. عبد الحميد هنداوي، الطّبعة الأولى، 1420هـ- 2000م، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ص 437. ونهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدّين الرّازي (606هـ)، الطّبعة الأولى، 1412هـ – 1992م، دار الجيل، بيروت – لبنان، ص 61. والإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني (660 – 739) هـ، شرح وتعليق وتنقيح: محمّد عبد المنعم خفاجيّ، الطّبعة الثّالثة، 1413هـ – 1993م، المكتبة الأزهريّة للتّراث، 4/ 6 – 7. والتّعريفات، الجرجاني، ص 140. ووصف اللّغة العربيّة دلاليّا في ضوء مفهوم الدّلالة المركزيّة (دراسة حول المعنى وظلال المعنى)، محمّد محمّد يونس علي، د. ط، 1993م، منشورات جامعة طرابلس، ليبيا. ص 71 – 72. وعلم البيان، بسيوني عبد الفتاح، ص 13.

الزّمنيّة فإنّه يتأثّر بزمن السّياق، محدثًا هزّة في ذهن المتلقي تجعله يهتمّ بما يُلقى إليه، وكذلك في تغيّر زمن الفعل تبعًا لزمن السّياق جماليات بلاغيّة تزيد المعنى تأكيدًا ووضوحًا وغيرها من الجماليّات التي سنتعرّف عليها ضمن فصول هذه الدّراسة.

المبحث الثالث: الدّلالة الزّمنيّة للأفعال

أوّلًا: مهاد الدّراسة عند النّحويين:

1- الدّلالة الزّمنيّة للفعل الماضي

2- الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع

3- الدّلالة الزّمنيّة لفعل الأمر

ثانيًا: الدّلالة الزّمنيّة للأفعال عند البلاغيين:

1- كون المسند فعلاً

2- التّعبير عن المستقبل بالماضي وعكسه

3- الاستعارة التّبعيّة

4- الالتفات

5- تقييد الفعل بالشّرط

6- خروج الأمر عن معناه الحقيقيّ

جاء في تعريف الزّمن لُغةً أنّ « الزّاء والميم والنون أصلٌ واحدٌ يدلُّ على وَقتٍ من الوقت، من ذلك الزَّمان، وهو الحِين، قليلُهُ وكثيرُهُ، يقال زَمانٌ وزَمَن، والجمع أَزمانٌ وأزمنَة»[56].

وقد عُرّف الزّمان بأنّه « مقدار حركة الفلك الأطلس عند الحكماء وعند المتكلّمين عبارة عن متجدّد معلوم مقدر به متجدّد آخر موهوم كما يقال آتيك عند طلوع الشّمس فإن طلوع الشّمس معلوم ومجيئه موهوم فإذا قرن ذلك الموهوم بذلك المعلوم زال الإيهام»[57].

واللّغة هي تعبير عن فكر يجول بخاطر الفرد، وهذا الفكر لا بدّ أن يحتويه زمن، وقد كان الفعل هو الذي اختصّ بالدّلالة على الزّمن، وهو قسم من أقسام اللّغة الثّلاثة: الاسم، والفعل، والحرف، فالفعل هو: ما دلّ على معنى دلالة مقترنة بزمان معيّن[58].

فالزّمن جزء من دلالته، خلافًا للاسم الذي يدلّ على معنى أو ذات دون زمن[59].

---

56 – معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة (ز م ن).

57 – التّعريفات، الجرجاني، ص 152.

58 – ينظر: كتاب أسرار العربيّة، أبو البركات عبد الرّحمن بن محمّد بن أبي سعيد الأنباريّ (513 – 577) هـ، عني بتحقيقه: محمّد بهجة البيطار، د. ط، د. ت، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ص 11. وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ (911هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدّين، الطّبعة الأولى، 1418هـ – 1998م، دار الكتب العلميّة بيروت – لبنان، 1/ 22. والمُقرّب ومعه مُثُل المُقرّب، أبو الحسن عليّ بن مؤمن بن محمّد بن عليّ ابن عصفور الحضرميّ الإشبيليّ (669 هـ)، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود وآخر، الطّبعة الأولى، 1418هـ – 1998م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ص 68.

59 – ينظر: الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السّرّاج النّحويّ البغداديّ (316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الطّبعة الثّانية، 1417هـ – 1996م، مؤسسة الرّسالة، بيروت – لبنان، 1/ 38.

أوّلاً: مهاد الدّراسة عند النحاة:

إنّ دلالة الفعل على الزّمن دلالة صرفيّة بحكم مبناه وهو خارج السّياق، والأسماء لا تدلّ على ذلك دلالة صرفيّة، حتى وإن كانت صفاتًا؛ لأنّ الصّفة تتشرّب معنى الزّمن من السّياق[60]، وقد استعمل النّحاة الدّلالة الزّمنيّة وسيلة للتّفريق بين أشكال الصّيغ الفعليّة[61]، وأخضعوا هذا التّقسيم وطبّقوه على الزّمن السّياقيّ، ولكنّ ذلك ليس مطّردًا في تراكيب اللّغة ونصوصها فقد يخرج الفعل الماضي إلى المستقبل، والمضارع إلى المضيّ، تبعًا لظروف السّياق ودلالاته[62].

لقد رأى البصريّون أنّ الفعل ثلاثة أقسام: الماضي، والمضارع، والأمر[63]، إذ قسّموا الزّمان إلى ماض، وحال، ومستقبل، وهو ما نصّ عليه سيبويه عند تعريفه للفعل بأنّه «أمثلةٌ أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع.

فأمّا بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعَ ومَكُثَ وحُمِدَ، وأمّا بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمِرًا: اذْهَبْ واقتُلْ واضرِبْ، ومخبرًا: يَقْتلُ ويَذهبُ ويَضْرِبُ ويُقتلُ ويُضرَبُ، وكذلك بناء ما لم يَنقطع وهو كائن إذا أخبرتَ»[64].

---

[60] – ينظر: اللغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، الطبعة الثالثة، 1418هـ – 1998م، عالم الكتب، القاهرة، ص 102.

[61] – ينظر: الفعل والزّمن، د. عصام نور الدّين، الطّبعة الأولى، 1404هـ – 1984م، المؤسسة الجامعيّة للدّراسات والنّشر والتّوزيع، بيروت – لبنان، ص 27.

[62] – ينظر: الزّمن النّحويّ في الشّعر الجاهليّ، أ. د. ليث أسعد عبد الحميد، الطّبعة الأولى، 1427هـ – 2006م، دار الضّياء للنّشر والتّوزيع، عمّان – الأردن، ص 445 – 446.

[63] – ينظر: الفعل الماضي زمنه ودلالته في القران الكريم – عبر إشارات المفسرين – سورة البقرة أنموذجًا، مريم محمّد محمّد أحمد التّريكي، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، العام الجامعي 1435هـ – 2014 م، (رسالة ماجستير)، ص 14.

[64] – كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (180 هـ)، تحقيق وشرح: عبد السّلام هارون، الطّبعة الثّالثة، 1408هـ– 1988م، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1/ 12.

وهو عند الكوفيين والأخفش قسمان: ماض، ومضارع، ويعتبرون أنّ فعل الأمر مقتطع من المضارع فهو عندهم معرب بلام مقدّرة[65].

وقد انفرد الفرّاء من بين الكوفيّين بتقسيم آخر، حيث قسّم الفعل ثلاثة أقسام: ماض، ومستقبل، ودائم، قصد بالأوّل الفعل الماضي، وبالثّاني الفعل المضارع، وبالثّالث اسم الفاعل[66].

ورأيُ البصريين هو الأرجح[67]؛ حيث خصّوا كلّ زمن بصيغة معيّنة:

- (فَعَلَ): للماضي دون قيد أو شرط.
- (يَفْعَلُ): للحال والاستقبال.
- (افْعَلْ): للحال والاستقبال[68].

وهذا التّقسيم هو الذي اعتمدته في هذه الدّراسة، ونتناول فيما يلي الدّلالة الزّمنيّة وفق السّياقات اللّغويّة المختلفة، لكلّ فعلٍ منها على حدة، حسب ما ورد عند النّحاة:

1- الدّلالة الزّمنيّة للفعل الماضي:

الأصل في دلالته الزّمنيّة هو المضيّ، وسبب تسميته بالفعل الماضي يرجع إلى دلالته الزّمنيّة، وقد يخرج عن هذه الدّلالة إلى دلالات أخر[69]، مردّها إلى تأثير

---

65 – ينظر: همع الهوامع، السّيوطيّ، 1/ 30.

66 – ينظر: معاني القرآن، أبو زكريّا يحيى بن زياد الفرّاء (207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخر، د. ط، د. ت، دار السّرور، 1/ 165. والعناصر الأساسيّة للمركّب الفعليّ وأنماطها من خلال القرآن الكريم (دراسة تحليليّة تطبيقيّة)، أبو السّعود حسنين الشّاذلي، د. ط، 1410هـ – 1990م، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية، ص 17.

67 – ينظر: السّابق، الصّفحة نفسها.

68 – ينظر: الفعل في نحو ابن هشام، عصام نور الدّين، الطّبعة الأولى، 1428هـ – 2007م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ص 129.

69 – ينظر: العناصر الأساسيّة للمركّب الفعلي، أبو السّعود الشّاذليّ، ص 18. وفي النحو العربي (قواعد وتطبيق)، مهدي المخزومي، الطّبعة الثّانية، 1406هـ – 1986م، دار الرّائد العربي، بيروت – لبنان، ص 21.

السّياق المقاميّ أو اللّغويّ، فتصرفه عن دلالته الزّمنيّة الأصليّة إلى زمن آخر، أو تجعل دلالته احتماليّة.

فهو يدلّ على الحال إذا كان من ألفاظ العقود كـ: بعت، واشتريت؛ لإرادة الإنشاء، أو كان من أفعال الشّروع، مثل: طفق، شرع، وأمّا إذا تقدّمت عليه (قد) ظاهرة أو مقدّرة فتجعل زمنه قريبًا من الحال، كقولك: قد كتب محمّد درسه، فوجود (قد) دلّ على أنّ الكتابة قد حدثت في الماضي القريب، وأمّا (قد) المقدّرة فنحو قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء: 90]؛ يريد والله أعلم: (قد حصرت صدورهم)، بإضمار (قد)[70]،ومثلُ (قد) (ما) النّافية؛ حيث تجعل زمنه المنفيّ قريبًا من الزّمن الحاليّ[71].

ويدلّ الفعل الماضي على الاستقبال إذا جاء في سياق دعاء، مثل: غفر الله لك، أو إذا جاء في سياق وعد، مثل قول الله – عزّ وجلّ: ﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ ﴾ [الكوثر: 1]، أو اقتضى طلبًا، نحو: عزمت عليك ألَّا فعلت، أو وقع معطوفًا على ما عُلم استقباله فلا بدّ أن يتّحدّ المعطوف مع المعطوف عليه في الدّلالة الزّمنيّة، كما في قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ۖ وَبِئْسَ ٱلْوِرْدُ ٱلْمَوْرُودُ ۝٩٨ ﴾ [هود: 98] [72].

ويدلّ على الحال إذا نُفي بـ (لا) أو (إنْ) بعد قسم، كقوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ ﴾

---

[70] – ينظر: معاني القرآن، الفراء، 1/ 24. وإعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل النّحّاس (338 هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد، د. ط، 1397هـ – 1977م، مطبعة العاني، بغداد – العراق، 1 ب/ 443.

[71] – ينظر: همع الهوامع، السّيوطيّ، 1/ 37. والعناصر الأساسيّة للمركّب الفعلي، أبو السّعود الشّاذليّ، ص 18 – 19.

[72] – ينظر: شرح التّسهيل، ابن مالك جمال الدّين محمّد بن عبد الله الطّائيّ الجيّانيّ الأنلسيّ (600 – 672) هـ، تحقيق: عبد الرّحمن السّيّد وآخر، الطّبعة الأولى، 1410هـ – 1990م، هجر للطّباعة والنّشر والتّوزيع والإعلان، مصر، 1/ 30.

[فاطر: 41]؛ أي: ما يمسكهما، وإذا وقع في سياق شرط[73]، كما في قوله – سبحانه وتعالى–:﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ ﴾ [الزلزلة: 1].

2- **الدلالة الزّمنيّة للفعل المضارع:**

يدلّ الفعل المضارع على الحال والاستقبال شرط ألّا توجد قرينة تعيّنه لأحدهما، ويترجّح الحال في هذه الحالة؛ لأنّه لمّا كان للماضي صيغة فعليّة تخصّه هي صيغة الفعل الماضي (فَعَلَ)، وللمستقبل صيغة تخصّه هي: صيغة فعل الأمر (افْعَلْ)، ولم يكن للحال صيغة تخصّه جعلت دلالة المضارع على الحال أرجح عند تجرّده من القرائن، جبرًا لما فات من الزمن الحالي من الاختصاص بصيغة مقصورة عليه، وهو يدلّ في أكثر استعمالاته على الحال، حيث يدلّ على حدث يجري حدوثه عند التّكلّم ويستمرّ واقعًا[74].

وإذا كان التّجرّد من القرائن يرجّحه للحال فإنّ اتصاله بالقرائن التي تدلّ على الحال تؤكّد التّرجيح[75]، كأن يقترن بـ(الآن) وما في معناه، أو دخلت عليه (لام

73 – ينظر: شرح التّسهيل، ابن مالك، 1/ 30. وهمع الهوامع السّيوطيّ، 1/ 37. ورصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النّور المالقيّ (702هـ)، تحقيق: أحمد محمّد الخرّاط، د. ط، د. ت، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، ص 104. والعناصر الأساسيّة للمركّب الفعلي، أبو السّعود الشّاذليّ، ص 19 – 20.

74 – ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك، 1/ 21. وارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسيّ (745هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمّد، الطّبعة الأولى، 1418هـ – 1998م، مكتبة الخانجي، القاهرة، 4/ 2030. وهمع الهوامع، السيوطي،1/ 32. والنّحو الوافي، عبّاس حسن، الطّبعة الثّالثة، 1974م، دار المعارف، مصر،1/ 57. وفي النّحو العربيّ (قواعد وتطبيق)، مهدي المخزوميّ، ص 22. والفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السّامرّائي، الطّبعة الرّابعة، 1406هـ– 1986م، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ص 32.

75 – ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك، 1/ 21.

الابتداء)، وإذا نفي بـ(ما) أو (إنْ) أو(لا)، أو(ليس)؛ فهي كلمة تدلّ على نفي الحال، وتنفي غيره بالقرينة[76].

وكذلك يدلّ على الحال إذا اقترن بقرينة معنويّة كأن يقع في محلّ نصب الحال، نحو: جاء زيدٌ يضحك، أو أنْ يدلّ على حقيقة ثابتة، نحو قول الجاحظ: «العرب تسمّي أولادها بالضّحّاك وبسّام»[77]، ونحو: تشرق الشّمس من الشّرق، ويضيء القمر، وكلّ حيّ يموت إلّا الله، وما عطف على حال أو عطف عليه ذلك فهو مثله لاشتراط اتّحاد الزّمان في الفعلين المتعاطفين[78].

ويتعيّن في الفعل المضارع الاستقبال إذا سبق بأحد حرفي التّنفيس، السّين وسوف، لينقل المضارع من الزّمن الضّيّق – وهو الحال– إلى الزّمن الواسع وهو الاستقبال، ومعنى قولهم (حرف تنفيس): (حرف توسيع)، وأوضح من عباراتهم قول الزّمخشريّ وغيره (حرف استقبال)[79].

وكذلك إذا اقترن بأداة شرط، نحو (إذا)، وهي ظرف للمستقبل مضمّنة معنى الشرط، والفعلان معها مستقبلان، أو (إن) نحوقوله – تعالى–: ﴿إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ﴾ [الإسراء: 54]، وتُستثنى (لو) الشّرطيّة؛ لأنّها موضوعة للشرط في الماضي، أمّا (لو) المصدريّة فتخلّصه إلى الاستقبال، كقوله – تعالى–: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: 96]، وعلامة المصدريّة أن يحسن في موضعها (أنْ).[80]

---

[76] – ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك، 1/ 21. ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري(761هـ)، تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد، د. ط،1411هـ–1991م، المكتبة العصرية، صيدا– بيروت، 1/ 323.

[77] – كتاب البخلاء، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، ضبطه وشرحه وصحّحه: أحمد العوامري بك وآخر، د. ط، 1411هـ – 1991م، دار الكتب العلميّة ، بيروت – لبنان، 1/ 29.

[78] – ينظر: همع الهوامع، السيوطي، 1/ 36 – 37. وفي النحو العربي (نقد وتوجيه)، مهدي المخزومي، الطّبعة الثّانية، 1406هـ – 1986م، دار الرّائد العربي، بيروت – لبنان، ص 157.

[79] – ينظر: شرح التّسهيل، ابن مالك، 1/ 25.

[80] – ينظر: السّابق، 1/ 23 و25. وهمع الهوامع، السّيوطيّ،1/ 34.

وممّا يخلّصه إلى الاستقبال اتّصاله بلام القسم أو بـ(لا النّافية)؛ فهي للاستقبال عند الأكثرين، أو بنونيّ التّوكيد؛ لأنّه إنّما يليق بما لم يحصل، وتدخلان على الأفعال المستقبليّة خاصّة للتّوكيد، وتدلّان على أنّ الفعل خالص للاستقبال دون الحال، أو سُبِق بـ(هل)، أو اقترن بظرف يدلّ على المستقبل، نحو غدًا، أو بعد يومين، ويوم القيامة، أو نُصِب بحرف من الحروف الأربعة: أنْ، ولنْ، وكيْ، وإذنْ[81]، وقد ورد في معنى حروف النّصب أنها لما لم يقع[82]؛ أي : للمستقبل.

ويتخلّص المضارع للاستقبال – أيضًا– إذا اقتضى طلبًا، وذلك في الأمر والنّهي والدّعاء والتّحضيض والتّمنّي والتّرجيّ والإشفاق، أو اقتضى وعدًا أو وعيدًا، كقوله – تعالى–: ﴿ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُۚ ﴾ [المائدة: 40]، وكقوله– جلّ وعلا–: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحۡشَرُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾ [الأنفال: 36]، وكذلك عندما يُعطف على مستقبل أو يُعطف عليه ذلك فهو مثله، لاشتراط اتّحاد الزّمان في الفعلين المتعاطفين، أو أسند إلى متوقّع[83].

وتتّجه الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع إلى المضي إذا سبق بـ(لم) أو بـ(لما)، أو اقترن بـ(لو) الشّرطيّة، نحو قوله – تعالى–: ﴿ وَلَوۡ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهۡرِهَا مِن دَآبَّةٖ ﴾ [فاطر: 45]، أوبـ(إذ) التي تكون اسما للزمن الماضي، أو اقترن بـ(قد) التّقليليّة، وقد تخلو من التقليل وهي صارفة إلى المضيّ كما في قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ قَدۡ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجۡهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِۖ ﴾

---

[81] – ينظر: : شرح التّسهيل، ابن مالك، 1/ 24 – 25. وهمع الهوامع، السّيوطيّ،1/ 34.

[82] – ينظر: المقتضب، أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد (210 – 285) هـ، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، د. ط، 1415هـ – 1994م، لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ، وزارة الأوقاف، جمهوريّة مصر، 2/ 12.

[83] – ينظر: شرح التّسهيل، ابن مالك، 1/ 24، وهمع الهوامع، السيوطي،1/ 34 – 36. ومعاني النحو، د. فاضل صالح السّامرّائي، الطّبعة الثّانية، 1423هـ، 2002م، دار الفكر، عمّان – الأردن، 3/ 283.

[البقرة: 144]، أو تقدّم عليه (ربما)، كقولك: ربما يفوتني أمر من الأمور، وفي هذا خبر بمعنى: ربما فاتني[84].

ومن السّياقات التي ذكرها النّحاة التي تغيّر الدّلالة الزمنيّة للفعل المضارع إلى المضيّ أن يكون خبرًا لـ(كان) أو إحدى أخواتها، أو أن يأتي مع ظرف دالّ على المضيّ، أو أن يُعطف على ماضٍ أو يُعطف عليه ذلك، فهو مثله؛ لاشتراط اتّحاد الزّمان في الفعلين المتعاطفين،[85] نحو قوله – تعالى–: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ﴿٦٣﴾﴾ [الحج: 63].

3– الدّلالة الزّمنيّة لفعل الأمر:

لقد كان نصيب زمن فعل الأمر هو الأقلّ اهتمامًا من قبل النّحويين، فقد أشاروا إليه دون استفاضة، حيث ذكروا أنّ زمنه مستقبل أبدًا؛ لأنّه مطلوب به حصول ما لم يحصل، أو دوام ما حصل[86]، نحو: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾ [الأحزاب: 1].

نلحظ ممّا سبق أنّ النّحاة قد انتبهوا إلى تغيّر الدّلالة الزّمنيّة حسب السّياق، فحددّوا لكلّ فعل مواطن تتحوّل فيها جهته الزّمنيّة عن أصلها، ولكنّهم اضطربوا في الجهة الزّمنيّة للسّياق اللّغويّ المؤثّر في الفعل، قال بعض النّحاة إنّ فعل شرط (إنْ) يدلّ على معنى الاستقبال[87]، لكنّ بعض المحدثين ينفي ذلك ويقول: ولا عبرة بما يدّعيه النّحاة من دلالة فعل الشّرط الواقع في حيّز (إنْ) على معنى الاستقبال، فإنّهم إنّما استنتجوه واستخرجوه من كون الفعلين معلّقًا أحدهما على الآخر، والتّعليق في ظاهره أمر يدلّ على عدم الوقوع، وهذا الذي توهّموا أنّه معنى الاستقبال، والفرق

---

[84] – ينظر: شرح التّسهيل، ابن مالك، 1/ 28 – 29. ومعاني النحو، فاضل السّامرّائيّ، 3/ 283 – 284. والعناصر الأساسيّة للمركّب الفعلي، أبو السّعود الشّاذليّ، 26.

[85] – ينظر: همع الهوامع، السّيوطيّ،1/ 36. والفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السّامرّائيّ، ص 33 – 34.

[86] – ينظر: شرح التّسهيل، ابن مالك، 1/ 17. وهمع الهوامع، السّيوطيّ، 1/ 30.

[87] – ينظر: شرح الرّضي على الكافية، الرّضيّ، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، الطّبعة الثّانية، 1996م، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي – ليبيا، 4/ 450.

واضح بين قولك: أريد أنْ أزورك، في دلالته على معنى الاستقبال، وقولك: إنّ تزرني أزرك، في أنّ الفعلين ليس مخبرًا بهما عن الوقوع في أيّ من الأزمنة[88].

وقد نبّه بعض المحدثين ممّن كتبوا في زمن الفعل من النّحاة إلى أنّ الفعل قد يقع في سياق لغويّ لا يتأثر به، بسبب تأثّره بسياقه الخارجيّ، وذلك بأنّه قد يقع الماضي مسبوقًا بكلمات معيّنة ولا يكون لها تأثير في دلالته الزّمنيّة، ويتعيّن زمنه من خلال السّياق أو المقام، ومن ذلك أن يسبق بـ(كلّما) ففي قوله – تعالى–: ﴿ كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ ﴾ [المؤمنون: 44] يراد به المضي، وفي قوله – تعالى–:﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ﴾ [النساء: 56] يراد به الاستقبال على الرّغم من وقوع الفعل بعد أداة واحدة وهي (كلّما) ولكنّ السّياق قد لعب دوره الفعّال في إبراز الدّلالة الزّمنيّة[89].

أو سبق بـ(حيث) فيحتمل أن يراد به المضيّ كما في قوله – سبحانه وتعالى– : ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ ۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾ ﴾ [البقرة: 222]، ويحتمل أن يراد به الاستقبال[90] كما في قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۖ وَإِنَّهُۥ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٤٩﴾ ﴾ [البقرة: 149].

ويحتمل المضي والاستقبال إذا تقدّمت عليه همزة التّسوية، فيحتمل الاستقبال والمضيّ، نحو: سواء عليّ أقمت أم قعدت، وإذا وقع بعد حرف تحضيض، نحو: هلّا فعلت، يحتمل أن يراد به المضيّ فيكون لمجرّد التّوبيخ، ويحتمل أن يراد به

---

[88] – ينظر: الفعل في نحو ابن هشام، عصام نور الدّين، 158.

[89] – ينظر: شرح التّسهيل، ابن مالك، 1/ 31. وشرح الرّضي، الرضي، 4/ 13.

[90] – ينظر: همع الهوامع السّيوطيّ، 1/ 38. وشرح الرّضي، الرضي، 4/ 13.

الاستقبال فيكون بمنزلة الأمر، أو كان صلة موصول عام نحو: الذي أتاني فلله درّه[91].

وكذلك إذا وقع صفة لنكرة عامّة يحتمل المضيّ، كقول الأعشى:

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتَهُ ذَلِكَ الْيَوْ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالِ[92]

ويحتمل الاستقبال كما في قول الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم–: « نَضَّرَ اللهُ امْرِأ سَمِعَ مَقَالَتِي فَبَلَّغَهَا[93] ».[94]

ونجد مغني ابن هشام غنيًا باضطراب تحديد الدّلالة الزّمنيّة للقرائن اللّغويّة التي تشكّل السّياق الدّاخليّ، من ذلك ما ذكره عند حديثه عن (إذْ)، حيث حددّ أنّها تأتي على أربعة أوجه، اثنان منها كانت فيهما اسماً للزّمان:

الوجه الأوّل: أن تكون اسماً للزّمن الماضي، ولها أربعة استعمالات:

1– أن تكون ظرفاً، وهو الغالب، نحو: ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [التوبة: 40].

---

[91] – ينظر: همع الهوامع السّيوطيّ، 1/ 37 – 38. وشرح الرّضي، الرضي، 4/ 13. والعناصر الأساسيّة للمركّب الفعلي، أبو السّعود الشّاذليّ، ص 20.

[92] – البيت من الخفيف، شرح ديوان الأعشى، تحقيق: لجنة الدّراسات في الكتاب اللّبنانيّ بإشراف: كامل سليمان، الطّبعة الأولى، د. ت، دار الكتاب اللّبنانيّ، بيروت – لبنان، ص 174.

[93] – سنن ابن ماجة، تصنيف: أبو عبد الله محمّد بن يزيد القزويني الشّهير بـ (ابن ماجة) (209 – 273) هـ، حكم على أحاديثه وآثاره وعلّق عليه: محمّد ناصر الدّين الألباني، الطّبعة الأولى، د. ت، مكتبة المعارف، الرياض، المقدمة، باب من بلّغ علماً، رقم: 230، ص 58. وصحيح ابن حبّان بترتيب ابن بلبان، الأمير علاء الدّين علي بن بلبان الفارسيّ (739 هـ)، حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: شُعيب الأرنؤوط، الطبعة الثانية، 1414هـ – 1993م، مؤسسة الرسالة، بيروت. كتاب العلم، رقم: 66، 1/ 268. بلفظ: « نَضَّرَ اللهُ امْرِأ سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ».

[94] – ينظر: شرح التّسهيل، ابن مالك، 1/ 32. وهمع الهوامع السّيوطيّ، 1/ 38 – 39. وشرح الرّضيّ، الرّضيّ، 4/ 13.

2- أن تكـــون مفعـــولاً بـــه نحـــو: ﴿ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ ﴾ [الأعراف: 86].

3- أن تكون بدلًا من المفعول، نحو قوله – عزّ وجلّ- :﴿ وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا ﴿١٦﴾ ﴾ [مريم: 16]، فإذ: بدل اشتمال من مريم.

4- أن يكون مضافًا إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه نحو (يومئذٍ، وحينئذٍ)، أو غير صالحٍ له، نحو قوله – تعالى-:﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ [آل عمران: 8]. [95]

الوجه الثاني: «أن تكون اسماً للزمن المستقبل، نحو:﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴿٤﴾ ﴾ [الزلزلة: 4]، والجمهورُ لا يثبتون هذا القسم، ويجعلون الآية من باب ﴿ نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ ﴾ [المؤمنون: 101]، أعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع، وقد يُحتج لغيرهم بقوله – تعالى -: ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِيٓ أَعْنَاقِهِمْ ﴾ [غافر: 70 – 71] فإنّ ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ مستقبل لفظاً ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه، وقد أعمل في إذْ؛ فيلزم أن يكون بمنزلة إذا»[96].

وفي حديثه عن (إذا) رأى أنّ الغالب على دلالتها الزّمنيّة المستقبل مضمّنة معنى الشّرط[97]، وأنّها قد تخرج عن الاستقبال وذلك على وجهين:

الأوّل: «أن تجيء للماضي كما جاءت (إذْ) للمستقبل في قول بعضهم، وذلك كقوله – تعالى-: ﴿ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا۟ مَا يُنفِقُونَ ﴿٩٢﴾ ﴾ [التوبـــة: 92]» [98]

---

[95] – ينظر: مغني اللّبيب، ابن هشام، 1/ 94 – 95 .

[96] – السّابق، 1/ 96 .

[97] – ينظر: السّابق، 1/ 108.

[98] – السّابق، 1/ 111.

والثـاني: «أن تجـيء للحـال، وذلـك بعـد القسـم، نحـو: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١﴾ [الليل: 1]، ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١﴾ [النجم: 1] ، قيل: لأنّها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفاً لفعل القسم؛ لأنّه إنشاء لا إخبار عن قسم يأتي؛ لأنّ قسم الله – سبحانه– قديم، ولا لكونٍ محذوف هو حال من ﴿وَٱلَّيۡلِ﴾ ﴿وَٱلنَّجۡمِ﴾؛ لأنّ الحال والاستقبال متنافيان، وإذا بطل هذان الوجهان تعيّن أنّه ظرف لأحدهما على أنّ المراد به الحال.

والصّحيح أنّـه لا يصـحّ التّعليق بأقسمُ الإنشـائي؛ لأنّ القديم لا زمـان لـه، لا حال ولا غيره، بل هو سابق على الزّمان، وأنّه لا يمتنع التّعليق بكائناً مع بقاء إذا على الاستقبال؛ بدليل صحة مجيء الحال المقدرة باتفاق، كمررتُ برجل معهُ صقرٌ صائداً به غداً؛ أي: مُقدراً الصّيد به غداً، كذا يقدرون، وأوضح منه أن يقال: مُريداً بـه الصّـيد غـداً، كمـا فسّـر قمـتم فـي ﴿إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائـدة: 6] بأردتم»[99].

يتبيّن من كلام ابن هشام أن السّياق الخارجيّ يؤثّر في توجيه الدّلالة الزّمنيّة لـ(إذْ) و (إذا)، التي تشكّل سياقًا لغويًّا للفعل الواقع في حيّزها، وبالتّالي يكون السّياق الخارجيّ هو الموجّه لدلالتها الزّمنيّة هي والفعل الواقع في حيّزها.

وذلك ينطبق على (لو) الشّرطيّة حيث نجد النّحاة ينصّون على أنّ الدّلالة الزّمنيّة لـ(لو) الشّرطيّة هي الماضي، ولكن عندما واجهتهم نصوص تشير فيها إلى المستقبل خرجوا بأنّ (لو) قسمان:

الأوّل: أنّها امتناعيّة، وهي للتّعليق في الزّمن الماضي.

الثّاني: أنّها غير امتناعيّة، وهي للتّعليق في المستقبل[100].

يقول الرّضـيّ: «(لـو) تستعمل فـي المستقبل كـ(إن)، وذلك مـع قلّتـه ثابت لا يُنكـر»[101]، ويـرى غيـره مـن المحـدثين أنّ (لـو) الشّـرطيّة موضـوعة للشّـرط فـي

---

[99] – مغني اللبيب، ابن هشام، 1 / 111 – 112.

[100] – ينظر: الزّمن النحوي في الشّعر الجاهليّ، ليث عبد الحميد، 142.

الماضي، وهذا هو الغالب، ومن غير الغالب قوله – تعالى–: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنفال: 23]، وقوله – سبحانه وتعالى–:﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: 70]، فهذا يحتمل المضيّ والاستقبال[102]؛ أي أن (لو) لم تحتفظ بدلالتها الزّمنيّة على المضيّ بسبب تأثير السّياق المقاميّ.

ولا يقتصر تأثير السّياق المقاميّ في تحوّل الدّلالة الزّمنيّة على أدوات الشّرط فنجد ذلك يحدث مع أدوات النّفيّ، يقول ابن مالك: « والأكثرون – أيضًا– على أنّ النّفي بـ(ليس) و(ما) و(إنْ) قرينة مخلّصة للحال، مانعة من إرادة الاستقبال، وليس ذلك بلازم، بل الأكثر كون المنفيّ بها حالًا، ولا يمنع كونه مستقبلًا، كما قال حسّان في وصف الزّبير – رضي الله عنهما–:

فَلَا مِثْلَهُ فِيهِمْ وَلَا كَانَ قَبْلَهُ وَلَيْسَ يَكُونُ الدَّهْرَ مَادَامَ يَذْبُل[103]

أي: ما في هذا العصر مثله، ولا كان فيما مضى، ولا يكون فيما يستقبل، وهذا جليٌّ غير خفيّ»[104].

واستشهد على استقبال المنفي بـ(ما) و(إن) بقوله – تعالى–:﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِ نَفْسِيٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ ۖ﴾ [يونس: 15] [105].

يتبيّن من كلام ابن مالك أنّ السّياق الخارجيّ كان أقوى في توجيه الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع من أدوات النّفيّ (ليس) و(ما) و(إنْ) التي تعتبر مخلّصة له إلى الحال، وينطبق ذلك على الظرف (الآن) الذي يحمل معنى الحال، ولكنّه قد يقع في سياق مقامي يحوّل دلالته الزّمنيّة الحاليّة، فـ« بعض العلماء يجيز بقاء المقرون

---

[101] – شرح الرّضيّ، الرّضيّ، 4/ 451.

[102]– ينظر: معاني النحو، فاضل السّامرّائيّ، 3/ 282.

[103] – البيت من: الطويل، ديوان حسان بن ثابت، حقّقه وعلّق عليه: د. وليد عرفات، د. ط، 2006م، دار صادر، بيروت – لبنان، 1/ 433.

[104] – شرح التّسهيل، ابن مالك، 1/ 22.

[105] – ينظر: السّابق، 1/ 22– 23.

بـ(الآن) مستقبلًا؛ لأنّ (الآن) قد تصحب فعل الأمر مع أنّ استقباله لازم، كقوله – تعالى–:﴿ فَٱلْـَٔـٰنَ بَٰشِرُوهُنَّ ﴾ [البقرة: 187] فعبّر بـ(الآن) عن المدّة التي رفع فيها الحرج عن المباشرين نساءهم في ليالي الصّوم، وعن مدّة بلوغ ذلك المخاطبين، وعن المدّة التي تقع فيها المباشرة؛ لأنّ (الآن) ليس عبارة عن المدّة المقارنة لنطق النّاطق فحسب، بل الآن عبارة عن مدّة ما حضر كونه، فلو أنّ الكائن لا يتمّ كونه إلّا في شهر فصاعدًا جاز أن يقال فيه: الآن هو كائن »[106] ، واعتبروا ذلك من خلاف الظّاهر[107].

وبعد أن اطّلعنا على مهاد الدّراسة عند النحاة وتعرّفنا على تقسيمات الأفعال والسّياقات اللغويّة التي تؤثر في تغيّير الدّلالة الزّمنيّة الأصليّة للفعل، وما قد يعتري هذه السّياقات من ضعف في توجيه الدّلالة الزّمنيّة للفعل الواقع في سياقها بسبب تأثير السّياق المقاميّ المحتوي لها نحاول فيما يلي أن نلمّ بدراسة البلاغيّين للدّلالة الزّمنيّة للأفعال، والتّعرّف على رؤيتهم لها داخل السّياق.

ثانيًا: الدّلالة الزّمنيّة للأفعال عند البلاغيين:

إنّ اهتمام البلاغيين بالفعل أمر لا مُشاحة فيه، فهو أحد أقسام الكلام الثّلاثة: الاسم والفعل والحرف، وبالنّظر والبحث في كتب البلاغة العربيّة نجد أن البلاغيّين درسوا العلاقة بين الفعل وزمنه تحت عدّة محاور:

1- كون المسند فعلًا.
2- خروج الخبر عن مقتضى الظاهر (التعبير عن المستقبل بالماضي وعكسه).
3- الاستعارة بالتبعية.
4- الالتفات.
5- تقييد الفعل بالشّرط.

---

106 – شرح التّسهيل، ابن مالك، 1/ 21.

107 – ينظر: السّابق، الصّفحة نفسها.

6- خروج الأمر عن مقتضى الظاهر.

1- كون المسند فعلًا:

اهتمّ علماء البلاغة بتفاصيل الجملة العربيّة ومعاني مكوّناتها، فكان من ذلك أن وضّحوا أغراض كون المسند فعلًا، فهناك فرق بين أن يكون اسماً وأن يكون فعلًا، فكونه فعلاً لأجل تقييده بأحد الأزمنة الثّلاثة، يقول السّكّاكيّ: « وأمّا الحالة المقتضية لكونه فعلًا فهي: إذا كان المراد تخصيص المسند بأحد الأزمنة على أخصر ما يمكن مع إفادة التّجدّد»[108]، فقولنا: (زيدٌ قام) يدلّ على قيام زيد في الماضي مع الاختصار؛ لأنّه يغني عن قولنا: (زيد قائم في الماضي)[109]؛ أي: دون قرائن تدلّ على المضيّ، وأمّا كونه اسمًا فلا يفيد التّقييد بأحد الأزمنة أو التّجدّد[110]، وقصدَ بالأزمنةِ الأزمنةُ الثلاثة:

1- الماضي: ما وُجد قبل زمانك الذي أنت فيه.
2- المستقبل: وهو الزّمان الذي تترقّب وجوده.
3- والحال وهو أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل متعاقبة من غير فرط مهلةٍ وتراخٍ، والحاكم في ذلك هو العرف لا غير[111].

وبهذا يكون البلاغيّون قد حدّدوا الزّمن الأصليّ الذي يدلّ عليه كل فعل من الأفعال الثّلاثة واعتبروا أنّ دلالة الفعل على الزّمن أمرٌ عرفيّ؛ لأنّ الفعل دالّ

---

108 – مفتاح العلوم، السّكّاكيّ، ص 308.

109 – ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدّين أبو حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي السّبكيّ (773هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم خليل، الطبعة الأولى، 1422هـ- 2001م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 1/ 413.

110 – ينظر: الإيضاح، القزويني، 2/ 113.

111 – ينظر: مفتاح العلوم، السّكّاكيّ، ص 309. وإيضاح الإيضاح، للشيخ جمال الدّين محمّد بن محمّد بن محمّد الآقسرائي، القسم الأوّل: علم المعاني، دراسة وتحقيق: ميلاد إبراهيم القذافي، الطّبعة الأولى، 2003م، دار ومكتبة الشّعب، مصراتة – ليبيا، ص 600. والمطوّل (شرح تلخيص مفتاح العلوم)، سعد الدّين مسعود بن عمر التّفتازانيّ (792 هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، 1422هـ- 2001م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ص 312 – 313.

بصيغته على أحد الأزمنة الثّلاثة من غير احتياج إلى قرينة تدلّ على ذلك، بخلاف الاسم الذي يدلّ عليه بقرينة خارجيّة، كقولنا: عمرو قائم الآن، أو أمس، أو غدًا[112]، وقد احترُز بأخصر وجه لأنّ قولنا: زيد قاعد أمس، أو الآن، أو غدًا، فيه إطالة في الكلام، والمراد بصيغة الفعل التي تدلّ على الزّمان هيئته لا مادته؛ لأنّ مادّته تدلّ على الحدث لا على الزّمان[113].

واحتُرِز بالتّجدّد حتى تخرج الصّفة المشبّهة؛ لأنّها بمعنى الثّبوت[114]، والتّجدد الذي يُقصد في مثل: قام زيدٌ، بمعنى تكرار الحدث، حيث يفيده الفعل بحسب وضعه، يقول عبد القاهر الجرجاني: « وأمّا الفعل فموضوعه على أنّه يقتضي تجدّد المعنى المثبت به شيئًا بعد شيء»[115]؛ أي أنّ القيام في هذا المثال قد حدث بالتّدريج جزءًا فجزءًا، أمّا إفادة التّجدّد الاستمراريّ فيكون في الفعل المضارع في مقامات خاصّة كالمدح، والفخر مثلًا[116]، كما في قول الشّاعر:

أوَ كُلَّمَا وردتْ عُكاظَ قبيلَةٌ بعثُوا إليَّ رسُولَهُمْ يتوَسَّمُ[117]

---

[112] – ينظر: مواهب الفتّاح في شرح تلخيص المفتاح، أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن يعقوب المغربيّ (1128هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم خليل، الطّبعة الأولى، 1424هـ – 2003م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 1/ 316.

[113] – ينظر: حاشية الدّسوقيّ، محمّد بن أحمد بن عرفة الدّسوقيّ (1230هـ)، على مختصر السّعد، سعد الدّين التّفتازاني (792هـ)، شَرْح تلخيص المفتاح، جلال الدّين القزوينيّ (739هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم خليل، الطّبعة الأولى، 1423هـ – 2002م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 2/ 168.

[114] – ينظر: شرح التّلخيص، أكمل الدّين محمّد بن محمّد بن محمّد بن أحمد البابرتي، (786هـ)، دراسة وتحقيق: محمّد مصطفى رمضان صوفيه، الطّبعة الأولى، 1392 و. ر – 1983م، المنشأة العامّة للنّشر والتّوزيع والإعلان، طرابلس – ليبيا، ص 274.

[115] – كتاب دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمّد الجرجانيّ النّحويّ (ت 471 أو 474 هـ)، قرأه وعلّق عليه: أبو فهر محمود محمّد شاكر، الطبعة الثّالثة، 1413هـ– 1992م، دار المدني، جدّة، ص 174.

[116] – ينظر: البلاغة العالية، عبد المتعال الصّعيديّ، الطّبعة الثّانية، 1411هـ – 1991م، مكتبة الآداب ومطبعتها بالجاميز، مصر، ص 57. والمعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم، د. عبد الفتاح لاشين، د. ط، 1420هـ – 2000م، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، ص 147.

[117] – البيت لطريف بن مالك العنبري، وهو من الكامل، البيان والتبيين، الجاحظ، 3/ 101.

حيث استعمل الشاعر الفعل المضارع (يتوسّم) لأنّ « المعنى على توسّمٍ وتأمّلٍ ونظر يتجدّد من العريف هناك حالًا فحالًا»[118].

2- خروج الخبر عن مقتضى الظاهر (التعبير عن المستقبل بالماضي وعكسه):

كثيرًا ما يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، فيجعل غير السّائل كالسّائل، وغير المنكر كالمنكر، والمنكر كغير المنكر، أو أن يُوضع المضمر موضع الظّاهر، والظّاهر موضع المضمر، وكالالتفات وأسلوب الحكيم، والقلب، ومنه التّعبير عن المستقبل بلفظ الماضي، للإشارة إلى تحقّق وقوعه[119]، وأنّ ما هو للوقوع كالواقع، كقوله – تعالى-: ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [النمل: 87]، حيث جعل المتوقّع الذي لا بدّ من وقوعه بمنزلة الواقع[120]، واستخدم في التّعبير عن المتوقّع صيغة الماضي[121]، التي تمثّلت في الآية الكريمة في الفعل ﴿فَفَزِعَ﴾.

فالمتكلّم يعدل عن لفظ المستقبل إلى الماضي، لنكت بلاغيّة، من أهمّها:

1- إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل، لقوة الأسباب الدّاعية لحصوله.
2- التّفاؤل أو الرّغبة في وقوع الشّرط.
3- التّعريض: وهو أن يُنسب الفعل إلى واحد والمراد غيره ممّن حصل منه الشّرط فعلًا[122].

---

118 – كتاب دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجانيّ، ص 177.

119 – ينظر: الأطول (شرح تلخيص مفتاح العلوم)، إبراهيم بن محمّد بن عربشاه عصام الدّين الحنفي (943هـ)، حقّقه وعلّق عليه: عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، 1422هـ- 2001م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 1/ 426. ومعجم البلاغة، طبانة، ص 198 - 199.

120 – ينظر: الإيضاح، القزويني، 2/ 96.

121 – ينظر: إيضاح الإيضاح، جمال الدّين الآقسرائي، ص 551.

122 – ينظر: معجم البلاغة، طبانة، ص 52.

وقد وضّح بعض علماء البلاغة أنّ التّعبير عن المستقبل من المجاز، جاء في حاشية الدّسوقيّ أنّه: «يحتمل أن يكون من المجاز المرسل والعلاقة بينهما من التّضادّ؛ لأنّ الضّدّ أقرب خطورًا بالبال عند ذكر ضدّه فبينهما شبه المجاورة لتقارنهما غالبًا في الخيال لكنّ هذا الاحتمال لا يُفيد المبالغة المقصودة وهي الإشعار بتحقّق الوقوع وأنّ هذا المستقبل كالماضي؛ لأنّ المجاز المرسل لمّا كانت الدّلالة فيه انتقاليّة لم يكن فيه أبلغيّة وإنّما هو كدعوى الشّيء ببيّنة»[123].

وهناك احتمال آخر لإدراج التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي وعكسه، وهو أن يكون من « مجاز التّشبيه، ووجه الشّبه تحقّق الوقوع في كلٍّ منهما بالنّسبة للتّعبير عن المعنى الاستقباليّ بالماضي، وأمّا وجه الشّبه في عكسه فهو كون كلّ نصب العين مشاهدًا، وهو في الماضي أظهر لبروزه إلى الوجود، وهذا الاحتمال يفيد المبالغة السّابقة»[124].

إنّ الدّسوقيّ لم يفته أن ينبّه إلى أنّ التعبير عن المستقبل بلفظ المضي وعكسه هو من باب علم المعاني، وأنّ حديثه عن كونه من المجاز وهو من أبواب علم البيان ولكن « من حيث إنّ الدّاعي إليه التّنبيه المذكور من وظيفة علم المعاني، ولا يخفى أنّ الاستعارة في الفعل بتبعيّة المصدر كما هو مشهور إن قلت أنّ مصدر الماضي والمستقبل واحد، فكون الاستعارة تبعيّة يؤدّي إلى تشبيه الشيء بالسّابق، قلنا يختلف المصدر بالتّقيّد بالماضي والاستقبال، لكن لا يخفى أنّ هذا استعارة في المشتقّ، باعتبار الهيئة ولم يذكره القوم في مباحث الاستعارة، لكنّ قواعدهم لا تأباه»[125].

---

[123] – حاشية الدّسوقيّ، الدّسوقيّ، 1/ 775.

[124] – السّابق، الصفحة نفسها.

[125] – حاشية الدّسوقيّ، الدّسوقيّ، 1/ 775 – 776.

3- الاستعارة التّبعيّة:

الاستعارة التّبعيّة هي قسيم الاستعارة الأصليّة بحسب اللّفظ، وتكون في الأفعال والصّفات المشتقّة منها والحروف[126]، وسمّيت تبعيّة لأنّها تابعة لاستعارة أخرى في المصدر[127]، فمعنى التّشبيه ليس داخلاً فيها دخولاً أوّليًّا[128]؛ لأنّ الاستعارة تعتمد التّشبيه، والتّشبيه يعتمد كون المشبّه موصوفًا بوجه الشّبه؛ لأن القصد هو المشاركة في في وصف قائم فيه، وإنّما يصلح للموصوفيّة الحقائق؛ أي الأمور المتقرّرة الثّابتة، كما في قولك: (جسم أبيض)، و(بياض صافٍ) دون معاني الأفعال والصّفات المشتقّة منها؛ لكونها متجدّدة غير متقرّرة بواسطة دخول الزمان في مفهومها أو عروضه لها، ودون الحروف[129]، والتّشبيه في الأفعال والصّفات يكون لمعاني مصادرها، وفي الحروف لمعاني متعلّقاتها[130]، والذي يهمّنا هنا هو الأفعال.

لقد رأى البلاغيّون أنّ الفعل مركّب من ثلاثة أجزاء:

«الأوّل: الحدث الذّي هو موضوع له بمادّته.

والثّاني: الزّمان.

والثّالث: النّسبة وهو موضوع لها باعتبار هيئته وصيغته»[131].

---

126 – ينظر: مفتاح العلوم، السّكّاكيّ، ص 489. والمصباح في المعاني والبيان والبديع، ابن النّاظم بدر الدين ابن مالك، شرح وتحقيق: حسني عبد الجليل يوسف، د. ط، د. ت، مكتبة الآداب، مصر، ص 134.

127 – ينظر: التّعريفات، الجرجاني، ص 36. ومعجم البلاغة العربيّة، طبانة، ص 110.

128 – ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، د. أحمد مطلوب، الطّبعة الثّانية، تمّ إعادة الطّبع 2000م، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان، ص 89.

129 – ينظر: الإيضاح، القزويني، 5/ 87 – 88. والتّصوير البياني (دراسة تحليليّة لمسائل البيان)، د. محمّد محمّد أبو موسى، الطّبعة الأولى، 1398هـ – 1978م، منشورات جامعة قاريونس، ص 264

130 – ينظر: الإيضاح، القزويني، 5/ 90 – 91. ومعجم البلاغة العربيّة، طبانة، ص 110.

131 – الرّسالة الفارسيّة في المجاز، إبراهيم عصام الدّين الأسفراييني (951هـ)، دراسة وتحقيق: علي رمضان الجربي، الطّبعة الأولى، 1997م، منشورات جامعة ناصر، الخمس – ليبيا، ص 157.

وباعتبار أنّ للفعل ثلاثة أجزاء فإنّ الاستعارة تقع في كلٍّ منها، فهو يُستعار باعتبار الحدث، كاستعارة قتل لمعنى ضرب ضربًا شديدًا، ويُستعار باعتبار الزّمان – أيضًا– كما في قوله – تعالى–:﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ﴾ [الفتح: 1؛] فإنّ صيغة الماضي هنا استعارة للمستقبل بناءً على تحقيق الوقوع، فاستعارة الفعل هنا ليست إلّا باعتبار الزّمان، وأمّا استعارته باعتبار جزء النّسبة فهي كهزم الأميرُ الجندَ[132]، واستعارة الفعل الماضي للمستقبل مبنيّة «على تشبيه الشيء المستقبل بالشيء الماضي في تحقّق وقوعه»[133].

إنّ استعارة الفعل باعتبار الزّمان لا تقتصر على نوع واحد يتمثّل في استعارة صيغة الماضي للمستقبل بل نجدها في « عكس ذلك من التّعبير بالمضارع بدلًا عن الماضي بناءً على تشبيه غير الحاضر بالحاضر في استحضار صورته، وكونه نصب العين»[134]، ونجدها – أيضًا– في قسمين آخرين هما:« استعارة الفعل الماضي للشّيء الحال بناء على تشبيه الشّيء الحاضر بالشّيء الماضي في التّناسي، واستعارة المضارع للشّيء الماضي بناء على تشبيه الشّيء الماضي بالمستقبل في تشّوق النّفس إليه، والكلام كلّه مبنيّ على المشهور من اشتراك المضارع بين الحال والمستقبل»[135].

4– الالتفات:

تحدّث ابن الأثير عن زمن الأفعال عند حديثه عن الالتفات، في القسم الثاني منه والقسم الثّالث، حيث جعل القسم الثّاني للحديث عن «الرجوع عن الفعل المستقبل

---

[132] – ينظر: الرّسالة الفارسيّة في المجاز، عصام الدّين الأسفراييني، ص 159.

[133] – الرسالة البيانية ضمن حاشية عُلَيش على الرّسالة البيانيّة للصبّان، محمّد بن أحمد بن محمّد عُليش المالكيّ (1299هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، الطّبعة الأولى، 1422هـ – 2001م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ص 232.

[134] – السّابق، ص 233.

[135] – السّابق، الصفحة نفسها.

إلى فعل الأمر وعن الفعل الماضي إلى فعل الأمر»[136]، وقد نوّه في بداية حديثه إلى أنّ استخدام الفعل في موقع يستدعي استخدام فعل آخر لعدم تطابقه مع السّياق زمنيًّا إنّما يكون لنكتةٍ بلاغيّة وليس توسّعًا في أساليب الكلام فقط، حيثُ يُقصد إلى الماضي «تعظيمًا لحال من أجري عليه الفعل المستقبل، وتفخيمًا لأمره، وبالضدّ من ذلك فيمن أجري عليه فعل الأمر»[137].

وقد أورد مثالين يوضّح من خلالهما الغرض من استخدام فعل الأمر إثر الفعل المضارع والفعل الماضي، المثال الأوّل في الرجوع عن الأمر إلى المضارع: « قوله – تعالى–:﴿ قَالُوا۟ يَٰهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿٥٣﴾ إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍ ۗ قَالَ إِنِّىٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓا۟ أَنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٥٤﴾ ﴾ [هود: 53 – 54] فإنه إنما قال: ﴿ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓا۟ ﴾ ولم يقل: وأشهدكم؛ ليكون موازنًا له وبمعناه لأن إشهاده الله على البراءة من الشّرك صحيح ثابت، وأما إشهادهم فما هو إلا تهاونٌ بهم، ودلالة على قلة المبالاة بأمرهم، ولذلك عدل به لفظ الأول؛ لاختلاف ما بينهما، وجيء به على لفظ الأمر، كما يقول الرّجل لمن يبس الثرى بينه وبينه: اشْهَدْ عليَّ أني أحبك، تهكمًا به واستهانة بحاله»[138].

وكان المثال الثاني عن الرجوع من الفعل الماضي إلى فعل الأمر، أورد ابن الأثير فيه: «وكذلك يرجع عن الفعل الماضي إلى فعل الأمر، إلا أنه ليس كالأول، بل إنّما يفعل ذلك توكيدًا لما أجري عليه فعل الأمر؛ لمكان العناية بتحقيقه، كقوله – تعالى–: ﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِٱلْقِسْطِ ۖ وَأَقِيمُوا۟ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾الآية [الأعراف: 29]، وكان تقدير الكلام أمر ربي بالقسط وبإقامة وجوهكم

---

136 – المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، نصر الله بن محمّد بن محمّد بن عبد الكريم المعروف بابن الأثير الموصليّ (637 هـ)، تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد، د. ط،1411هـ– 1990م، المكتبة العصريّة، صيدا – بيروت، 2/ 11.

137 – السّابق، الصّفحة نفسها.

138 – السّابق، 2/ 11– 12.

عند كل مسجد، فعدل عن ذلك إلى فعل الأمر؛ للعناية بتوكيده في نفوسهم؛ فإنّ الصّلاة من أوكد فرائض الله على عباده ثم أتّبعها بالإخلاص الذي هو عمل القلب؛ إذ عمل الجوارح لا يصحّ إلّا بإخلاص النّيّة»[139] قال النّبيّ – صلّى الله عليه وسلّم–: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»[140]

وتحدّث في القسم الثّالث عن «الإخبار عن الفعل الماضي بالمستقبل وعن المستقبل بالماضي»[141]، وقد أورد عدّة أمثلة يوضّح من خلالها الغرض من استخدام الفعل المضارع في موضع الفعل الماضي، والفعل الماضي في موضع الفعل المضارع، وابتدأ بالإخبار عن الفعل الماضي بالمستقبل، ونبّه في حديثه عنه إلى وجود فرق في الدّلالة الزمنيّة بين الأفعال المضارعة عند عطفها على فعل ماض؛ أي: حال الإخبار بها عن حدث ماضٍ، وجعلها «ضربين: أحدهما بلاغيّ، وهو إخبار عن ماض بمستقبل، ... الذي هو موضوع لتفصيل ضروب الفصاحة والبلاغة، والآخر غير بلاغيّ وليس إخبارًا بمستقبل عن ماض، وإنّما هو مستقبل دلّ على معنى مستقبل غير ماضٍ، ويراد به أنّ ذلك الفعل مستمرّ الوجود لم يمضِ»[142].

وأورد عدّة أمثلة يوضّح من خلالها الفرق بين الضّربين، نكتفي هنا بواحد من كلّ ضرب لنتعرّف على هذه الرّؤية الدّقيقة من ابن الأثير:

« فالضّرب الأوّل كقوله – تعالى–: ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا فَسُقۡنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَحۡيَيۡنَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَاۚ كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ ٩ ﴾ [فاطر: 9].

---

[139] – المثل السائر، ابن الأثير، 2/ 12.

[140] – صحيح البخاري، الإمام أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن برْدزَبة (256 هـ)، طبعة جديدة بالشّكل الكامل مُرقمة الكتب والأبواب والأحاديث، 1420 هـ – 199م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم – رقم 1، 1/ 5.

[141] – المثل السائر، ابن الأثير، 2/ 12.

[142] – السّابق، 2/ 13.

فإنّه إنّما قال:﴿ فَتُثِيرُ ﴾ مستقبلًا، وما قبله وما بعده ماضٍ، لذلك المعنى الذي أشرنا إليه، وهو حكاية الحال التي يقع فيها إثارةُ الرّيح السحابَ واستحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة، وهكذا يفعل بكل فعل فيه نوع تميّزٍ وخصوصيّةٍ، كحالٍ تُسْتَغْرَبُ، أو تُهِمّ المخاطب، أو غير ذلك»[143].

كان الفعل المضارع ﴿ فَتُثِيرُ ﴾ في هذا المثال يحتوي على حدث محدود الاستمراريّة، فالإثارة تقع في نطاق زمنيّ غير ممتدّ من قبل الرّياح للسّحاب، ينتهي هذا النّطاق بمجرد ملامسته بداية النّقطة الزّمنيّة لبدء نزول المطر، التي تحيي الأرض بعد موتها.

وساق مثالاً مشابهًا لتوضيح معنى الضّرب الثّانيّ وشرَحَه، قال: « وكذلك ورد قوله – تعالى–:﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ﴿٦٣﴾ ﴾ [الحج: 63] ألا ترى كيف عدل عن لفظ الماضي ها هنا إلى المستقبل فقال: ﴿ فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ ولم يقل: فأصبحت، عطفاً على ﴿ أَنزَلَ ﴾ وذلك لإفادة بقاء أثر المطر زمانًا بعد زمان، فإنزال الماء مضى وجوده، واخضرار الأرض باقٍ لم يمْضِ»[144]، فالفعل المضارع هنا يحتوي على حدث ممتدّ الاستمراريّة، فاخضرار الأرض يستمرّ فترة زمنيّة خلافًا لإثارة السحاب، وهو ما يُعبّر عنه المحدثون بالزّمن المستمرّ.

وقد جاء ابن الأثير في هذا الضّرب بمثال آخر من القرآن الكريم ووضّحه، وهو « قوله – تعالى–: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [الحج: 25] فإنّه إنّما عطف المستقبل على الماضي لأنّ كفرهم كان وَوُجد، ولم يستجدُّوا بعده

---

143 – المثل السائر، ابن الأثير، 2/ 13.

144 – السّابق، 2/ 15.

كفرًا ثانيًا، وصدّهم متجدّد على الأيّام لم يمضِ كوْنُه، وإنّما هو مستمرٌّ، يُستأنف في كلّ حينٍ»[145].

نودّ هنا أن نشير إلى التّوجيه الزمنيّ للأفعال المضارعة الثلاثة في الأمثلة السّابقة بحسب السّياق الذي وردت فيه:

- الفعل: ﴿فَتُثِيرُ﴾: ورد في سياق يبين ظاهرة من ظواهر الطبيعة المتكررة في الماضي والحاضر والمستقبل، فهي من سُنن الله – سبحانه وتعالى– في خلقه، إنّ هذا السياق يوجه الدلالة الزّمنيّة للفعل ﴿فَتُثِيرُ﴾إلى الزّمن العام لا إلى الزمن الماضي كما أشار ابن الأثير.
- الفعل: ﴿فَتُصْبِحُ﴾: ورد – أيضًا– في سياق يبيّن ظاهرة من ظواهر الطّبيعة المتكرّرة في الماضي والحاضر والمستقبل، والتي هي من سُنن الله – سبحانه وتعالى– في خلقه، وبفعل هذا السّياق فإنّ الدّلالة الزّمنيّة للفعل ﴿فَتُصْبِحُ﴾ توجّهت إلى الزّمن العام، وكان ابن الأثير قد جعل توجّهه الزّمنيّ إلى الاستمرار، وهو توجيه لا يتناقض مع التّوجيه السّياقيّ.
- الفعل: ﴿وَيَصُدُّونَ﴾ : وجّهه ابن الأثير زمنيًّا إلى الاستمرار –أيضًا–، وهو توجّه لا يتناقض مع التّوجيه السّياقي له؛ لأنّه وقع في سياق يبيّن وصف قوم ويبيّن أفعالهم.

وعند حديثه عن الإخبار عن المستقبل بالفعل الماضي بيّن الفرق في استخدام الفعل المضارع في التعبير عن المستقبل واستخدام الفعل الماضي، قال موضّحا ذلك: « والفرق بينه وبين الإخبار بالفعل المستقبل عن الماضي أن الغرض بذاك تَبيينُ هيئة الفعل واستحضار صورته، ليكون السامع كأنّه يشاهدها، والغرض بهذا هو الدّلالة على إيجاد الفعل الذي لم يوجد»[146].

---

[145] – المثل السائر، ابن الأثير، 2/ 15.

[146] – السّابق، 2/ 16.

وهو ما ذكره عند توضيحه للأمثلة التي أوردها هنا، ومنها:« قوله – تعالى–: ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [النمل: 87] فإنه إنّما قال: ﴿فَفَزِعَ﴾ بلفظ الماضي بعد قوله: ﴿يُنفَخُ﴾ وهو مستقبل للإشعار بتحقيق الفزع، وأنّه كائن لا محالة؛ لأنّ الفعل الماضي يدلّ على وجود الفعل وكونه مقطوعًا به»[147].

لقد كان ابن الأثير ينظر إلى الأفعال من خلال السّياق اللّغويّ، إذْ لاحظنا أنّه يقارن بين الفعل وسابقه مباشرةً، وركّز على التّعليل البلاغيّ وراء كل التفات فعليّ، ولكنّه تجنَّب النّظر في توجيه السّياق للدّلالة الزمنيّة للفعل، مما جعله أحياناً يوجّه زمن الفعل محلّ النّظر إلى وجهة مغايرة للتّوجيه الزّمنيّ الذي انتقل له، كما بيّنا في الفعل ﴿فَتُثِيرُ﴾.

5– تقييد الفعل بالشّرط:

عند حديث علماء البلاغة عن تقييد الفعل بالشّرط أسهبوا القول في ثلاث أدوات: (إن) و(إذا) و(لو).

(إن) و(إذا) الشّرطيتان:

هما للشّرط في المستقبل، إذ هما لتعليق حصول مضمون الجزاء على حصول مضمون الشّرط في المستقبل، والفرق بينهما أنّ (إذا) للجزم بوقوع الشّرط في المستقبل، و(إنْ) لعدم الجزم به، وهو الأصل فيها، كما تقول لصاحبك: إن تكرمني أكرمك، وأنت لا تقطع بأنّه يكرمك؛ لذا كثر استعمال (إنْ) في الأحوال التي يندر وقوعها، وعندما تستعمل في مقام الجزم فإنّ ذلك لنكتة بلاغيّة، فهي إمّا أن تكون تجاهلاً لاستدعاء المقام إيّاه، أو لكون المخاطب غير جازم كقولك لمن يكذبك فيما

147 – المثل السائر، ابن الأثير، 2/ 16.

أنت تخبره: إن صدقت فماذا تعمل، أو منزّلا منزلة الجاهل كما يقول الأب لابن لا يراعي حقه: إن لم أكن لك أبًا فكيف تراعي حقّي[148].

والفعل المستخدم مع (إن) هو الفعل المضارع لاحتمال الشّكّ في وقوعه؛ وذلك لاشتراكه مع (إن) في امتناع الجزم، و« قلّما يُترك المضارع في بليغ الكلام إلى الماضي المؤذن بالتّحقّق نظرًا إلى لفظه لغير نكتة، مثل ما ترى في قوله – علت كلمته –: ﴿ إِن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا۟ لَكُمْ أَعْدَآءً وَيَبْسُطُوٓا۟ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ وَوَدُّوا۟ لَوْ تَكْفُرُونَ ﴿٢﴾ ﴾ [الممتحنة: 2]، ترك (يودُّوا) إلى لفظ الماضي؛ إذ لم تكن تحتمل ودادتهم لكفرهم من الشّبهة ما كان يحتملها كونهم: إنْ يثقفوهم أعداء لهم وباسطي الأيدي والألسنة إليهم للقتل والشتم»[149].

والأصل في (إذا) الجزم بوقوع الشّرط في المستقبل؛ ومن أجل هذا لا تستعمل (إذا) إلّا في الأحوال الكثيرة الوقوع، ويليها الفعل الماضي لدلالته على الوقوع والحصول قطعًا، إما تحقيقًا كما في قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلنَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا۟ رَبَّهُم مُّنِيبِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَآ أَذَاقَهُم مِّنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾ [الـــــروم: 33]، أو باعتبارٍ ما خطابيّ، وهو النّكتة في تغليب لفظ الماضي معه على المستقبل[150]، كقوله– تعالى–: ﴿ فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُوا۟ لَنَا هَٰذِهِۦ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا۟ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ ﴾ [الأعراف: 131]، فلكون مجيء الحسنة من الله – سبحانه وتعالى– محققًا، استخدم في ذلك التعبير بالفعل الماضي مع (إذا)، وإنّما كان ما ذكر محققًا لأنّ المراد بها مطلق الحسنة الشامل لأنواع كثيرة من خصب، ورخاء، وكثرة أولاد، كما يفهم من التّعريف ب(أل) الجنسيّة في لفظة: الحسنة، ولكون مجيء السّيئة نادرًا استخدم في التّعبير عنه الفعل والمضارع مع (إن)، وإنّما كان ما ذكر

---

148 – ينظر: مفتاح العلوم، السّكّاكيّ، ص 346 – 347. والإيضاح، القزويني، 2/ 117. والمصباح، ابن النّاظم، ص 53. وشرح التّلخيص، البابرتي، ص 278.

149 – مفتاح العلوم، السّكّاكيّ، ص 346 – 34.

150 – ينظر: السّابق، ص 347. والإيضاح، القزويني، 2/ 117. وشرح التّلخيص، البابرتي، ص 278.

نادرًا لأنّ المراد بها نوع قليل، وهو جدبٌ وبلاءٌ كما يفهم من التّنكير في لفظ (سيئة) على التّقليل[151].

(لو) الشّرطيّة:

(لو) للشرط في الماضي مع الجزم والقطع بانتفائه، فيلزم انتفاء الجزاء، على أنّ الجزاء كان يمكن أن يقع لو وُجد الشرط، ويجب كون جملتيها فعليتين ماضيتين، نحو: لو اتقنت عملك لبغلت أملك[152].

ويجوز أن تكون حرف شرط بمنزلة (إن) كقولك: أكرمك لو قمت، تنزيلاً للمستقبل منزلة المقطوع وقوعه[153]، وفي هذه الحالة يتغيّر المدلول الزمنيّ للفعل الواقع في حيّزها من المضيّ إلى الاستقبال.

6- خروج الأمر عن معناه الحقيقيّ:

يتمثّل الأمر في صيغتين: فعل الأمر (افعل)، والفعل المضارع مقرونا بلام الأمر (ليفعل)، وعرّف بأنّه « طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء»[154]، وهو على حقيقته إذا كان على سبيل الاستعلاء والإلزام، فإذا تحقّق هذان الشّرطان كان الأمر على حقيقته، وأمّا إذا تخلّف كلاهما أو أحدهما فإنّه يخرج عن معناه الحقيقيّ ويكون أمرًا بلاغيًّا[155]، فيرِدُ مجازًا لمعانٍ أُخر منها:

---

151 – ينظر : مفتاح العلوم، السّكّاكيّ، ص 347. والإيضاح، القزويني، 2/ 117– 118. والمصباح، ابن الناظم، ص 53 – 54. وشرح التّلخيص، البابرتي، ص 278 – 279.

152 – ينظر : مفتاح العلوم، السّكّاكيّ، ص 354.

153 – ينظر: السّابق، الصّفحة نفسها. ورصف المباني، المالقي، ص 291.

154 – مختصر السعد، سعد الدّين مسعود بن عمر بن عبد الله التّفتازاني (792هـ)، شَرْح تلخيص المفتاح، جلال الدّين القزوينيّ (739هـ)، (ضمن حاشية الدّسوقي) على هذا المختصر، تحقيق: خليل إبراهيم خليل، الطّبعة الأولى، 1423هـ – 2002م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 2/ 91.

155 – ينظر: البلاغة الاصطلاحيّة، د. عبده عبد العزيز قلقيلة، الطّبعة الثّالثة، 1412هـ – 1992م، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 151.

1- الإباحة، نحو قوله – سبحانه وتعالى-:﴿ وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ [النور: 33].

2- الندب، نحو قوله – سبحانه وتعالى-: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٢٠٤﴾ ﴾ [الأعراف: 204].

3- الدعاء، نحو قوله – سبحانه وتعالى-:﴿ رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ ﴾ [نوح: 28].

4- الالتماس، كقولك لمن يساويك: أعطني القلم أيها الأخ.

5- التهديد، نحو قوله – سبحانه وتعالى-: ﴿ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ﴾ [فصلت: 40].

6- التّوجيه والإرشاد، نحو قوله – سبحانه وتعالى-: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٥٣﴾ ﴾ [البقرة: 153].

7- الإكرام، نحو قوله – سبحانه وتعالى-: ﴿ ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ ﴿٤٦﴾ ﴾ [الحجر: 46].

8- الإهانة، نحو قوله – سبحانه وتعالى-: ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴿٤٩﴾ ﴾ [الدخان: 49].

9- الدّوام، كقوله – تعالى-: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ ﴾ [الفاتحة: 6].

10- التّمنيّ، كقول امرئ القيس:

11- ألا أيّها اللّيلُ الطّويلُ ألا انْجَلِ بِصُبْحٍ وَمَا الْإِصْباحَ مِنْكَ بِأَمْثَلِ[156]

[156] – من الطويل، ديوانه، اعتنى به وشرحه: عبد الرحمن المصطاوي، الطّبعة الثّانية، 1425هـ – 2004م، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ص 49 .

12- الاحتقار، نحو قوله – سبحانه وتعالى-: ﴿ قَالُواْ لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلَّذِى فَطَرَنَا ۖ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ۖ إِنَّمَا تَقْضِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ ﴿٧٢﴾ ﴾ [طـــــه: 72].

13- التّسخير؛ أي: التّذليل، أو الإذلال، نحو قوله – سبحانه وتعالى-: ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴿٦٥﴾ ﴾ [البقرة: 65]، عبّر بفعل الأمر ﴿كُونُواْ ﴾ عن نقلهم من حالة إلى حالة إذلالاً لهم، فهو أخصّ من الإهانة، وليس المخاطب مكلّفًا أن يفعل شيئًا.

14- الاعتبار، كقول الله – عزّ وجلّ-: ﴿ ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ ﴾ [الأنعام: 99].

15- التّعجيز، نحو قوله – سبحانه وتعالى-: ﴿ فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ ﴾ [البقرة: 23]؛ إذ ليس المراد طلب ذلك منهم بل المراد إظهار عجزهم.

16- الامتنان، نحو قوله – سبحانه وتعالى-: ﴿ فَٱمْشُواْ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ ﴾ [الملك: 15].

17- التّخيير، نحو: تزوّج هندًا أو أختها.

18- التّعجب، نحو قوله – سبحانه وتعالى-: ﴿ ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُواْ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ ﴾ [الإسراء: 48].

19- التّسوية، نحو قوله – سبحانه وتعالى-: ﴿ ٱصْلَوْهَا فَٱصْبِرُوٓاْ أَوْ لَا تَصْبِرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ ۖ ﴾ [الطور: 16].

20- التّكـذيب، نحـو قولـه - سـبحانه وتعـالى-: ﴿ ۞ كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسۡرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦ مِن قَبۡلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوۡرَىٰةُۗ قُلۡ فَأۡتُواْ بِٱلتَّوۡرَىٰةِ فَٱتۡلُوهَآ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ٩٣ ﴾ [آل عمران: 93][157].

إنّ هـذه المعـاني التـي خـرج لهـا فعـل الأمـر عـن حقيقتـه هـي فـي حقيقتهـا سـياقات خارجيّـة، بعضـها يغيّـر مـن جهتـه الزّمنيّـة وبعضـها يتوافـق معهـا، وهـو مـا سنتبيّنه عند دراسة فعل الأمر.

[157] - ينظر: مفتاح العلوم، السّكّاكي، 428. والإتقان، السّيوطيّ، 2/ 81 - 82. ومختصر السعد، التفتازاني، (ضمن حاشية الدّسوقي)، 2/ 92 - 93. وحاشية الدّسوقيّ، الدّسوقيّ، 1/ 490 - 500.

الفصل الثاني

الدّلالة الزّمنيّة للأفعال الماضية

ارتبط الفعل الماضي بصيغة (فَعَلَ)، وعُرّف الماضي بأنّه: «الزّمان الذي قبل زمانك الذي أنت فيه»[158]، وذلك إذا نظرنا إليه مفردًا خارج السّياق يقول سيبويه: « فإذا قال: ذهبَ، فهو دليل على أنّ الحدث فيما مضى من الزمان »[159]، إنّ نظرة سيبويه كانت لما شاع واطّرد في هذه الصّيغة فحكم عليها حكماً زمنيًّا مطلقا.

وقد جاء الفعل الماضي داخل السّياق القرآنيّ يحمل عدّة دلالات زمنيّة، فنجده يدلّ على المستقبل، وعلى الحال، والقرب منه، ويحتفظ بدلالته على المضي في بعض سياقاته، كالقصص القرآنيّ، ولكنّه يرسم لنا صورة ترتيب الأحداث فيها في تناسق واضح، كمّا أن دلالته على المضي قد تعبّر عن الاستمرار في الماضي، ونجده في سياقات لا يتقيّد بزمن ما فتتّجه دلالته الزّمنيّة إلى الزّمن العامّ، وكلّ تلك التحوّلات الزّمنيّة كانت تراعي الدّلالة المعنويّة للفعل الماضي، فهو يدلّ على تحققّ وقوع الحدث وتأكيده.

ويمكن التّعرّف على تلك التحوّلات الزّمنيّة للفعل الماضي في القرآن الكريم والدّلالات المعنويّة من خلال دراسته ضمن السياقات القرآنية المتنوّعة التي تضمّنتها سورتا المائدة والأنعام.

---

[158] – مختصر السعد، (ضمن حاشية الدّسوقيّ)، 2/ 41.

[159] – الكتاب، سيبويه، 1/ 35.

المبحث الأوّل: السّياق الخارجيّ

أوّلًا: سياق القصص وأخبار السّابقين

ثانيًا: سياق الإعلان عن أمر أو الإقرار به

ثالثًا: سياق الإخبار عن غيب المستقبل

رابعًا: سياق الدّعاء

خامسًا: سياق الوصف

سادسًا: السّياق الاحتماليّ

أوّلًا: سياق القصص وأخبار السّابقين:

القصّة سرد لأحداث ماضية، والذي يوافق دلالتها الزّمنيّة من الأفعال هو الفعل الماضي، ولكنّ القصص القرآنيّ لم يقتصر عليها، فقد استُخدِم فيه الفعل المضارع وفعل الأمر، تجاوزًا للقواعد الصرفيّة؛ إكسابًا للقصّة جماليّات بلاغيّة وتصويريّة.

وقد أضفت القصة بكونها سردًا لأحداثٍ ماضيةٍ على الفعلين المضارع والأمر دلالة الزمن الماضي، وأمّا الفعل الماضي في هذا السّياق فيحتفظ بدلالته على الزمن الماضي، وكذلك الإخبار عن أحداث ماضية أو الاستفهام عنها، كما في قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ ۖ قَالُوا۟ لَا عِلْمَ لَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١٠٩﴾﴾ [المائدة 109].

إنّ الفعل الماضي ﴿أُجِبْتُمْ﴾، وهو واقع مقولاً للقول الذي سيحدث يوم القيامة؛ أي: هو حكاية لقول في المستقبل، ولكنّ دلالته الزّمنيّة باقية على أصلها الماضي؛ لأنّ سياقه الخارجيّ استفهام عن حدث ماضٍ، تمثّل في إجابة دعوة الرّسل – عليهم السّلام– لأقوامهم، وهو حدث قد انتهى وانقضى في الماضي بالنّسبة إلى يوم القيامة، وأمّا بالنّسبة لوقت النّزول فإنها مازالت مستمرّة؛ لأنّ رسولنا محمّد – صلّى الله عليه وسلّم– مازال في طور الإبلاغ وتلقي الإجابة.

وبالرغم من التّوافق الزّمنيّ بين الفعل الماضي والإخبار عن أحداث ماضية فإنّ تداخل بعض السّياقات اللّغويّة يضفي على الفعل الماضي رسمًا لصورة الأحداث بشكل ترتيبيّ، فمثلًا في قصّة إبراهيم – عليه السّلام–، قال الله – سبحانه وتعالى–: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا ۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّى ۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْءَافِلِينَ ﴿٧٦﴾ فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى ۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِى رَبِّى لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧٧﴾ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً

قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكۡبَرُۖ فَلَمَّآ أَفَلَتۡ قَالَ يَٰقَوۡمِ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ ٧٨ إِنِّي وَجَّهۡتُ وَجۡهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ حَنِيفٗاۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٧٩ ﴾ [الأنعام: 75 – 81].

نجد أنّ الأفعال الماضية التي تتابعت في قوله – سبحانه وتعالى–:﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيۡهِ ٱلَّيۡلُ رَءَا كَوۡكَبٗاۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ ٧٦ فَلَمَّا رَءَا ٱلۡقَمَرَ بَازِغٗا قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمۡ يَهۡدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلضَّآلِّينَ ٧٧ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمۡسَ بَازِغَةٗ قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكۡبَرُۖ فَلَمَّآ أَفَلَتۡ قَالَ يَٰقَوۡمِ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ ٧٨ ﴾ قد نقلت لنا صورة الأحداث بشكل ترتيبيّ، حيث كان كلّ فعل منها أسبق في الحدوث من الفعل الذي يليه، وأسهم في ذلك حرف العطف (الفاء) الذي يفيد التّرتيب والتّعقيب[160].

ويشكّل الفعل الماضي في الإخبار عن أحداثٍ ماضيةٍ دلالة استمراريّة اكتسبها من سياق معناها ومن طبيعة المُخبر عنه، لعلّنا نجد ذلك في قوله – سبحانه وتعالى–:﴿ إِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ٱذۡكُرۡ نِعۡمَتِي عَلَيۡكَ وَعَلَىٰ وَٰلِدَتِكَ إِذۡ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلۡقُدُسِ تُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلۡمَهۡدِ وَكَهۡلٗاۖ وَإِذۡ عَلَّمۡتُكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَۖ وَإِذۡ تَخۡلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ بِإِذۡنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيۡرَۢا بِإِذۡنِيۖ وَتُبۡرِئُ ٱلۡأَكۡمَهَ وَٱلۡأَبۡرَصَ بِإِذۡنِيۖ وَإِذۡ تُخۡرِجُ ٱلۡمَوۡتَىٰ بِإِذۡنِيۖ وَإِذۡ كَفَفۡتُ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَنكَ إِذۡ جِئۡتَهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا سِحۡرٞ مُّبِينٞ ١١٠ ﴾[المائدة 110].

الآية الكريمة إخبارٌ عن مشهد من مشاهد يوم القيامة تمثّل في حوار الله – سبحانه وتعالى– مع نبيّه عيسى – عليه السّلام– حيث يعدّد – سبحانه وتعالى– فيه نعمه على نبيّه عيسى – عليه السّلام–، وهذا التّعداد يكوّن سياقًا داخل سياق، فالسّياق الخارجيّ للآيتين الكريمتين هو الإخبار عن أمور مستقبليّة تحدث يوم القيامة، والسّياق الذي تكوّن داخله هو الإخبار أو التّذكير بأمور قد مضت، والسّياق

[160] – ينظر: أسرار العربيّة، الأنباري، ص 160. ومغني اللبيب، ابن هشام، 1/ 183، 184.

الأخير يستوجب تأثيره الماضي أن يوجّه الدّلالة الزّمنيّة للأفعال الواردة فيه إلى الماضي إن لم تكن ماضية، وإن كانت ماضية فهي تحتفظ بدلالتها الزّمنيّة الأصليّة بفعل تأثير هذا السّياق، والأفعال الماضية هنا هي: ﴿أَيَّدتُّكَ﴾، ﴿عَلَّمْتُكَ﴾، ﴿كَفَفْتُ﴾،﴿جِئْتَهُم﴾،لقد جرت هذه الأفعال في الماضي، ولكن ليس لثوانٍ معدودة، إنّما استمرّت فترة من الزّمن ثم انتهت.

ومن الأفعال التي احتفظت بدلالتها الزمنيّة الماضية الفعل (دام)، الذي يرد مقترنًا بـ(ما)، ويحمل دلالة معجميّة على الاستمرار، نجده في قوله – سبحانه وتعالى– على لسان نبيّه عيسى – عليه السّلام–: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿١١٧﴾ [المائدة: ١١٧]؛ أي: أنّه – عليه السّلام – كان رقيباً كالشّاهد على المشهود عليه يمنعهم من عبادته وغيره من دون الله – سبحانه وتعالى–، وساند ذلك صيغة فعيل التي هي للمبالغة، فهو كثير الحفظ عليهم والملازمة لهم، و(ما) ظرفية و(دام) تامّة؛ أي: ما بقيت فيهم، كنت شهيداً في الدنيا[161].

نستطيع أن نقول هنا أنّه فضلاً عن دلالة (دام) المعجميّة على الاستمرار فإنّ وظيفة النبي المتمثلة في الدعوة إلى الله – سبحانه وتعالى– دون غيره مثّلت سياقًا خارجيًّا اتّفق مع الدّلالة الزّمنيّة للفعل (دام) الاستمراريّة، ولأنّ هذا الاستمرار امتدّ على مدى حياة النّبيّ عيسى – عليه السّلام– في الماضي فإنّ الاستمرار كان محدودًا بها في الماضي، وذلك لا ينطبق تمامًا على الدّلالة الزّمنيّة للفعل (دام) في قوله – سبحانه وتعالى– في قصّة النّبيّ موسى – عليه السّلام– على لسان بني إسرائيل: ﴿قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَآ أَبَدًا مَّا دَامُواْ فِيهَاۖ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [المائدة: 24].

---

[161] – ينظر: تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (745هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخر، شارك في تحقيقه: زكرياء عبد المجيد النّوفي، وآخر، الطّبعة الأولى، 1422هـ – 2001م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 4/ 65.

عندما طلب موسى عليه السّلام من قومه دخول الأرض المقدّسة رفضوا، ولمّا كرّر عليهم أمر القتال كرروا الامتناع، وقيدوا أولاً نفي الدخول بالظّرف المختصّ بالاستقبال وحقيقته التأبيد، فكأنّهم نفوا دخولهم إلى الأرض المقدّسة طول الأبد، ثمّ رجعوا إلى تعليق ذلك بديمومة الجبارين فيها، فأبدلوا زماناً مقيداً من زمان هو ظاهر في العموم في الزمان المستقبل[162]، وبذا تكون الدّلالة الزّمنيّة للفعل ﴿دَامُواْ﴾ قد اتجهت إلى المستقبل في الماضي.

وتتشابه الدّلالة الزّمنيّة للفعل الماضي﴿دَامُواْ﴾في الموضع السّابق جزئيًّا مع الدّلالة الزّمنيّة للفعل﴿فَأَصۡبَحَ﴾ في قصّة ابني آدم – عليه السّلام– التي وردت في سورة المائدة، قال الله – سبحانه وتعالى– :﴿فَطَوَّعَتۡ لَهُۥ نَفۡسُهُۥ قَتۡلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُۥ فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٣٠﴾ [المائدة: 30].

إنّ الفعل ﴿فَأَصۡبَحَ﴾ لم يُقصد به الصباح بل كل الأوقات في المستقبل[163]، فـ«أُقيم بعض الزّمن مقام كلّه، وخُصّ الصّباح بذلك لأنّه بدء النّهار والانبعاث إلى الأمور ومطية النّشاط»[164]، فتشابه دلالته الزمنيّة مع الفعل﴿دَامُواْ﴾ في الاستقبال، وتخالفا في كون ﴿دَامُواْ﴾مقيّدًا في دلالته الاستقباليّة، بينما دلالة﴿فَأَصۡبَحَ﴾ كانت مطلقة الاستقبال.

---

[162] – ينظر: تفسير البحر المحيط، أبو حيّان، 3/ 471.

[163] – ينظر: المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمّد عبد الحقّ بن غالب بن عطيّة الأندلسيّ (546هـ)، تحقيق: عبد السّلام عبد الشّافي محمّد، الطبعة الأولى، 1422هـ – 2001م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 180/2.

[164] – السّابق، الصّفحة نفسها.

ثانيًا: سياق الإعلان عن أمر أو الإقرار به:

الدّلالة الزّمنيّة لهذا السّياق هي الحال[165]، والفعل الذي وضع في الأصل للدّلالة على الحال هو الفعل المضارع، ولكن قد يستعيض المتكلّم عن الفعل المضارع بالفعل الماضي، ويبقى سياق الحديث داخليًّا كان أم خارجيّاً هو المرشد لنا في تحوّل الدلالة الزّمنيّة للفعل الماضي من المضيّ إلى الحال، يمكن أن نرى ذلك من خلال أثر سياق الإعلان عن أمر أو الإخبار به، ويكون ذلك من قبل الله – سبحانه وتعالى– أو من قبل البشر.

نستقرئ ذلك من بعض الآيات الكريمة، نحو قوله – عزّ وجلّ–:﴿ **ٱلۡيَوۡمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمۡ فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ وَٱخۡشَوۡنِۚ** ﴾[المائدة: 3].

جاء الفعل ﴿ **يَئِسَ** ﴾ في الآية الكريمة بصيغة الماضي، ولكن السّياق حتّم عليه تغيّر دلالته الأصليّة من المضيّ إلى الحال، وذلك لأن السياقَ سياقُ إعلانٍ عن أمرٍ من قبل الله – سبحانه وتعالى– لعباده المؤمنين[166] وإخبار لهم بيأس الكفار من دين الإسلام، فهُم اليوم «يئسوا منه أن يبطلوه وأن ترجعوا محلّلين لهذه الخبائث[167] بعدما حرّمت عليكم، وقيل: يئسوا من دينكم أن يغلبوه؛ لأنّ الله – عزّ

---

165 – ينظر: الدّلالة الزّمنيّة لصيغة الماضي في العربيّة (دراسة في السّياق اللّغوي)، د. محمّد رجب محمّد الوزير، علوم اللّغة، دراسات علميّة مُحَكّمة تصدر أربع مرّات في السّنة (كتاب دوري)، المجلّد الأوّل، العدد الثّاني، 1998م، ص 142 – 145.

166 – ينظر: أيسر التّفاسير لكلام العليّ الكبير وبهامشه (نهر الخير على أيسر التّفاسير)، أبو بكر جابر الجزائريّ، الطّبعة الأولى، 1416هـ – 1995م، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوّرة – السّعوديّة، 1/ 591.

167 – الخبائث هي التي ذكرها الله – سبحانه وتعالى– في الآيات السابقة للآية الكريمة: قال – تعالى– :﴿ **حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحۡمُ ٱلۡخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلۡمُنۡخَنِقَةُ وَٱلۡمَوۡقُوذَةُ وَٱلۡمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيۡتُمۡ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسۡتَقۡسِمُواْ بِٱلۡأَزۡلَٰمِۚ** ﴾ [المائدة: 3].

وجلّ– وفّى بوعده من إظهاره على الدّين كلّه»[168].

وكان للفظ ﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾ دور بارز في تحديد هذه الدّلالة، تناولت ذلك كتب التّفسير بالإيضاح، فنجدها تذكر أنّ المراد باليوم إمّا أنْ يكون يوم جمعة، وقد كان يوم عرفة بعد العصر في حجة الوداع[169]، أو أنْ يكون «الزمان الحاضر وما يتصل به من الأزمنة الماضية والآتية»[170].

وكلا الاحتمالين يوجّه دلالة الزّمن في الفعل الماضي ﴿يَئِسَ﴾ من المضيّ إلى الحال، وقد تكرّر ورود هذا الظّرف في السّورة الكريمة مع أفعال ماضية أخر، قال – تعالى–:﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ فَمَنِ ٱضۡطُرَّ فِي مَخۡمَصَةٍ غَيۡرَ مُتَجَانِفٖ لِّإِثۡمٖۙ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٣﴾ [المائدة: 3]، وفي قوله – سبحانه وتعالى–:﴿ٱلۡيَوۡمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُۖ﴾ [المائدة: 5].

وقد قيل المراد بالأيام الثلاثة[171] وقت واحد، وقد كرّر للتّأكيد، ونظرًا لاختلاف الأحداث الواقعة فيه حسُن تكراره[172].

---

168 – الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (467 – 538) هـ، وفي حاشيته: كتاب الانتصاف فيما تضمّنه الكشاف من الاعتزال، ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الإسكندري المالكي (683 هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الطبعة الأولى، 1417هـ – 1997م، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، 639/1.

169 – ينظر: الكشاف، الزمخشري، 1/ 639. والنهر المادّ من البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، تحقيق: د. عمر الأسعد، الطبعة الأولى، 1416هـ – 1995م، دار الجيل – بيروت، 2/ 198.

170 – تفسير أبي السّعود المسمّى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السّعود محمّد بن محمّد العمادي (951هـ)، الطّبعة الرّابعة، 1414هـ – 1994م، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، 3/ 6.

171 – المقصود بالأيّام الثّلاثة هي الواردة في الآيات الكريمة:﴿ٱلۡيَوۡمَ يَئِسَ﴾ و﴿ٱلۡيَوۡمَ أُحِلَّ﴾ و﴿ٱلۡيَوۡمَ أُحِلَّ﴾.

172 – ينظر: الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، شهاب الدّين أبو العبّاس بن يوسف بن محمّد بن إبراهيم المعروف بالسّمين الحلبيّ، تحقيق وتعليق: الشّيخ علي محمّد معوّض وآخرين، قدّم له وقرّظه: د. أحمد محمّد حيرة، الطبعة الأولى 1414هـ – 1994م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 2/ 490. وتفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 3 /9.

وممّا ورد في أسباب النّزول للآية الكريمة:﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾أنّها نزلت « يوم الجمعة وكان يوم عرفة بعد العصر في حجّة الوداع سنة عشر والنّبي – صلّى الله عليه وسلّم– واقف بعرفات على ناقته العضباء»[173] ؛ وهو ما يجمع بين تلك الأفعال ﴿ يَئِسَ ﴾،﴿ أَكْمَلْتُ ﴾، ﴿ وَأَتْمَمْتُ ﴾، ﴿ وَرَضِيتُ ﴾، ﴿ أُحِلَّ ﴾ في تحوّل الدّلالة الزمنيّة من الماضي إلى الحاضر.

كما أنّنا نجد أنّ السياق الخارجيّ الذي وردت فيه هذه الأفعال هو سياق إعلان عن أمر ما، فقوله – تعالى–: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ إعلام من الله – سبحانه وتعالى– للمؤمنين بأنّه كفاهم أمر عدوّهم، وجعل اليد العُليا لهم[174]، وذلك «كما تقول الملوك: اليوم كمل لنا الملك وكمل لنا ما نريد، إذا كفّوا من يُنازعهم الملك ووصلوا إلى أغراضهم ومباغيهم»[175]، أو أنّه إخبار من الله – سبحانه وتعالى– للمؤمنين بأنه أكمل ما يحتاجون إليه في تكليفهم من تعليم الحلال والحرام والتّوفيق على الشّرائع وقوانين القياس وأصول الاجتهاد[176].

وقوله – تعالى–:﴿ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾ فيه إبلاغ من الله – عزّ وجلّ للمؤمنين بإتمام نعمته عليهم وذلك « بفتح مكّة ودخولها آمنين ظاهرين، وهدم منار الجاهليّة ومناسكهم، وأن لم يحجّ معكم مشرك، ولم يطف بالبيت عُريان»[177]، أو أنّ إتمام النّعمة « بإكمال أمر الدّين والشّرائع، كأنّه قال: اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي بذلك؛ لأنّه لا نعمة أتم من نعمة الإسلام»[178].

---

173 – أسباب نزول القرآن، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي (468هـ)، تحقيق ودراسة: كمال بسيوني زغلول، د. ط، 1422هـ – 2001م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ص 192.

174 – ينظر: الكشّاف، الزّمخشريّ، 1/ 639.

175 – السّابق، الصّفحة نفسها.

176 – ينظر: السّابق، الصّفحة نفسها.

177 – السّابق، الصّفحة نفسها.

178 – السّابق، الصّفحة نفسها.

وعند حديث المفسرين عن قوله – تعالى–: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ نجد أنهم يصرّحون بأنّ المقام هنا مقام إعلان عن أمر من قبل الله – تعالى– لعباده المؤمنين، ورد في البحر المحيط أنّ قوله – تعالى–: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾: «يعني اخترته لكم من بين الأديان، وآذنتكم بأنه هو الدّين المرضيّ وحده... وقيل المعنى أعلمتكم برضائي به لكم دينًا»[179]، فـ(آذنتكم) و(أعلمتكم) لفظان صريحان في الإعلان عن أمر والإخبار به.

ومن السّياقات التي تصرف دلالة الفعل الماضي إلى الحال ما يقع للمتكلّم من عقدٍ للعزم على فعل، فيريد الإفصاح عمّا عقد عليه العزم، فيعدل عن صيغة المضارع (يفعل) إلى صيغة المضيّ (فعل) التي تدلّ على التحقق فتزيد من بيان ذلك العزم المُعقد عليه في النّفس[180]، ومن ذلك قوله – تعالى– ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿٩﴾ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴿١٠﴾﴾ [المائدة: 9 – 10].

فهذه آية أخرى جاء الفعل فيها ماضيًا ولكن سياق الإخبار بالأمر يوجّه دلالته إلى الحال، فالفعل ﴿وَعَدَ﴾ ورد في سياق إخبار الله عباده المؤمنين بأنه سيجازيهم مغفرةً وأجرًا عظيمًا عن إيمانهم وأعمالهم الصالحة، وفي التعبير بالماضي هنا «دليل على الوقوع؛ فأنفسهم متشوّقة لما وُعدوا به، متشوّفةٌ إليه مبتهجة طول الحياة بهذا الوعد الصادق»[181].

ويأتي سياق الإعلان عن أمر أو الإقرار به من قبل البشر: عند سرد القرآن الكريم لأقوال صدرت من جماعات في مواقف معيّنة، كما في الآية الكريمة الآتية:

---

179 – تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسيّ، 3/ 441 – 442.

180 – ينظر: بلاغة القرآن الكريم (دراسة في أسرار العدول في استعمال صيغ الفعل)، ظافر بن غرمان العمريّ، الطبعة الأولى، 1429هـ – 2008م، مكتبة وهبة، القاهرة، ص 328.

181 – تفسير البحر المحيط، أبو حيان، 3/ 455.

﴿ وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَمِيثَٰقَهُ ٱلَّذِي وَاثَقَكُم بِهِۦٓ إِذۡ قُلۡتُمۡ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ٧ ﴾ [المائدة: 7].

نجد فيها أنّ الفعلين﴿ سَمِعۡنَا ﴾و﴿ وَأَطَعۡنَا ﴾ وردا من قبل المؤمنين في سياق «الاعتراف بالتبليغ، والاعتراف بأنّهم سمعوا ما طلب منهم العهد عليه»[182]، وهما فعلان ماضيان، ولكنّ الإبقاء على دلالتهما على الزمن الماضي لا يتماشى مع هذا السياق الموقفيّ، الذي يصرفهما إلى الحال.

ومن ذلك ما جاء في قوله – تعالى–:﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ ﴾ [المائدة: 41].

حملت الآية الكريمة نهيًا للنّبيّ – صلّى الله عليه وسلّم– عن الحزن من أجل الذين يظهرون الإيمان في أقوالهم بينما هم يسارعون في الكفر، حتّى وإن كانوا في إظهارهم للإيمان في القول قد لجأوا إلى أساليب تعضّد قولهم وتظهر قوّة الصّدق فيه كأسلوب التّعبير بالفعل الماضي عن الحال، وما يحمله من قوّة في تأكيد الحدث، ولكنّهم في الحقيقة ما يقولون ذلك إلا بأفواههم دون عقد حقيقيٍّ في قلوبهم.

نلحظ بوضوح قوّة تأثير السّياق الخارجيّ الدّال على الإعلان عن الإيمان غير الحقيقيّ من قبل المنافقين في تحويل دلالة الفعل الماضي ﴿ءَامَنَّا ﴾ من المضيّ إلى الحال، والآية التّالية شبيهة بالسّابقة في سياقها الخارجيّ الّذي وجّه دلالة الفعل ﴿ءَامَنَّا ﴾ من المضيّ إلى الحال، قال – سبحانه وتعالى–: ﴿ وَإِذَا جَآءُوكُمۡ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلۡكُفۡرِ وَهُمۡ قَدۡ خَرَجُواْ بِهِۦۚ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا كَانُواْ يَكۡتُمُونَ ٦١ ﴾ [المائدة: 61].

ففي هذه الآية – أيضًا– نجد أن المنافقين قد لجأوا في حديثهم إلى استخدام الفعل الماضي ﴿ءَامَنَّا ﴾ ليدلّوا به على إقرارهم بالإيمان الذي هو نقيض ما يبطنون

[182] – تفسير التّحرير والتّنوير، محمد الطاهر ابن عاشور، د. ط، 1997م، دار سحنون، تونس، 6/ 133.

من الكفر، ظانّين أنّ التّفنّن في استخدام الأساليب البلاغية سيمكنّهم من إخفاء حقيقة مكنون صدورهم.

والذي يهمّنا هنا هو أنّ السّياق الخارجيّ الذي تضمّن الإعلان عن أمر ما في النّفس هو الّذي وجّه الدّلالة الزّمنيّة للفعل الماضي ﴿ءَامَنَّا﴾ إلى الحال.

وفي قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا۟ مِنَ ٱلْحَقِّ ۖ يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨٣﴾﴾ [المائدة: 83].

جاءت الآية الكريمة في سياق وصف المؤمنين الذين عند سماعهم لكلام الله – سبحانه وتعالى– ترى الدمع يملؤ أعينهم خشوعًا وإيمانًا، ولا يكتفون بما ظهر عليهم من تأثّر بما يسمعون من الحقّ بل ويقرّون بألسنتهم قائلين﴿ءَامَنَّا﴾؛ أي: نحن الآن مؤمنون، فـ«المراد به إنشاء الإيمان والدّخول فيه»[183] وقد عدلوا إلى الماضي في تعبيرهم للتّعبير عن تأكيد رسوخ الإيمان في نفوسهم.

ولعلّنا نجد أنّ الآية الكريمة التّالية هي من نظائر سابقتها في هذا المقام؛ فهي «حكايةٌ لما نطق به الحواريّون من إيمان وطاعة»[184]، قال – تعالى–: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِى وَبِرَسُولِى ۖ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ ﴿١١١﴾﴾ [المائدة: 111]؛ فإنّ قولهم﴿ءَامَنَّا﴾ إقرار منهم بالإيمان وإعلان له، ولا يقتصر ذلك القول على مرّة واحدة فـ« قد يتكرّر منهم بمناسبات، كما يكون عند سماعهم تكذيب اليهود عيسى، أو عندما يشاهدون آيات على يد عيسى، أو يقولونه لإعادة استحضار الإيمان شأن الصدّيقين الذين يحاسبون أنفسهم ويصقلون إيمانهم فيقولون في كلّ معاودة ﴿ءَامَنَّا وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ ﴿١١١﴾﴾»[185].

---

183 – الكشّاف، الزّمخشريّ، 1/ 702.

184 – التفسير الوسيط للقرآن الكريم، محمّد سيّد طنطاوي، طبعة أولى، 1997م، دار نهضة مصر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، مصر، 4/ 337.

185 – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 7/ 104 – 105.

ولا يقتصر سياق الإقرار في السّورتين الكريمتين على الإقرار بالإيمان فقط، فها نحن نجد في الآية الآتية إقرارًا آخر بمكنون النفوس، قال – سبحانه وتعالى–: ﴿ يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَقُصُّونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِي وَيُنذِرُونَكُمۡ لِقَآءَ يَوۡمِكُمۡ هَٰذَاۚ قَالُواْ شَهِدۡنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَاۖ وَغَرَّتۡهُمُ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا وَشَهِدُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَنَّهُمۡ كَانُواْ كَٰفِرِينَ ١٣٠ ﴾ [الأنعام: 130].

حكت هذه الآية الكريمة ردّ فعل الكفّار يوم القيامة عندما يرون كلّ ما يوعدون حقًّا، وتحديدًا عند سؤالهم عمّا جاء به إليهم الرّسل والأنبياء من دعوة للحقّ وإنذار بسوء عاقبة الكفر والعناد، فهم عند سؤالهم عن الرسل –عليهم السّلام– يقرّون بصدق ما جاء به الرسل – عليهم السّلام–؛ أي أنّ «معنى قولهم: ﴿ شَهِدۡنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَاۖ ﴾ الإقرار بما تضمّنه الاستفهام من إتيان الرّسل إليهم، وذلك دليل على أنّ دخول حرف النّفي في جملة الاستفهام ليس المقصود منه إلا قطع المعذرة وأنّه أمر لا يسع المسؤول نفيه، فلذلك أجملوا الجواب فقالوا: ﴿ شَهِدۡنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَاۖ ﴾؛ أي: أقررنا بإتيان الرّسل إلينا»[186].

إذن كان سياق الإقرار هو الموجّه لدلالة الفعل الماضي ﴿ شَهِدۡنَا ﴾ الزّمنيّة من الماضي إلى الحال.

ثالثًا: سياق الإخبار عن غيب المستقبل:

الإخبار عن غيب المستقبل وجه من وجوه الإعجاز القرآني[187]، وطبيعته السيّاقيّة التي تتجه إلى المستقبل توجّه الدّلالة الزّمنيّة للفعل الماضي إلى الاستقبال، وقد كثر مجيء الفعل الماضي في القرآن الكريم في سياق الإخبار عن غيب المستقبل وبخاصّة عند الحديث عن يوم القيامة؛ بيانًا لتحقّقه، ووصفًا لنعيمه وعذابه.

---

186 – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 8/ 78– 79.

187 – ينظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن، جلال الدّين عبد الرحمن أبو بكر السّيوطيّ، ضبطه وصحّحه وكتب فهارسه: أحمد شمس الدّين، الطّبعة الأولى، 1408 هـ – 1988م، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1/ 180 – 181.

إنّ يوم القيامة هو مثار شكّ وإنكار لدى الكفّار والمعاندين، وقد جاء القرآن الكريم مخبرًا عنه بمختلف أحواله من حساب، وثواب متمثّل في الجنّة وأوصافها، وعقاب متمثّل في النّار وأحوالها، وما يتّصل بالعقاب والثّواب من مشاعر رهبة وخوف واستبشار.

ولأنّه أمر جللٌ غريبٌ على من أنكر ومن صدّق، استوجب التعبير عنه اتخاذ أساليب بلاغية قويّة التّأثير تسهم في إقناع المتلقي، أساليب تؤكّد وقوع أحداث يوم القيامة، «ولم يكن ذلك الغرض القرآنيّ ليأتي بالأساليب التي عهدها القوم في كلامهم شعره ونثره، بل نهجت الآيات الكريمة سبيلًا آخر فقد جعل الأسلوب القرآني المستقبل ماضيًا»[188]، وكانت أداته في ذلك هي الفعل الماضي، الذي يحمل في بنيته دلالة التأكيد وتحقق الحصول.

وأسلوب الإخبار عن المستقبل بأنّه أمر ماض أسلوب عجيب « لم يكن له وجود بارز في كلامهم شعره ونثره، ولم يأت به خطابهم؛ لأنّ ذلك لا بدّ أن يصدر عن مقتدر وإلا كان اجتراء وكذباً، بل كأنّ عقولهم – فيما نعلم– لم تهتد إليه، ولم نجد فيما نقل عنهم شيئا من ذلك، فليس في القصائد العشر الجاهليّة (المعلّقات) شيء منه، وأحسب أنّ الشعر الجاهليّ كذلك خلوٌّ منه، فلم نجد عدولاً عن صيغة الاستقبال في كلامهم، عدا ما ورد عنهم في نحو: (أعطاك ربّك، وعافاك ربّك، وآتاك ما تريد)، ونحوه من هذا الأسلوب الطّلبيّ الذي ليس في قوّة وعظمة الأسلوب الخبريّ في آي القرآن الكريم لأنّه صادر عمّن يملك أن يفعل ويدّبر شؤون الخلق ويصرفها»[189].

ومن المواضع التي جاء أسلوب المجادلة فيها متخذًا شكل الحوار قوله – تعالى–: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ ۖ قَالُوا۟ لَا عِلْمَ لَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١٠٩﴾ إِذْ

[188] – بلاغة القرآن الكريم، العمريّ، ص 299.

[189] – السّابق، ص 300.

﴿قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ٱذۡكُرۡ نِعۡمَتِي عَلَيۡكَ وَعَلَىٰ وَٰلِدَتِكَ إِذۡ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلۡقُدُسِ تُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلۡمَهۡدِ وَكَهۡلٗاۖ﴾[المائدة: 109- 110].

إنّ هذه الآية الكريمة من الآيات التي أخبرت عن بعض أحداث يوم القيامة، وفيها حوار بين الله – سبحانه وتعالى- ورسله – عليهم السّلام- « وعبّر في جواب الرّسل بـ﴿قَالُواْ﴾ المفيد للمضيّ مع أنّ الجواب لم يقع للدّلالة على تحقيق أنّه سيقع حتى صار المستقبل من قوّة التّحقّق بمنزلة الماضي في التحقّق، على أنّ القول الذي تحكى به المحاورات لا يلتزم فيه مراعاة صيغته لزمان وقوعه لأنّ زمان الوقوع يكون قد تعيّن بقرينة سياق المحاورة»[190].

وينسحب ما قيل في الفعل ﴿قَالَ﴾في جواب الرّسل – عليهم السّلام- على الفعل﴿قَالَ﴾ في خطاب الله – سبحانه وتعالى- للنّبيّ عيسى – عليه السّلام-، ولكنّه قد تميّز بإضافته إلى الظرف (إذْ)، الذي هو بدل اشتمال من الظرف (يوم) في قوله – تعالى-: ﴿يَوۡمَ يَجۡمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ﴾.

ونلحظ هنا توجّه الدّلالة الزّمنيّة للفعل الماضي ﴿قَالَ﴾ إلى الاستقبال رغم اقترانه بالظرف (إذْ) – الذي هو كلمة تدلّ على ما مضَى من الزمان[191] – بالفعل الماضي ﴿قَالَ﴾ في شكل إضافة بحيث توجب بقاء دلالته الزّمنيّة على أصلها المضيّ دون أيّ توجيه آخر، ولكن السّياق الخارجيّ هنا يأبى ذلك التّوجيه؛ ممّا أوجب إيجاد توجيهات إعرابيّة لـ(إذ) تحوّل دلالتها إلى المستقبل آخذة بذلك وظيفة (إذا)، فاعتبر أنّه «بدل من ﴿يَوۡمَ يَجۡمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ﴾ بدل اشتمال، فإنّ يوم الجمع مشتمل على هذا الخطاب لعيسى»[192] – عليه السّلام-، أو أنه « منصوب

---

190 – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 7/ 100.

191 – ينظر: رصف المباني، المالقي، ص 59.

192 – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 7/ 100.

بـ(اذكر) مقدّرًا»[193]، مما يوجب تأويل الفعل الماضي بعده بالمستقبل (يقول)[194]؛ إذ إنّ السّياق الخارجيّ كان أقوى تأثيرًا في توجيه زمن الفعل من السّياق الدّاخليّ.

ولاستخدام صيغة الماضي للتّعبير عن المستقبل دون المضارع «وجوه:

الأول: الدّلالة على قرب القيامة حتّى كأنّها قد قامت ووقعت وكلّ آتٍ قريب، ويقال الجيش قد أتى، إذا قرب إتيانهم، قال الله – تعالى–: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ﴾ [النحل: 1] .

الثاني: أنّه ورد على حكاية الحال، ونظيره قول الرجل لصاحبه: كأنّك بنا وقد دخلنا بلدة كذا، فصنعنا فيها كذا، إذ صاح صائحٌ فتركتني وأجبته. ونظيره من القرآن قوله – تعالى– ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ فَزِعُواْ فَلَا فَوۡتَ﴾ [سبأ: 51]»[195].

وكلا الاحتمالين يوجّه الدّلالة الزّمنية للفعل (قال) إلى المستقبل.

وكلّ ما وقع في مقول قول هذا الفعل هنا قُصد منه «تقريع اليهود والنّصارى الذين ضلّوا في شأن عيسى [–عليه السّلام–] بين طرفي إفراط بغض وإفراط حبّ»[196].

وفي تداوليّة هذا الاستخدام للفعل الماضي في التّعبير عن أمور المستقبل جماليّة بلاغيّة تتكرّر كثيراً، وتتمظهر في «الدّلالة على تحقّق الوقوع»[197].

وتستمرّ سورة المائدة في عرض المشاهد الحواريّة بين الله – سبحانه وتعالى– ورسله عليهم السّلام التي ستحدث يوم القيامة، وفي الآيات التّالية يكون الحوار بين الله – سبحانه وتعالى– ونبيّه عيسى – عليه السّلام–، قال الله – عزّ وجلّ–:﴿وَإِذۡ

193 – الدّرّ المصون، السّمين الحلبيّ، 2/ 644.

194 – ينظر: السّابق، الصّفحة نفسها.

195 – التّفسير الكبير، الرّازي، 12/ 103.

196 – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 7/ 100.

197 – تفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 3/ 94.

﴿ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أَقُولَ مَا لَيۡسَ لِي بِحَقٍّۚ إِن كُنتُ قُلۡتُهُۥ فَقَدۡ عَلِمۡتَهُۥۚ تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ ١١٦ مَا قُلۡتُ لَهُمۡ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡۚ وَكُنتُ عَلَيۡهِمۡ شَهِيدٗا مَّا دُمۡتُ فِيهِمۡۖ فَلَمَّا تَوَفَّيۡتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدٌ ١١٧ إِن تُعَذِّبۡهُمۡ فَإِنَّهُمۡ عِبَادُكَۖ وَإِن تَغۡفِرۡ لَهُمۡ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ١١٨ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ لَهُمۡ جَنَّٰتٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ١١٩ لِلَّهِ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا فِيهِنَّۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرُۢ ١٢٠ ﴾ [المائدة: 116- 120].

هذه الآيات الكريمة استئناف لسرد الموقف السّابق ذكره من أحداث يوم القيامة، فبعد أن سرد الله – سبحانه وتعالى- ما كان من قصّة الحواريّين عاد لسرد بقيّة الحوار الذي سيدور بينه – سبحانه وتعالى- وبين النّبيّ عيسى -عليه السّلام-، ولكن هناك من يرى أنّ هذا «القول من الله – تعالى- حين رفع عيسى إليه وقالت النصارى ما قالت وادعت أن عيسى أمرهم بذلك»[198]، وهنا يمكن القول أنّ (إذ) «على أصل وضعها، وأنّ ما بعدها من الفعل الماضي قد وقع ولا يؤول بـ(يقول)»[199].

ولكنّ الجمهور يرى أنّ « هذا القول من الله – تعالى- إنّما هو يوم القيامة، يقول له على رؤوس الخلائق فيعلم الكفّار أنّ ما كانوا عليه باطل، فيقع التّجوز في استعمال (إذْ) بمعنى (إذا) والماضي بعده بمعنى المستقبل»[200]، ويُستدلّ على ذلك بقرينة قوله – تعالى-: ﴿ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ ﴾[201]، كما أنّ « ﴿ وَإِذۡ قَالَ ٱللَّهُ ﴾ عطف على قوله: ﴿ إِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ٱذۡكُرۡ نِعۡمَتِي عَلَيۡكَ ﴾، فهو ما يقوله

198 – تفسير البحر المحيط، أبو حيّان، 63/4.

199 – السّابق، 62/4-63.

200 – السّابق، 4/ 63.

201 – ينظر: تأويل مشكل القرآن، أبو الحسن محمّد بن مسلم بن قتيبة الدّينَوَري (ت 276هـ)، شرحه ونشره: السّيّد أحمد صقر، د. ط، د. ت، المكتبة العلميّة، ص 295.

الله يوم يجمع الرّسل وليس ممّا قاله في الدّنيا، لأنّ عبادة عيسى حدثت بعد رفعه»[202].

فالفعل الماضي ﴿ قَالَ ﴾ الذي تكرّر ثلاث مرّات في قوله – تعالى–:﴿ وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ﴾، وقوله:﴿ قَالَ سُبْحَٰنَكَ ﴾، وقوله:﴿ قَالَ ٱللَّهُ ﴾ وجّه السّياق دلالته الزّمنيّة إلى الاستقبال، وهي حكاية للحوار الذي سيدور بين الله – سبحانه وتعالى– وبين النّبيّ عيسى – عليه السّلام– يوم القيامة، وكان بصيغة الماضي للتّأكيد على حدوثه.

وتخبرنا سورة الأنعام بموقف من مواقف يوم القيامة يتمّ فيه مجادلة أهل النّار قال – تعالى–:﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴿٢٣﴾ ٱنظُرْ كَيْفَ كَذَبُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ۚ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [الأنعام: 22–24].

الأفعال الماضية: ﴿ قَالُواْ ﴾ ﴿ كَذَبُواْ ﴾ ﴿ وَضَلَّ ﴾ توجّهت دلالتها الزّمنيّة من المضيّ إلى الاستقبال بفعل ورودها في سياق الإخبار عن أحد أحداث يوم القيامة؛ أي أنّها حكاية لما سيحدث يوم القيامة، وفي ورودها بهذه الصّيغة تأكيد لتحقّق حدوث الحشر والكذب من قبل المعاندين المشركين حتّى يوم القيامة[203].

ونجد ذلك في موضع آخر من سورة الأنعام، قال – سبحانه وتعالى–:﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا ۚ قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿١٢٨﴾ ﴾ [الأنعام: 128].

---

[202] – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 7/ 112.

[203]– ينظر: السّابق، 7/ 178.

جاء أسلوب المجادلة هنا في شكل حوار، كانت أداته الأساسيّة الفعل ﴿قَالَ﴾، وهذا الحوار لم يقع فيما مضى من الزّمان حتّى نسلّم بأنّه قد حافظ على دلالته الأصليّة على الزّمن وهي المضيّ، بل هو جاء في سياق إخبار عن مستقبلٍ غيبٍ، وفضلًا عن السّياق الخارجيّ نجد هنا قرينة لفظيّة بارزة تشير إلى يوم القيامة وتوجب توجّه الدّلالة الزّمنيّة للفعل ﴿قَالَ﴾ إلى المستقبل وهي قوله – تعالى– في أوّل الآية الكريمة: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ﴾[204] أي: يوم القيامة.

وصرْفُ الفعل الماضي عن دلالته الزّمنيّة الأصليّة إلى الاستقبال لا يفقده ما يحمل من دلالة على تحقّق وقوع الحدث وصدقه، إنّما «مجيء القول بصيغة الماضي للتّنبيه على تحقيق وقوعه»[205]، وفي كون المُخبِر هو الله – سبحانه وتعالى–، أقوى قرينة على تحقّق وقوع الحدث.

وهذا التّوجيه الاستقباليّ ينطبق على الفعل ﴿قَالَ﴾ في كلا موضعيه؛ حيث جمع الموضعين سياقٌ واحدٌ، وتعاطفا في ذات الحوار، فالموضع الأوّل ﴿وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم﴾ جيء به ماضيًا «مع أنّه مستقبل من أجل قوله: ﴿يَحْشُرُهُمْ﴾ تنبيهًا على تحقيق وقوعه، فيعلم من ذلك التّنبيهُ على تحقيق الخبر كلّه، وأنّه واقع لا محالة، إذ لا يكون بعضه محقّقاً وبعضه دون ذلك»[206].

وهو ما ورد – أيضًا– في الحديث عن الموضع الثّاني ﴿قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ﴾ فهو «إخبار من الله – عزّ وجلّ– عمّا يقول لهم يوم القيامة إثر كلامهم المتقدّم، وجاء الفعل بلفظ الماضي وهو في الحقيقة مستقبل لصحّة وقوعه»[207].

وفي موضع آخر من سورة الأنعام نجد أهل النّار فضلًا عن مخاطبتهم من قبل الله – سبحانه وتعالى– يتمنّون عودتهم إلى الدّنيا ليعملوا صالحًا، ويتحسّرون

---

[204]– ينظر: التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 8/ 70.

[205]– السّابق، الصّفحة نفسها.

[206] – السّابق، الصّفحة نفسها، 8/ 69.

[207] – المحرر الوجيز، ابن عطيّة، 2/ 345.

على تفريطهم وعنادهم في الدّنيا، وقد استخدم في حوارهم وفي نقل صورة تمنّيهم وتحسّرهم الفعل الماضي ﴿قَالَ﴾ الذي انتقلت دلالته الزّمنيّة هنا – أيضًا– إلى الاستقبال، ذلك في قوله –عزّ وجلّ–: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾ بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُواْ يُخْفُونَ مِن قَبْلُ وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿٢٨﴾ وَقَالُوٓاْ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴿٢٩﴾ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ قَالَ أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّ ۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَرَبِّنَا ۚ قَالَ فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿٣٠﴾ قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُواْ يَٰحَسْرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ ۚ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ ﴿٣١﴾﴾ [الأنعام: 27–31].

وهذه الآيات الكريمة استُخدِم فيها عدّة أفعال ماضية تغيّرت دلالتها الزّمنيّة من المضيّ إلى الاستقبال بسبب وقوعها في سياق الإخبار عن غيب المستقبل والذي تمثّل هنا في الإخبار عن أحداث يوم القيامة، فالفعل ﴿وُقِفُواْ﴾ « ماضٍ لفظاً والمعنيّ به الاستقبال؛ أي: إذ يوقفون، وجيء فيه بصيغة الماضي للتّنبيه على تحقيق وقوعه لصدوره عمّن لا خلاف في خبره»[208]، والخطاب موجه لرسول الله – صلّى الله عليه وسلّم–، أو لكلّ من تكون منه الرّؤية في ذلك الموقف[209].

ولكن عند النّظر في السّياق اللغويّ نجد أنّ الفعل ﴿وُقِفُواْ﴾ جاء مقترنًا بـ(إذْ) التي هي ظرفٌ للزّمن الماضي ممّا يوجب إبقاء الفعل على دلالته الزمنيّة الأصليّة وهي المضيّ، ولكنّ المفسرين رأوا فيها رأيين، فهي إمّا أن تكون بمعنى «(إذا) فهو ظرف مستقبل»[210]، وبذا تكون قرينة سياقيّة دعّمت توجيه الفعل الماضي ﴿وُقِفُواْ﴾ في دلالته الزمنيّة إلى المستقبل وذلك لأجل «المبالغة في التّكثير

---

208 – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 7/ 184.

209 – ينظر: فتح البيان في مقاصد القرآن، أبو الطّيب صدّيق بن حسن بن علي الحسيْني القَنوجي البخاريّ (1307هـ)، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدّين، الطّبعة الأولى، 1420هـ – 1999م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 2/ 361.

210 – تفسير البحر المحيط، أبو حيّان، 4/ 105.

والتّوكيد، وإزالة الشّبهة لأنّ الماضي قد وقع واستقرّ، فالتّعبير عن المستقبل باللفظ الموضوع للماضي يفيد المبالغة من هذا الاعتبار»[211].

وإمّا أنّها «باقية على كونها ظرفًا ماضيًا معمولًا لـ(ترى)، وأبرز هذا في صورة المضيّ وإن كان لم يقع بعد إجراء للمحقّق المنتظر مجرى الواقع الماضي»[212]، وهو القول الأقرب[213].

إنّ طبيعة السّياق العام لهذه الآيات الكريمة بكونها واصفة لبعض أحداث يوم القيامة توجّه الدّلالة الزّمنيّة للأفعال المستخدمة فيه إلى المستقبل، وهو ما ينطبق على الأفعال الماضية: ﴿وُقِفُواْ﴾، ﴿قَالَ﴾،﴿بَدَا﴾،﴿خَسِرَ﴾، ﴿جَآءَتۡهُمۡ﴾، مُؤدّية وظيفة تأكيد وقوع الحدث، كما أنّ لبعضها أدوارًا أُخَر في توصيل المقصود من الآيات الكريمة إلى المتلقّي؛ ممّا جعل المستخدِم يختارها دون الفعل المضارع الذي يؤدّي دلالة الاستقبال ببنيته، فنجد في هذا النّسق أنّ الفعل الماضي﴿بَدَا﴾ قد أسهم في رسم صورة فنيّة توضّح ما في ضمائر أولئك المكذّبين، فبالإضافة إلى دلالة التوكيد صوّر ما كان قد وقع في ضمائرهم؛ فهو«هنا مجاز في زوال الشّكّ في الشيء، كقول زهير:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا[214] ».[215]

كما أنّه كوّن تقابلًا معنويًّا مع قوله – تعالى–: ﴿كَانُواْ يُخۡفُونَ﴾ إذْ علمنا «أنّ البَداء هو ظهور أمر في أنفسهم كانوا يخفونه في الدنيا؛ أي: خطر لهم حينئذٍ ذلك الخاطر الذي كانوا يخفونه؛ أي: الذي كان يبدو لهم؛ أي: يخطر ببالهم وقوعه فلا

---

211 – التّفسير الكبير، الرّازي،12/ 158.

212 – تفسير البحر المحيط، أبو حيّان، 4/ 105.

213 – ينظر: حاشية الصّاوي العلّامة الصّاوي على تفسير الجلالين، وهي حاشية للعلّامة الشّيخ أحمد الصّاوي، الطّبعة الأخيرة، راجع تصحيحها: فضيلة الشّيخ علي محمّد الضّباع، د. ت، دار الجيل، بيروت، 2/ 9.

214 – البيت لزهير بن أبي سُلمى، من الطّويل، ديوانه، اعتنى به وشرحه: حمدو طمّاس، الطّبعة الثّانية، 1426هـ – 2005م، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ص 76.

215 – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 7/ 185.

يُعلنون به فبدا لهم الآن فأعلنوا به وصرّحوا مُعترفين به»[216]، وبتزاحم هذه المعاني تكوّنت صورة بديعيّة أخرى، « ففي الكلام احتباك[217]، وتقديره: بل بدا لهم ما كان يبدو لهم في الدنيا فأظهروه الآن وكانوا يخفونه، وذلك أنّهم كانوا يخطر لهم الإيمان لما يرون من دلائله أو من نصر المؤمنين فيصدّهم عنه العناد والحرص على استبقاء السيادة والأنفة من الاعتراف بفضل الرسول وبسبق المؤمنين إلى الخيرات قبلهم»[218].

والخسارة الّتي عبّر عنها الفعل الماضي ﴿خَسِرَ﴾ تعني « حرمان خيرات الآخرة لا الدّنيا»[219]؛ لأنّ وقوع المكذّبين في العذاب يوم القيامة هو نتيجة ما استمرّوا عليه من اعتقاد نفي البعث، فكان الخسران في الآخرة عند الحساب والجزاء.

إنّ تَبيُّن المعنى المقصود في هذه الآيات الكريمة من بناء الفعل الماضي ﴿خَسِرَ﴾ يُسهم في تحديد وجهة الدّلالة الزّمنيّة له إلى المستقبل، وينفي عنها بقاءها على أصالة وضعها في الماضي.

والفعل ﴿جَآءَتۡهُمُ﴾ هو لتوكيد وقوع الحدث، وكذا الفعل ﴿قَالَ﴾ الذي تكرّر في هذه الآيات الكريمة ستّ مرّات وكان توجيهه الزّمنيّ إلى المستقبل بفعل السّياق العام للآيات الكريمة، ما عدا مرّة واحدة وردت في قوله – تعالى –: ﴿وَقَالُوٓاْ إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا وَمَا نَحۡنُ بِمَبۡعُوثِينَ ٢٩﴾؛ فلكونه « يجوز أن يكون عطفاً على قوله: ﴿لَعَادُواْ

---

216 – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 7/ 185.

217 – الاحتباك هو: من الحَبْك الذي معناه الشد والإحكام، وهو من ألطف أنواع البديع وأبدعها، وقد يُسمّى حذف المقابل: وهو أن يحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول، كقوله – تعالى–: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ إِن شَآءَ أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ﴾، [الأحزاب: 24] فلا يعذبهم. ينظر: الكليّات (معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة)، أبو البقاء أيّوب بن موسى الحُسيْني الكفَوي (1094هـ – 1683م)، قابله على نسخة خطيّة وأعدّه للطّبع ووضع فهارسه: د.عدنان درويش وآخر، الطبعة الثّانية، 1419هـ – 1998م، مؤسسة الرّسالة، بيروت – لبنان، ص 57.

218 – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 7/ 185.

219 – السّابق، الصّفحة نفسها.

﴿لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ﴾ [الأنعام: 28] فيكون جواب (لـوْ)؛ أي: لـو ردّوا لكذّبوا بـالقرآن أيضًـا، ولكذّبوا بالبعث كما كانوا مدّة الحياة الأولى»[220]، جاز أن تكون دلالته الزّمنيّة قد توجّهت إلى مستقبل ذلك الموقف يوم القيامة، كما« يجوز أن تكون الجملة عطفت على جملة ﴿يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنعام : 25]، ويكون ما بين الجملتين اعتراضاً يتعلّق بالتكذيب للقرآن»[221]، جاز أن تكون دلالته الزّمنيّة قد اتجهت إلى العموم لعطفه على سياق يصف اعتقاد المنافقين وطبعهم.

إنّ سياق العطف هو الذي يحدّد زمن الفعل ﴿قَالَ﴾في هذا الموضع.

وقد ورد الفعل الماضي ﴿سَآءَ﴾ في قوله – تعالى–: ﴿أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾، وهو سياق ذمّ يوجّه الفعل الماضي ﴿سَآءَ﴾ إلى المستقبل، ولأنّ طبيعة فعل الذّمّ توجّه دلالته الزّمنيّة إلى الحال فقد تخصّص توجّهه الزّمني إلى الحال المستقبليّة.

ويدلّ استخدام الفعل الماضي هنا على تجدّد الذّمّ بالسّوء وحدوثه[222].

إنّ استخدام الماضي في هذا السّياق تجاوز الزّمن وطواه، ونقلنا إلى تلك الأحداث في يوم القيامة، ولم يوجد في كلام الجاهليين مشهدًا منتزعًا من الزّمن المقبل وأُدير بأفاعيله إلى زمن مضى كما في مشاهد يوم القيامة، لقد كانت الصور الزّاخرة عندهم هي صور حيوانات الصّحراء ونزاعاتها، وهذا الأسلوب هو الأبلغ في تقرير الحقائق، التي لها أهمية كبيرة في العقيدة.[223]

---

220 – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 7/ 187.

221 – السّابق، الصّفحة نفسها.

222 – ينظر: أسلوب التّعقيب في القرآن الكريم، محمّد كريم الكوّاز، الطّبعة الأولى، 1425ميلادي، جامعة الزّاوية، ليبيا، ص 122.

223 – ينظر: خصائص التّراكيب (دراسة تحليليّة لمسائل علم المعاني)، محمّد محمّد أبو موسى، الطّبعة الرّابعة، 1416هـ – 1996م، مكتبة وهبة، القاهرة، ص 267.

رابعًا: سياق الدّعاء:

الدّعاء هو طلب على سبيل التّضرّع من الأدنى إلى الأعلى[224]، والدعاء ليس زمن صيغة بل هو زمن جملة كاملة تجسّد من خلالها السّياق الدّعائي، ولمّا كان «الدّعاء بمنزلة الأمر والنّهي»[225]، وجب أن يكون أثره في توجيه الدّلالة الزّمنيّة استقباليًّا، ويمكن أن نلمس ذلك من قوله – سبحانه وتعالى–:﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ لَهُمۡ جَنَّٰتٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ١١٩ ﴾ [المائدة: 119].

حيث جاء الفعل ﴿ رَّضِيَ ﴾ في جملة «دعائيّة معترضة لا محلّ لها، وجملة ﴿ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ ﴾عطف عليها»[226]، وقد أكسب سياق الدّعاء الفعلين﴿ رَّضِيَ ﴾و﴿ وَرَضُواْ ﴾ اتّجاهًا زمنيًّا استقباليًّا.

إنّ استعمال الفعل الماضي في الدّعاء من بلاغة الكلام؛ لأنّه يعبّر عن إظهار الحرص على تحقّقه وحصوله، وتفاؤلٍ بوقوعه، واحترازٍ عن صورة الأمر، وعرضٍ للطّلب بألطف وجه[227].

خامسًا: سياق الوصف:

الوصف يلازم الموصوف، ومن هنا كانت الدّلالة الزمنيّة للفعل الماضي الواقع في سياق الوصف تتّجه إلى العموم الزّمنيّ؛ إذ لا يمكن أن يقتصر الوصف على وجوده في زمن دون آخر، والأصل في الصّفة أن تكون اسمًا والعدول عنها إلى الفعل الماضي يفيد دلالات بلاغيّة لا يفيدها الاسم فالفعل ﴿ أَنزَلۡنَٰهُ ﴾ في قوله –

---

224 – ينظر: معجم البلاغة العربيّة، طبانة، 224.

225– الكتاب، سيبويه، 1/ 142.

226 – إعراب القرآن الكريم وبيانه، محي الدّين الدّرويش، الطّبعة السّابعة، 1420هـ– 1999م، اليمامة للطباعة والنشر والتّوزيع، دمشق، 2/ 321.

227 – ينظر: الزّمن النحوي، ليث عبد الحميد، ص 78.

سبحانه وتعالى-: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا ۗ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۖ وَهُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴿٩٢﴾﴾ [الأنعام: 92] كان أحد ثلاث كلمات وصفت الكتاب، كان هو أوّلها، وكان الوصفان الآخران اسمين، هما: ﴿مُبَارَكٌ﴾، و﴿مُّصَدِّقُ﴾، وقد جاءت «الصّفة الأولى جملةً فعليّة؛ لأنّ الإنزال يتجدَّد وقتاً فوقتاً، والثانية اسماً صريحاً؛ لأنَّ الاسمَ يدلُّ على الثّبوت والاستقرار، وهو مقصود هنا أي: بركته ثابتة مستقرّة»[228]، وكذلك التّصديق هو صفة ثابتة.

وقد أوثِر التّعبير بالماضي دون المضارع عند وصف القرآن بأنّه منزل في الخطاب القرآني لأنّ «المراد المنزل كلّه، وإنّما عبّر عنه بلفظ المضيّ وإن كان بعضه مترقباً، تغليباً للموجود على ما لم يوجد، كما يغلب المتكلّم على المخاطب، والمخاطب على الغائب فيقال: أنا وأنت فعلنا، وأنت وزيد تفعلان، ولأنّه إذا كان بعضه نازلاً وبعضه منتظر النّزول جعل كأن كله قد نزل وانتهى نزوله»[229].

سادسًا: السّياق الاحتمالي:

قد ترد الأفعال الماضية في سياق يعبّر عن أكثر من دلالة وهو أمر ينعكس على تأثير السّياق في توجيه الدّلالة الزّمنيّة للأفعال الماضية، فقد يوجّه السّياق زمن الفعل الماضي إلى المضيّ أو الاستقبال، كما في قوله – سبحانه وتعالى-: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾﴾ [المائدة: 116].

---

[228] – الدّرّ المصون، السّمين الحلبيّ، 120/3. ينظر: وإعراب القرآن وبيانه، الدّرويش، 2/ 409. والتّفسير الوسيط، طنطاوي، 128/5.

[229] – الكشّاف، الزّمخشري، 1/ 83.

فقد احتملت الدّلالة الزّمنيّة للفعل الماضي ﴿قَالَ﴾ البقاء على أصلها، المضي، وذلك إذا اعتبرت (إذ) على حقيقتها وأن ما بعدها من الفعل الماضي قد وقع، على اعتبار أنّ هذا القول من الله – سبحانه وتعالى– حين رفع عيسى – عليه السّلام– إليه[230]، فيكون السّياق الخارجيّ هنا هو الإخبار عن غيب الماضي.

واحتملت دلالة الفعل الماضي﴿قَالَ﴾الزّمنيّة الاستقبال على اعتبار أنّ (إذْ) بمعنى (إذا) والماضي بعده بمعنى الاستقبال على اعتبار أنّ هذا القول من الله – تعالى– إنما هو يوم القيامة[231]، يدلّ « على ذلك قوله – سبحانه–: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ﴾ [المائدة: 119]»[232].

ومن الآيات التي جاء فيها الفعل الماضي مُحتملاً أكثر من دلالة زمنيّة قوله – سبحانه وتعالى–:﴿ وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ يَٰقَوۡمِ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ جَعَلَ فِيكُمۡ أَنۢبِيَآءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكٗا وَءَاتَىٰكُم مَّا لَمۡ يُؤۡتِ أَحَدٗا مِّنَ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٠﴾ [المائدة: 20].

لقد جاء الفعل الماضي ﴿وَجَعَلَكُم﴾ من ضمن حديث النّبيّ موسى – عليه السّلام– إلى قومه محتملًا توجّه دلالته الزّمنيّة إلى العموم الزّمنيّ على اعتبار أنّه وصفٌ له، والاستقبال على اعتبار أنّه بشارة لهم بأن يكونوا ملوكًا.

وقد حمل هذا الفعل بعض الجماليّات البلاغيّة في كلا توجّهيْه الزّمنيّين، فإن كان بمعنى العموم الزّمنيّ فهو «تشبيه بليغ؛ أي: كالملوك في تصرفهم في أنفسهم وسلامتهم من العبودية التي كانت عليهم للقبط، وجعلهم سادة على الأمم التي مروا بها، من الآموريين، والعناقيين، والحشبونيين، والرفائيين، والعمالقة،

---

[230] – ينظر: تفسير البحر المحيط، أبو حيّان، 4/ 62 – 63.

[231] – ينظر: السّابق، 4/ 63

[232] – تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ص 295.

والكنعانيين»[233]، وإذا كان بمعنى المستقبل فذلك « قصدًا لتحقيق الخبر، فيكون الخبر بشارة لهم بما سيكون لهم»[234].

ومن السّياقات الاحتماليّة سياق الدّعاء الذي يحتمل أن يكون إخبارًا عن أمر ما، كالإخبار عن صفة، كما في قوله – سبحانه وتعالى–:﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمَا ٱدۡخُلُواْ عَلَيۡهِمُ ٱلۡبَابَ فَإِذَا دَخَلۡتُمُوهُ فَإِنَّكُمۡ غَٰلِبُونَۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [المائدة: 23]، حيث احتملت جملة﴿ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمَا ﴾ «الدّعاء فتكون معترضة، والإخبار فتكون صفة ثانية»[235].

السّياق الدّعائيّ يوجّه الدّلالة الزّمنيّة للفعل الماضي ﴿أَنۡعَمَ ﴾ إلى المستقبل، وأمّا السّياق الإخباريّ الذي كان إخبارًا عن وصف للرّجلين فإنّه يوجّه دلالته الزّمنيّة إلى العموم الزّمنيّ.

وقد يحتمل سياق الدّعاء سياقًا إخباريًا له نفس الدّلالة الزّمنيّة التي يوجه إليها سياق الدّعاء، فسياق الدّعاء يوجّه الدّلالة الزّمنيّة للفعل الماضي إلى المستقبل وكذلك سياق الإخبار عن غيب المستقبل، نلحظ ذلك في قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ ﴾ [المائدة: 64]؛ حيث جاز أن يكون الفعل ﴿غُلَّتۡ ﴾ «دعاء عليهم بالبخل والنّكد، أو بالفقر والمسكنة، أو بغلّ الأيدي حقيقة؛ يغلّون أُسارى في الدّنيا ومسحوبين إلى النّار في الآخرة»[236]، ومن ثمّ كانوا أبخل خلق الله وأنكدهم[237]، وعلى هذا الاحتمال، فإنّ الدّلالة الزّمنيّة للفعل الماضي ﴿غُلَّتۡ ﴾تتّجه إلى الاستقبال.

---

233 – التحرير والتّنوير، ابن عاشور، 161/6.

234 – التحرير والتّنوير، ابن عاشور، 161/6.

235 – إعراب القرآن وبيانه، محيي الدّين درويش، 205/2.

236 – تفسير البيضاوي المسمّى أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل، أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمّد الشّيرازيّ البيضاويّ (791هـ)، الطّبعة الأولى، 1408هـ – 1988م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 274/1.

237 – ينظر: الكشّاف، الزّمخشري، 688/1.

وفـي اسـتخدام الفعـل الماضـي ﴿غُلَّتْ﴾ فـي الـدّعاء جماليّـة بلاغيّـة، فهـو استعارة «عن الإمساك من الإحسان الصّادر عن المقهور على الإمساك، ولذلك جاءوا بلفظ ﴿مَغْلُولَةٌ﴾ ولا يُغَلُّ إلا المقهور، فجاء قوله:﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ دعاءً عليهم بغلّ الأيدي»[238]؛ وتشكّلت هذه الاستعارة بأخذ الغلّ المجازي « مقابلة الغلّ الحقيقيّ في الدّعاء على طريقة العرب في انتزاع الدعاء من لفظ سببه أو نحوه»[239]، كقول النّبي – صلّى الله عليه وسلّم–: «عُصَيَّةُ عَصَتِ اللهَ وَرَسُولَهُ، وَأَسْلَمُ سَلَّمَهَا اللهُ، وَغِفَارُ غَفَرَ اللهُ لَهَا» [240].

ومعنى ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾: «الوصف بالبخل في العطاء؛ لأنّ العرب يجعلون العطاء معبَّراً عنه باليد، ويجعلون بَسْط اليد استعارة للبذل والكرم، ويجعلون ضدّ البسط استعارة للبخل فيقولون: أمسك يدَه وقبَض يده».[241]

ويحتمل أن يكون الفعل الماضي ﴿غُلَّتْ﴾ إخبارًا[242] وإيعادًا واقع بهم في جهنّم لا محالة، أو أنّه خبر عنهم في الدّنيا، حيث جعلهم الله أبخل قوم[243]، ويكون أسرهم في الدّنيا حقيقةً.[244]

---

238 – النّهر المادّ، أبو حيّان، 273/2.

239 – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 6/ 250.

240 – أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصّلاة، باب استحباب القنوت في جميع الصّلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة، رقم 1443 / 679، ص 311، بلفظ (غِفَار غَفر الله لها، وأسلم سَلَّمها الله، وعُصَيَّةُ عَصت الله ورسوله).

241 – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 6/ 249.

242 – ينظر: المحرّر الوجيز، ابن عطيّة، 215/2. وتفسير البحر المحيط، أبو حيّان، 3/ 534.

243 – ينظر: النّهر المادّ، أبو حيّان، 2/ 272 – 273. وفتح البيان، القَنُوجي، 288/2.

244 – ينظر: فتح البيان، القَنُوجي، 288/2.

كذلك الفعل ﴿ وَلُعِنُواْ ﴾ يحتمل أن يكون دعاءً، ويحتمل أن يكون خبرًا[245]؛ لأنّه معطوف على الفعل ﴿ غُلَّتْ ﴾[246]، وكلا الاحتمالين يوجّه دلالته الزّمنيّة إلى المستقبل.

ومن الآيات التي احتملت سياقي الإخبار عن غيب المستقبل أو الدّعاء قوله – سبحانه وتعالى–:﴿ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ۙ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ ۚ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَأَصْبَحُواْ خَٰسِرِينَ ﴿٥٣﴾ ﴾ [المائدة: 53].

لقد احتمل سياق الفعل الماضي ﴿ حَبِطَتْ ﴾ «أن يكون إخبارا من الله – تعالى– ويحتمل أن يكون من قول المؤمنين على جهة الإخبار بما حصل في اعتقادهم إذ رأوا المنافقين في هذه الأحوال»[247].

واحتمل أن يكون دعاء «إمّا من الله – تعالى– عليهم وإمّا من المؤمنين وحبط العمل إذا بطل بعد أن كان حاصلاً وقد يقال حبط في عمل الكفار وإن كان لم يتحصل على جهة التشبيه»[248].

وقد توجّهت الدّلالة الزّمنيّة للفعل الماضي ﴿ حَبِطَتْ ﴾ إلى المستقبل في كلا الاحتمالين السّياقيَّيْن، الإخبار والدّعاء.

ومن السّياقات التي تحتمل أكثر من توجيه زمنيّ سياق (لولا)، وقد جاء في سياقها الفعل الماضي﴿ جَآءَهُم ﴾ في قوله – سبحانه وتعالى–:﴿ فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ وَلَٰكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿٤٣﴾ ﴾ [الأنعام:

---

245 – ينظر: النّهر المادّ، أبو حيّان، 2/ 273.

246 – ينظر: وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين السيّد محمود الألوسيّ البغدادي (1270هـ)، ضبطه وصحّحه: علي عبد الباري عطية، الطّبعة الأولى، 1422هـ – 2001م، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 347/3.

247 – المحرّر الوجيز، ابن عطيّة، 207/2.

248 – السّابق، 2/ 207.

43] في سياق (لولا)، ومعرفة معناها يفيدنا في معرفة التّوجّه الزّمنيّ للفعل ﴿جَآءَهُم﴾.

إنّ (لولا) في هذه الآية الكريمة احتملت معنيين:

الأوّل: أنّها تحضيضيّة؛ وذلك لأنّها بغير جواب، كما يقال: لولا فعلت كذا، أي: هلّا فعلت كذا[249]، والتحضيض من معاني الطّلب التي توجّه الدّلالة الزّمنيّة للفعل الماضي إلى المستقبل.

الثّاني: أنّها ليست تحضيضيّة؛ «لأنّها تختصّ بالمضارع، وهو هنا معنىً آخر غير التّوبيخ »[250]، بل جاءت بمعنى « نفي تضرّعهم في ذلك الوقت مع قيام ما يدعوهم؛ أي: لم يتضرّعوا»[251]، وتكون (لولا) قد أفادت معنى بلاغيًّا «يفيد أنّه لم يكن لهم عذر في ترك التّضرّع إلا عنادهم وقسوة قلوبهم، وإعجابهم بأعمالهم التي زيّنها الشّيطان لهم»[252]، وكوْنها بمعنى النّفي في الماضي يجعل من الدّلالة الزّمنيّة للفعل الماضي﴿جَآءَهُم﴾تبقى على أصلها؛ أي: المضي.

وقد يكون اختلاف الدّلالة الزّمنيّة للفعل ناشئًا عن اختلاف القراءات، كما في قوله – سبحانه وتعالى–:﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا﴾ [المائدة: 2] فإنّ الدّلالة الزّمنيّة للفعل الماضي ﴿صَدُّوكُمْ﴾ تختلف باختلاف القراءة لـ(إنْ) السّابقة له.

وفيها قراءتان:

---

249 – ينظر: تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ص 540.

250 – حاشية الشّهاب المسمّاة عناية القاضي وكفاية الرّاضي، للقاضي شهاب الدّين أحمد بن محمّد بن عمر الخفاجيّ (1069هـ)، على تفسير البيضاويّ، أبو سعيد ناصر الدّين عبد الله بن عمر بن محمّد (691هـ)، ضبطه وخرّج آياته وأحاديثه: الشّيخ عبد الرّزّاق المهديّ، الطّبعة الأولى، 1417هـ – 1997م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 4/ 92.

251 – تفسير البيضاوي، البيضاوي، 1/ 301.

252 – الكشّاف، الزّمخشريّ، 23/2.

الأولى: قراءة ابن كثير وأبي عمرو (إن صدّوكم) بكسر همزة (إن) على أنّها شرطيّة؛ ممّا يجعل دلالة الفعل﴿صَدُّوكُمْ﴾ تتّجه إلى الاستقبال، ويكون عندئذٍ معنى الآية أنّ «صدّهم إيّاهم عن المسجد الحرام منع أهل مكّة رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم– والمؤمنين يوم الحديبية عن العمرة، وهذه السّورة نزلت بعد الحديبية، وكان هذا الصّد متقدماً لا محالة على نزول هذه الآية».[253]

والثانية: قراءة عاصم ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي: (أَن صدوكم) بفتح همزة (أن) على أنها مصدريّة[254]؛ ممّا يجعل الفعل الماضي﴿صَدُّوكُمْ﴾ يحتفظ بدلالته الزّمنيّة الأصليّة[255]، ومعنى الآية حسب هذا الاحتمال هو: «إن وقع صدّ في المستقبل مثل ذلك الصّدّ الذي كان زمن الحديبية، وهذا النّهي تشريع في المستقبل»[256]؛ أي: فلا يحملنّكم بغضُكم لقوم لأجل صَدِّهم إياكم عن المسجد الحرام في الماضي على الاعتداء في المستقبل.[257]

ونظير وجهي القراءة أن «يقول رجل لامرأته: (أنت طالق إنْ دخلت الدار) بكسر (إن) لم تَطْلُق عليه بدخولها الأول لأنه أمر يُنْتَظَر، ولو فتح لَطَلَقَتْ عليه؛ لأنّه أمرٌ كان ووقع، ففتحُ (أَن) لما هو علّة لما كان ووقع، وكَسْرُها إنّما هو لأمرٍ يُنْتظر، والوجهان حَسَنان على معنييهما»[258]؛ أيْ: إنْ كُسرت همزة (إنْ) فالدّلالة الزّمنيّة للفعل الماضي ﴿صَدُّوكُمْ﴾ تتّجه إلى المستقبل، وإن فُتحت همزة (أنْ) فدلالته الزّمنيّة تبقى على مُضيّها[259].

---

253 – التّفسير الكبير، الرّازي، 104/11.

254 – ينظر: تفسير الطّبريّ جامع البيان عن تأويل القرآن، أبو جعفر محمّد بن جرير الطّبريّ (224 – 310 هـ)، هذّبه وقرّبه وخدمه: صلاح عبد الفتّاح الخالديّ، خرّج أحاديثه: إبراهيم محمّد العليّ، الطّبعة الأولى، 1418هـ – 1997م، دار القلم، دمشق، 3/ 122. والتّفسير الكبير، الرّازي، 11/ 104.

255 – ينظر: معاني القرآن، الفراء، 1/ 300.

256 – تفسير البحر المحيط، أبو حيّان، 3/ 437.

257 – ينظر: الدّرّ المصون، الحلبيّ، 2/ 483.

258 – السّابق، 2/ 484 .

259 – ينظر: معاني القرآن، الفراء، 1/ 300.

المبحث الثّاني: السّياق الدّاخليّ

أوّلاً: سياق (قد)

ثانيًا: سياق شرط (إذا)

ثالثا: سياق شرط (إن)

رابعًا: سياق شرط (من)

خامسًا: سياق الإسناد

سادسًا: سياق ألفاظ الزّمان

سابعًا: سياق صلة الموصول

أوّلاً: سياق (قد):

إنّ سياق (قد) من السّياقات التي تؤثّر في تغيّر الدّلالة الزّمنيّة للفعل الماضي، فتقربه من الحال[260]، فقولنا: (قام زيدٌ) يحتمل الزّمن القريب والزّمن البعيد، وقولنا: (قد قام زيد) اختصّ بالزّمن القريب من زمن التّكلّم، من ذلك قوله – سبحانه وتعالى– ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ ﴿١١٩﴾ ﴾ [الأنعام: 119]، فالفعل الماضي ﴿ فَصَّلَ ﴾ اقتربت دلالته الزّمنيّة من الحال لدخول (قد) عليه[261].

ولكنّ السّياق المقاميّ له الدّور الأقوى في توجيه الدّلالة الزّمنيّة للفعل الماضي، فوصف هيئة دخول قوم أو حال دخولهم لا شكّ أنّه سيوجّه الدّلالة الزّمنيّة للفعل الماضي المستخدم فيه إلى الحال، كما في قوله – سبحانه وتعالى–:﴿ وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَد دَّخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ ۚ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا يَكْتُمُونَ ﴿٦١﴾ ﴾ [المائدة: 61].

لقد نزلت هذه الآية الكريمة لوصف حال «ناس من اليهود كانوا يدخلون على رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم– ويظهرون له الإيمان نفاقًا، فالخطاب لرسول الله – صلّى الله عليه وسلّم– والجمع للتّعظيم، أو له مع من عنده من المسلمين»[262]، حيث كانوا يتظاهرون بالإسلام عند دخولهم على رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم– ، ولكنّ الله – سبحانه وتعالى– أراد فضحهم وإظهار حقيقتهم بأنّهم يبطنون ما لا

---

260 – ينظر: الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمّد الآمديّ، د.ط، 1424هـ – 2003م، بيروت، لبنان، 1/ 54. والزّمن في القرآن الكريم (دراسة دلاليّة للأفعال الواردة فيه)، بكري عبد الكريم، الطّبعة الأولى، 1997م، دار الفجر للنّشر والتّوزيع، القاهرة، ص 11.

261 – ينظر: همع الهوامع، السّيوطيّ، 2/ 326.

262 – تفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 3/ 56.

يظهرون في حال دخولهم وخروجهم، وأنّهم باقون على حالهم من الكفر لا يتأثّرون بما يسمعون، يظهر ذلك في استخدام المؤكّدات ففي الآية الكريمة ثلاث جمل، الأولى قوله – تعالى–:﴿ ءَامَنَّا ﴾ هكذا من غير توكيد؛ لأنّ التّوكيد من أمارات وثوق النّفس فيما تقول، وهم لا يجدون في أنفسهم هذا الوثوق، فأرسلوا العبارة فاترة فتور المعنى في نفوسهم، والجملة الثانية قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلۡكُفۡرِ ﴾، جملة حاليّة تحمل شيئًا من التّحقيق المُفاد بـ(قد)، والجملة الثّالثة قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ وَهُمۡ قَدۡ خَرَجُواْ بِهِۦۚ ﴾، تضمّنت من عناصر التّوكيد ما لم يرد في الجّملتين السّابقتين لأنّها تردُّ على دعواهم الإيمان، فقد نزلت عناصر التّوكيد على وفق الأحوال بحساب دقيق[263].

وهذه الصورة لهذه الجماعة هي التي نعتبرها السّياق الخارجيّ الذي أسهم في توجيه دلالة الفعلين الماضيين ﴿ دَّخَلُواْ ﴾ و﴿ خَرَجُواْ ﴾ من الماضي إلى الحال.

وقد أسهم في رسم هذه الصورة دخول الحرف (قد) على الفعلين الماضيين ﴿ دَّخَلُواْ ﴾ و﴿ خَرَجُواْ ﴾؛ فـ(قد) « تقرب الماضي من الحال إذا قلت: قد فعل، ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاة، ولا بدّ فيه من معنى التّوقّع»[264]؛ وعليه فإنّ (قد) تمثّلت في كونها القرينة اللغويّة التي اندمجت مع السياق المقامي في توجيه الدلالة الزمنيّة للفعلين ﴿ دَّخَلُواْ ﴾ و﴿ خَرَجُواْ ﴾ إلى الحال، حيث أسهمت في كسر «سَوْرة استبعاد ما بين الماضي والحال في الجملة»[265]، وهو ما أُوجِب « فيما إذا كان الفعل في الجملة الحاليّة ماضيًا لفظًا أن تكون الجملة مصدّرة بكلمة (قد) ليقرّب مضمونها من زمان وقوع عاملها ظاهرة أو مقدّرة؛ لأنّ الحال قيد لعاملها، فإذا عبّر

---

263 – ينظر: خصائص التّراكيب، محمّد أبو موسى، ص 223.

264 – المفصّل في صنعة الإعراب، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشريّ الخوارزمي (538 هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، الطّبعة الأولى، 1420هـ – 1999م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ص 410.

265 – حاشية الشّهاب، الشهاب، 3/ 506.

عنها بلفظ الماضي كان مدلول الكلام وقوع مضمونها قبل وقوع مضمون عاملها فيختلّ المراد»[266].

وجملتا ﴿ دَّخَلُواْ ﴾ و﴿ خَرَجُواْ ﴾ حالان من واو الجماعة فاعل ﴿ قَالُوٓاْ ﴾ في الآية الكريمة: ﴿ وَإِذَا جَآءُوكُمۡ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلۡكُفۡرِ وَهُمۡ قَدۡ خَرَجُواْ بِهِۦۗ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا كَانُواْ يَكۡتُمُونَ ٦١ ﴾ [المائدة: 61] [267].

إجمالًا لما سبق نقول أنّ الفعليْن ﴿ دَّخَلُواْ ﴾ و﴿ خَرَجُواْ ﴾ ماضيان في أصل وضعهما، وعند دخول الحرف (قد) عليهما قَرُب زمنهما إلى الحال، ووقوعهما حاليْن في رسم صورة المنافقين وما هم عليه من الرّياء وإظهار غير الحقيقة شارك في توجيه الدّلالة الزمنيّة لهما إلى الحال.

ثانيًا: سياق شرط (إذا):

من المتداول بين كتب النّحو والبلاغة أنّ (إذا) الشّرطيّة للجزم بوقوع الشّرط في المستقبل[268]، ولكنّها قد تأتي ضمن سياق مقاميّ يكون له تأثير زمنيّ آخر غير الاستقبال، كسياق الوصف الذي يوجّه الدّلالة الزّمنيّة للأفعال إلى العموم الزّمنيّ، كما في الآية الكريمة: ﴿ وَإِذَا نَادَيۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ٱتَّخَذُوهَا هُزُوٗا وَلَعِبٗاۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَعۡقِلُونَ ٥٨ ﴾ [المائدة: 58].

---

266 – حاشية محيي الدّين شيخ زاده محمّد بن مُصلِح الدّين مصطفى الحنفيّ (951هـ)، على تفسير القاضي البيضاوي (685هـ)، ضبطه وصحّحه وخرّج آياته: محمّد عبد القادر شاهين، الطّبعة الأولى، 1419هـ – 1999م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 3/ 548– 549.

267 – ينظر: الكشّاف، الزّمخشريّ، 686/1. وتفسير البيضاوي، البيضاويّ، 1/ 274. والتّفسير الوسيط، طنطاويّ، 210/4،

268 – ينظر: الكتاب، سيبويه، 4/ 232. ومفتاح العلوم، السّكّاكيّ، ص 347. والظّروف الزّمانيّة في القرآن الكريم، بشير محمّد زقلام، الطّبعة الأولى، 1395 و. ر – 1986م، دار الكتب الوطنيّة، بنغازي – ليبيا، ص 14

إنّ هذه الآية الكريمة تتحدّث عن صفة في اليهود والمشركين، وتأثير سياق الوصف كان أقوى من سياق (إذا) في توجيه الدّلالة الزّمنيّة للفعلين الماضيين ﴿نَادَيْتُمْ﴾، و﴿اتَّخَذُوهَا﴾؛ إذ توجّهت دلالتهما الزّمنيّة بتأثيره إلى العموم الزّمنيّ.

وأمّا سياق الإخبار عن غيب المستقبل فهو يتّفق مع (إذا) في التّوجّه الزّمنيّ؛ إذ إنّ كلاهما زمنه المستقبل، وغلب أن يأتي معها الفعل الماضي في هذا السّياق لدلالته على الوقوع قطعًا نظراً إلى اللّفظ[269]، وقد جاءا معًا في عدّة مواضع من السّورتيْن الكريمتين، منها قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾﴾ [الأنعام: 109].

توجّهت الدّلالة الزّمنيّة للفعل الماضي ﴿جَاءَتْ﴾ إلى المستقبل بتأثير السّياق الخارجيّ، إذ هو خطاب «للمؤمنين، والاستفهام في معنى النّفي، وهو إخبار عنهم بعدم العلم وليس للإنكار عليهم؛ أي: إنّكم أيّها المؤمنون ليس عندكم شيء من أسباب الشّعور بهذا الأمر الغيبيّ الّذي لا يعلمه إلا علّام الغيوب وهو أنّهم لا يؤمنون إن جاءتهم الآيات التي يقترحونها على رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم– تعنّتًا وجهلاً»[270].

ومن الآيات التي اتفق فيها السياق اللّغويّ (إذا) مع السّياق الخارجيّ الإخبار عن غيب المستقبل في توجيه الدّلالة الزّمنيّة للفعل الماضي إلى المستقبل قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَتْهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا يَا حَسْرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ ﴿٣١﴾﴾ [الأنعام: 31]، فالفعل ﴿جَاءَتْهُمُ﴾ صيغته ماض وزمنه مستقبل لأنّه جاء في سياق خارجيّ يخبر عن ندم المكذّبين يوم القيامة، بالإضافة لكونه شرطًا لـ(إذا)، وكذلك الفعل ﴿جَاءَ﴾ في قوله

---

269 – ينظر: مفتاح العلوم، السّكّاكيّ، ص 347. ومعجم البلاغة العربيّة، طبانة، ص 51.

270 – التفسير الوسيط، طنطاوي، 5/ 155.

– عزّ وجلّ–: ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۚ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ﴿٦١﴾ ﴾ [الأنعام: 61]، توجّهت دلالته الزّمنيّة إلى المستقبل لأنّه وقع شرطًا لـ(إذا) في سياق مقامي يخبر عن غيب المستقبل، ولكنّه مستقبل أقرب من المستقبل الذي عبّرت عنه الآية السّابقة.

وننتقل إلى سياق آخر من السّياقات القرآنيّة التي استخدمت فيها (إذا) الشّرطيّة، وهو سياق الأحكام الشّرعيّة الذي يوجّه الدّلالة الزّمنيّة للأفعال الماضية إلى الاستمرار الزّمنيّ، كما في قوله – سبحانه وتعالى–:﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُوا۟ ﴾ [المائدة: 2]، حيث اتّجهت الدّلالة الزّمنيّة للفعل ﴿ حَلَلْتُمْ ﴾ إلى الاستمرار، وكذلك الأمر مع الفعل ﴿ قُمْتُمْ ﴾ في قوله – سبحانه وتعالى–:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة: 6].

ومن الآيات التي استخدمت فيها (إذا) وكان شرطها فعلاً ماضيًا في سياق حكم شرعي قوله – سبحانه وتعالى–:﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟ إِذَا مَا ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّأَحْسَنُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٩٣﴾ ﴾ [المائدة: 93].

وقد تعدّدت أسباب نزول هذه الآية الكريمة، ومعرفة سبب النّزول يساعد في توضيح الوجهة التي اتّجهت لها الدّلالة الزّمنيّة للأفعال الواردة هنا؛ لأنّه يوضّح السّياق المقاميّ الذي وردت فيه، وقد ذُكر في هذه الآية الكريمة أكثر من سبب نزول، جاء في ذلك «أنّه لمّا نزل تحريم الخمر قال ناس من أصحاب النبي – صلّى الله عليه وسلّم–: كيفَ بأصحابنا الذين ماتوا وهم يشربون الخمرَ أوْ قال وهي في بطونهم وأكلوا الميسر؛ فأنزل الله: ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟ ﴾الآية.

وفي تفسير الفخر[271] ... أنّه لمّا نزل تحريم الخمر قال أبو بكر الصديق: يا رسول الله كيف بإخواننا الذين ماتوا وقد شربوا الخمر وفعلوا القِمار، وكيف بالغائبين عنّا في البلدان لا يشعرون أنّ الله حرّم الخمر وهم يَطعَمُونها. فأنزل الله هذه الآيات»[272].

بناءً على سبب النّزول هذا يكون الفعل الماضي ﴿طَعِمُوٓاْ﴾ قد احتفظ بدلالته الزّمنيّة على المضيّ لكون المقصود منه حدوث الأكل والشّرب في الماضي قبل التّحريم، أو قبل العلم بالتّحريم، ثمّ التّوقّف عن طعم ذلك المحرّم بعد العلم بتحريمه.

وقد كان السّياق اللغويّ المتمثّل في (إذا) الشّرطيّة عاملاً مساعدًا في توجيه الدّلالة الزّمنيّة للأفعال الماضية ﴿ٱتَّقَواْ﴾،﴿وَّءَامَنُواْ﴾، ﴿وَعَمِلُواْ﴾،﴿وَّأَحۡسَنُواْۗ﴾، ويجب النّظر فيه، فإن اعتُبِر أنّ (إذا) دلّت هنا على الزّمن الماضي للتّعبير في قوله:﴿طَعِمُوٓاْ﴾ بصيغة الماضي[273] فإنّ الأفعال الماضية ﴿ٱتَّقَواْ﴾، ﴿وَّءَامَنُواْ﴾، ﴿وَعَمِلُواْ﴾، ﴿وَّأَحۡسَنُواْۗ﴾ تحتفظ بدلالتها الزّمنيّة على المضيّ، « ويؤوّل معنى الكلام : ليس عليهم جناح لأنّهم آمنوا واتّقوا فيما كان محرّماً يومئذٍ وما تناولوا الخمر وأكلوا الميسر إلاّ قبل تحريمهما»[274].

وإذا تأوّلنا الدّلالة الزّمنيّة للأفعال حسب سبب نزول آخر فإنّنا سنلاحظ تغيّرًا في توجّه الدّلالة الزّمنيّة، فبحسب سبب النّزول الذي نصّ على أنّ الآية « نزلت في القوم الذين حَرّموا على أنفسهم اللحوم وسلكوا طريق الترهّب. ومنهم عثمان بن مظعون، ... وعلى هذا التفسير يكون ﴿طَعِمُوٓاْ﴾ مستعملاً في المعنى المشهور وهو الأكل، وتكون كلمة (إذا) مستعملة في المستقبل، وفعل ﴿طَعِمُوٓاْ﴾ من التّعْبير عن

---

271 – ينظر: التّفسير الكبير، الرازي، 12/ 70.

272 – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 7/ 32.

273 – ينظر: السّابق، 7/ 33.

274 – السّابق، الصّفحة نفسها.

المستقبل بلفظ الماضي بقرينة كلمة (إذا)، كما في قوله – تعالى–: ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴿٢٥﴾ ﴾ [الروم : 25] »[275].

وكون مجيء (إذا) على أصلها المتداول في الدّلالة على المستقبل جعل من الدّلالة الزّمنيّة للأفعال الماضية ﴿ اتَّقَوا ﴾، ﴿ وَءَامَنُوا ﴾، ﴿ وَعَمِلُوا ﴾، ﴿ وَّأَحْسَنُوا ﴾ تتجه إلى المستقبل، في خطّ ترتيبيّ مع الفعل ﴿ طَعِمُوا ﴾؛ فالذي حدث أولاً الإطعام من شيء محرّم، ولكي يُغتفر ذنبه يجب في المستقبل حدوث الإيمان والتّقوى والعمل الصّالح والإحسان، « ويعكّر على هذا التفسير أنّ الذين حرّموا الطيّبات على أنفسهم لم ينحصر تحريمهم في المطعوم والشّراب بل يشمل اللّباس والنّساء، اللّهمّ إلاّ أن يقال: إنّ الكلام جرى على مراعاة الغالب في التحريم»[276].

ولكن إذا ما تجاوزنا سبب النّزول ونظرنا إلى السّياق الخارجيّ وجدناه سياق حكم شرعيّ، وهو سياق يوجّه الدّلالة الزّمنيّة للأفعال إلى الاستمرار، « والمعنى أنّهم إذا اتّقوا المحرّمات واستمرّوا على ما هم عليه من الإيمان والأعمال الصّالحة وكانوا في طاعة الله ومراعاة أوامره ونواهيه بحيث كلّما حرّم عليهم شيء من المباحات اتقوه ثمّ وثمّ فلا جناح عليهم فيما طعموه في كل مرّة من المطاعم والمشارب إذ ليس فيها شيء محرّم عند طعمه»[277]، وفي ذلك تحريضٌ على الازدياد من الإيمان، والثّبوت عليه، والتّقوى، والعمل الصّالح، والإكثار منه[278].

وكذلك في تكرار فعل التقوى مرة مع الإيمان ﴿ ثُمَّ اتَّقَوا وَّءَامَنُوا ﴾ ومرّة مع الإحسان ﴿ ثُمَّ اتَّقَوا وَّأَحْسَنُوا ﴾ دلالة على وجوب استمراريّة زمن تلك الأفعال في المستقبل[279].

---

275 – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 7/ 34.

276 – السّابق، ابن عاشور، 7/ 35.

277 – تفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 3/ 77.

278 – ينظر: التّفسير الوسيط، طنطاوي، 4/ 287.

279 – ينظر: السّابق، الصّفة نفسها.

وهو أمر لا يتعارض مع سبب النّزول الأوّل فقد « أشير إلى ذلك حيث جعلت تلك الصّفات تبعًا للاتّقاء في كلّ مرّة تمييزًا بينها وبين ما له دخل في الحكم فإنّ مساق النّظم الكريم بطريق العبارة وإن كان لبيان حال المصنّفين بما ذكر من النّعوت فيما سيأتي بقضية كلمة إذا ما لكنه قد أخرج مخرج الجواب عن حال الماضين لإثبات الحكم في حقهم في ضمن التّشريع الكليّ »[280].

ثالثًا: سياق شرط (إنْ):

(إنْ) الشَّرطيّة هي أمّ الجزاء؛ لأنّها «على حال واحدة أبداً لا تفارق المجازاة»[281]، وفضلًا عن التعليق فإنّها تفيد الشّكّ وعدم الجزم بوقوع الشّرط[282]، وقد تفيد معاني أخر[283]، وسياقها من السّياقات اللّغويّة التي توجّه الدّلالة الزّمنيّة للفعل الماضي إلى الاستقبال [284]، كما في قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ ۞ وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا ۖ وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مَعَكُمْ ۖ لَئِنْ أَقَمْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَيْتُمُ ٱلزَّكَوٰةَ وَءَامَنتُم بِرُسُلِى وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ [المائدة: 12]، حيث توجّهت الدّلالة الزّمنيّة للفعل الماضي ﴿أَقَمْتُمُ﴾ إلى المستقبل؛ لأنّ شرط (إنْ) يجعل الدّلالة الزمنيّة للفعل الماضي مستقبلًا.

ونلحظ هنا أنّ السّياق اللّغويّ (إن) الشّرطيّة ليس السّياق الوحيد الذي أسهم في توجيه دلالته الزّمنيّة إلى المستقبل فـ(لام) القسم كذلك سياق لغويّ يوجّه الدّلالة الزّمنيّة للفعل الماضي ﴿أَقَمْتُمُ﴾ إلى المستقبل، وقد اندرجت كلًّا من (إن) الشّرطيّة

---

280 – تفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 3/ 77.

281 – الكتاب، سيبويه، 3/ 63.

282 – ينظر: مفتاح العلوم، السّكّاكيّ، ص 346. ومعجم البلاغة، طبانة، ص 51.

283 – كما سيتّضح من الأمثلة اللاحقة.

284 – ينظر: مفتاح العلوم، السّكّاكيّ، ص 346.

و(لام) القسم في سياق مقامي تمثّل في الوعد، وسياق الوعد يوجّه الدّلالة الزّمنيّة للأفعال إلى المستقبل.

إنّ ما قيل في الفعل الماضي﴿أَقَمْتُمُ﴾ ينسحب على الأفعال الماضية ﴿وَءَاتَيْتُمُ﴾، ﴿وَءَامَنتُم﴾، ﴿وَعَزَّرْتُمُوهُمْ﴾، ﴿أَقَمْتُمُ﴾، ﴿وَأَقْرَضْتُمُ﴾؛ لأنّها عطفت جميعها عليه.

وفي قوله – سبحانه وتعالى –:﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ۚ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ۗ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٧﴾﴾ [المائدة: 17].

لقد قُدِّم الجزاء على الشّرط في هذه الآية الكريمة والتقدير: إنْ أراد الله – سبحانه وتعالى– «أنْ يهلك المسيح ابن مريم وأمّه ومن في الأرض جميعًا فمن الذي يقدر على أن يدفعه عن مراده ومقدوره »[285].

ولكي تحدّد الجهة الزّمنيّة للفعل الماضي ﴿أَرَادَ﴾ الذي وقع شرط (إن) في الآية الكريمة بالعموم الزّمنيّ يجب أنْ ننظر في سياقاتها التي تجمّعت في الآية الكريمة.

لا يمكن أن يكون سياق (إن) هو الموجّه لها فهو «مستعمل في مجرّد التّعليق من غير دلالة على الاستقبال»[286]؛ لأنّ الإهلاك بالنّسبة لأمّ المسيح – عليهما السّلام– قد وقع بلا خلاف، وإهلاك المسيح – عليه السّلام– «أي: موته واقع عند المجادلين بهذا الكلام، فينبغي إرخاءُ العنان لهم في ذلك لإقامة الحجّة، وهو – أيضاً– واقع في قول عند جمع من علماء الإسلام الّذين قالوا: إنّ الله أماته ورفعه دون أن يُمكَّن اليهودُ منه، ... وعليه فليس في تعليق هذا الشّرط إشعار

---

285 – التّفسير الوسيط، طنطاوي، 4/ 93.

286 – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 6/ 154.

بالاستقبال»[287]، وأمّا الإهلاك بالنّسبة لمن في الأرض جميعًا فبعضه قد وقع وبعضه سيقع، وعطف ﴿ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعًا ﴾ على ﴿ ٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَأُمَّهُۥ ﴾ « من باب عطف العام على الخاص؛ ليكونا قد ذُكرَا مرّتين، مرّة بالنّص عليهما، ومرّة بالاندراج في العام، وذلك على سبيل التّوكيد والمبالغة في تعلّق نفاذ الإرادة فيهما»[288].

إنّ إسناد الفعل الماضي ﴿أَرَادَ ﴾ إلى الذّات الإلهيّة وتوزّع مفاعيل الفعل ﴿يُهۡلِكَ ﴾ على عموم الزّمن يجعل من الدّلالة الزّمنيّة للفعل الماضي ﴿أَرَادَ ﴾ تتّجه إلى عموم الزّمن، « والحاصل أنّ استعمال هذا الشّرط من غرائب استعمال الشّروط في العربية، ومرجعه إلى استعمال صيغة الشّرط في معنى حقيقيّ ومعنى مجازيّ تغليباً للمعنى الحقيقي؛ لأنّ ﴿ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعًا ﴾ يعمّ الجميع وهو الأكثر، ولم يعطه المفسّرون حقّه من البيان، وقد هلكت مريم أمّ المسيح – عليهما السلام– في زمن غير مضبوط بعد رفع المسيح»[289].

ومن المواضع التي اندرج فيها سياق شرط (إن) قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ فَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل رَّبُّكُمۡ ذُو رَحۡمَةٖ وَٰسِعَةٖ وَلَا يُرَدُّ بَأۡسُهُۥ عَنِ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ١٤٧ ﴾ [الأنعام: 147]، حيث نجد أنّ الدّلالة الزّمنيّة للفعل الماضي ﴿ كَذَّبُوكَ ﴾ تتّجه إلى الاستمرار الزّمنيّ؛ فقوله – عزّ وجلّ–: ﴿ فَقُل رَّبُّكُمۡ ذُو رَحۡمَةٖ وَٰسِعَةٖ ﴾ تنبيه للمشركين المكذبين بالدّعوة الإسلاميّة بأنّ «تأخير العذاب عنهم هو إمهال داخل في رحمة الله رحمة مؤقّتة، لعلّهم يسلمون، وعليه يكون معنى فعل: ﴿ كَذَّبُوكَ ﴾ الاستمرار، أي إن استمرّوا على التّكذيب بعد هذه الحجج»[290].

---

[287] – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 6/ 154.

[288] – التّفسير الوسيط، طنطاوي، 4/ 94.

[289] – تفسير التّحرير والتّنوير ، ابن عاشور، 6/ 155.

[290] – السّابق، 145/8.

وننتقل إلى موضع آخر لسياق شرط (إنْ) قد استخدم فيه الفعلان الماضيان ﴿جَآءُوكَ﴾، و﴿حَكَمْتَ﴾، قال – سبحانه وتعالى–:﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحْتِۚ فَإِن جَآءُوكَ فَٱحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْۖ وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيْـًٔاۖ وَإِنْ حَكَمْتَ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٤٢﴾﴾ [المائدة: 42]، واتّجهت دلالتهما الزّمنيّة بفعله إلى الاستقبال، وذلك بالتّضافر مع السّياق الخارجيّ سياق الإخبار عن غيب المستقبل، حيث رأى بعض المفسّرين أنّ «ظاهر الشرط يقتضي أنّ الله أعلم رسوله باختلافهم في حكم حدّ الزّنا، وبعزمهم على تحكيمه قبل أن يصل إليه المستفتون»[291].

وقد أضافت (إنْ) على السّياق معاني أخرى، فهي في قوله – تعالى–: ﴿فَإِن جَآءُوكَ فَٱحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْۖ﴾ ليست للشكّ؛ لأنّهم قد جاءوا إلى الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم–، بل هي «للإيذان بأنّهم كانوا متردّدين في التّحاكم إليه – صلّى الله عليه وسلّم – وأنّهم ما ذهبوا إليه ظنًّا منهم بأنّه سيحكم فيهم بما يتّفق مع أهوائهم، فلمّا حكم فيهم بما هو الحقّ كبتوا وندموا على مجيئهم إليه»[292].

وهي في قوله – عزّ وجلّ–: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِۚ﴾ « للإشارة إلى أنّه – صلّى الله عليه وسلّم– ليس حريصاً على الحكم بينهم بل هو زاهد فيه؛ لأنّهم ليسوا طلّاب حق وإنصاف بل هم يريدون الحكم كما يهوون ويشتهون، والدّليل على ذلك أنّ التّوراة التي بين أيديهم فيها حكم الله، إلّا أنّهم جاءوا إلى رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم– مؤمّلين أن يقضي بينهم بغير ما أنزل الله، فيشيعوا ذلك بين النّاس، ويعلنوا عدم صدقه في نبوّته، فلمّا حكم بما أنزل الله خاب أملهم وانقلبوا صاغرين»[293].

---

[291] – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 6/ 202.

[292] – التّفسير الوسيط، طنطاوي، 4/ 159.

[293] – السّابق، الصّفحة نفسها.

بينما في قوله – سبحانه وتعالى-:﴿ قُلْ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥﴾ ﴾ [الأنعام: 15] جاء شرط (إنْ) في سياق الحوار الدّعويّ بين الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم- وبين المشركين، وهو سياق يوجّه الدّلالة الزّمنيّة للفعل الماضي إلى الاستمرار، حيث يستمرّ باستمرار محاورة المنكرين ودعوتهم إلى الإسلام، ولكن الفعل الماضي ﴿عَصَيْتُ ﴾جاء في« شرط معترض لا موضع له من الإعراب كالاعتراض بالقسم، وقيل: هو في موضع نصب على الحال كأنّه قيل: إنّي أخاف عاصياً ربي»[294]، وكلا الاحتمالين لا ينفي أنّ الفعل﴿عَصَيْتُ ﴾ يحكي حقيقة ثابتة في حقّه – صلّى الله عليه وسلّم-، وهو أمر يوجّه الدّلالة الزّمنيّة للفعل ﴿عَصَيْتُ ﴾إلى العموم الزّمنيّ، فالعصيان مُنتفٍ عن الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم-، « والخوف ليس بحاصل لعصمته بل هو معلّق بشرط هو ممتنع في حقّه – صلّى الله عليه وسلّم- ... ولذلك جاء بصيغة الماضي»[295].

وفي مجيء الفعل ﴿عَصَيْتُ ﴾ بصيغة الماضي – أيضًا- مع اقترانها بـ(إنْ) التي تفيد الشّك إبراز لحدث العصيان « في صورة الحاصل على سبيل الفرض، ويؤول المعنى في الآخرة إلى تخويفهم على صدور ذلك الفعل منهم »[296].

وفي الكلام مبالغة في قطع أطماع الكفار المشركين في حدوث العصيان من قبل الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم- وتعريض بأنّهم عصاة مستحقون للعذاب[297]، «فليس في الكلام دلالة على أنّه -عليه الصّلاة والسّلام- يخاف على نفسه المقدّسة الكفر والمعصية مع أنه ليس كذلك لعصمته – صلّى الله عليه وسلّم-»[298].

---

294 – تفسير البحر المحيط، أبو حيّان، 91/4.

295 – السّابق، الصّفحة نفسها.

296 – روح المعاني، الألوسيّ، 106/4.

297 – ينظر: السّابق، الصّفحة نفسها.

298 – السّابق، الصّفحة نفسها.

وجاءت (إنْ) الشّرطيّة الدّالة على الاستقبال في بعض مواضعها مقترنة بـ(كان) التي تدلّ على المضيّ، كما في قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ ﴾ [المائدة: 116].

إنّ شرط (إنْ) يقلب الزّمن الماضي إلى المستقبل بما في ذلك زمن الفعل الماضي (كان) التي اعتبرها النّحاة والمفسّرون في هذا السّياق ماضية اللّفظ مستقبلة المعنى[299]، وصاروا يبحثون عن تأويل يجعل من الدّلالة الزّمنيّة لقوله – تعالى– :﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ ﴾ تتّجه إلى المستقبل، فقدروا الكلام بـ« إن يثبت أنّي قلته فقد تبيّن وظهر أنّ علمك متعلّق به لأنّه يستحيل وقوع شيء لم يتعلّق علم الله به، فحيث لم يتعلّق علمه بما قال فلم يحصل ذلك منه لأنّه لا يقع شيء في ملكه وهو غير عالم به»[300]، ولكنّ السّياق الخارجيّ يأبى ذلك؛ فقد جاءت (كان) في جواب نبيّ الله عيسى – عليه السّلام– عن قوله – سبحانه وتعالى– له: ﴿ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾، إنّ هذا السؤال من قبل الله – سبحانه وتعالى– سؤال عن حدث، وجوابه يتحدّث عن أمور في الماضي، ولا جرم أنّ سياق الحديث عن أمور مضت يجعل الدّلالة الزّمنيّة للفعل الماضي (كان) تبقى على مضيّها.

وفي موضع آخر لاقتران (إن) الشرطيّة مع (كان) تردّدت التّأويلات بين المفسّرين على إبقاء زمن (كان) ماضيًا وتغيّره مستقبلاً، وذلك في قوله – سبحانه وتعالى–:﴿ وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ۚ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٣٥﴾ ﴾ [الأنعام: 35].

---

[299] – ينظر: التّبيان في إعراب القرآن (يعرض لأهم وجوه القراءات ويعرب جميع آي القرآن)، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ (616 هـ)، د. ط، 1421هـ – 2001م، دار الفكر، بيروت – لبنان، 1/ 355. والدّرّ المصون، السّمين الحلبيّ، 2/ 656.

[300] – حاشية الصّاوي، الصّاوي، 1/ 297 – 298.

تأوّلوا معنى الاستقبال لـ(كان) على تقدير « وإن يتبيّن كبر إعراضهم، والتّبيّن مستقبل والاستطاعة مستقبلة، فصار عطف مستقبل على مستقبل، وهو التّبيّن»[301]، وأمّا إبقاؤها على المضيّ فلأنّ «(كان) لقوّة دلالتها على المضيّ لا تقلبه (إن) للاستقبال بخلاف سائر الأفعال»[302]، وفي كلا التّأويلين غفلوا عن السّياق الخارجيّ، فالآية الكريمة تتحدّث عن وصف شعور النّبيّ – صلّى الله عليه وسلّم– إزاء إعراض المشركين عن الاستجابة لدعوته إيّاهم لعبادة الله وحده، وهذا الشّعور يتجدّد ويستمرّ بتجدّد عنادهم واستمرار إعراضهم، وبناء على السياق الخارجيّ اتّجهت الدّلالة الزّمنيّة للفعل الماضي (كان) إلى العموم الزّمنيّ.

رابعًا: سياق شرط (مَنْ):

سياق شرط (مَنْ) سياق لغويّ يوجّه الدّلالة الزّمنيّة إلى العموم، وذلك إذا جاء في سياق مقاميّ له نفس التّوجيه الدّلاليّ، كأن يكون سياق حكم عام، أمّا إذا جاء في سياقات خارجيّة لها دلالات زمنيّة أخرى فإنّ دلالة السياق الخارجيّ يؤثّر في توجيه الدّلالة الزمنيّة للأفعال بحسبها.

فنجدها في سياق حكم شرعيّ، وهو سياق يوجّه الدّلالة الزّمنيّة للأفعال إلى الاستمرار، كما في قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ أَوۡ كَفَّٰرَةٞ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوۡ عَدۡلُ ذَٰلِكَ صِيَامٗا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمۡرِهِۦۗ عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَۚ وَمَنۡ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٞ ذُو ٱنتِقَامٖ ﴿٩٥﴾ ﴾ [المائدة: 95].

هذه الآية الكريمة تُبيّن حكم قتل الصّيد أثناء الإحرام، وقد توجّهت الدّلالة الزمنيّة للفعل الماضي﴿ قَتَلَهُۥ ﴾ فيها إلى الاستمرار، وأفادت (مَنْ) الشرطيّة تعلّق حدوث الجزاء بالفعل، أي جزاء قتل الصّيد أثناء الإحرام بحدوثه.

---

[301] – النّهر المادّ، أبو حيان، 2/ 386.

[302] – حاشية الشّهاب، الشّهاب، 4/ 80.

وفي بعض الأحيان يوجّه السّياق المقاميّ الذي احتوى (من) الشّرطيّة الدّلالة الزّمنيّة للفعل الماضي إلى المستقبل كما في قوله – سبحانه وتعالى– عن بني إسرائيل: ﴿ ۞ وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا ۖ وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مَعَكُمْ ۖ لَئِنْ أَقَمْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَيْتُمُ ٱلزَّكَوٰةَ وَءَامَنتُم بِرُسُلِى وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ فَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿١٢﴾ ﴾ [المائدة: 12].

فالدّلالة الزّمنية للفعلين الماضيين ﴿ كَفَرَ ﴾، ﴿ ضَلَّ ﴾، لم تكتسب دلالة العموم الزّمنيّ مِن (منْ) الشرطية؛ لأنّ سياق الوعد والوعيد الذي جاءت فيه كان أقوى منها في توجيه دلالتهما الزّمنيّة إلى المستقبل.

وقد تأتي (من) الشّرطيّة في سياق حكم عام في قصص القرآن الكريم من خلال سرد قصّة من قصص السّابقين، وهذا لا يعني أن زمن الفعل يقتصر على الماضي فقط، بل نجده يتّجه إلى الزّمن العام بتأثير سياق الحكم العام، كما في قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ ۛ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ۚ وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِى ٱلْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾ [المائدة: 32] .

إنّ الدّلالة الزّمنيّة للفعلين الماضيين ﴿ قَتَلَ ﴾، و﴿ أَحْيَاهَا ﴾ اتجهت إلى العموم الزّمنيّ بتأثير سياق الحكم العام، وهو سياق مقاميّ يتّفق مع سياق شرط (منْ) في توجيه الدّلالة الزّمنيّة للفعل إلى الزّمن العام، وقد تكرّر ذلك في السّورتيْن الكريمتيْن، قال – سبحانه وتعالى–: ﴿ وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ ۖ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۖ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥٤﴾ ﴾ [الأنعام: 54].

فـنحن نجـد أنّ الدّلالــة الزّمنيّــة للأفعــال الماضــية ﴿عَمِلَ﴾، و﴿تَابَ﴾، و﴿وَأَصْلَحَ﴾ اتجّهت إلـى العموم الزّمنـيّ بفعل السّياق الخارجيّ، وهو الحكم العام، وهو لا يتنافى مع السّياق اللّغويّ (منْ) الشّرطيّة الذي هو شرطها.

وقد شكّل الفعل ﴿تَابَ﴾ ترتيبًا زمنيًّا مـع الفعل الماضـيالذي عُطف عليه ﴿وَأَصْلَحَ﴾؛ فالفعل ﴿تَابَ﴾ «إشارة إلـى النّدم علـى الماضـي، وقولـه: ﴿وَأَصْلَحَ﴾ إشارة إلـى كونـه آتيًا بالأعمـال الصّـالحة فـي الزّمـان المستقبل»[303]، ولا يعنـي ذلك دلالة عدم دلالتهما على الزّمنيّة على العموم، لأنّ الإشارة إلى الماضي التي حملها الفعل﴿تَابَ﴾ تعني أسبقيّة حدوث التّوبة على العمل الصّالح في كلّ زمان، وكذلك الأمر مـع هذين الفعلين ﴿تَابَ﴾، ﴿وَأَصْلَحَ﴾في الآيـة الكريمـة:﴿ فَمَن تَابَ مِنۢ بَعْدِ ظُلْمِهِۦ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٩﴾ ﴾ [المائدة: 39].

لقد تكرّر وقوع الفعل الماضـي شرطًا لـ(منْ) في السّورتين الكريمتين ضمن السّياق الخارجيّ الحكم العام، نحو في قولـه – عزّ وجلّ–:﴿ قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْۖ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦۖ وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَآۚ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ ﴿١٠٤﴾ ﴾ [الأنعـام: 104]، وقولـه – سبحانه وتعالى–:﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَاۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١٦٠﴾ ﴾ [الأنعام: 160].

حيث اتّجهت الدّلالة الزّمنيّة للأفعال الماضية﴿أَبْصَرَ﴾، ﴿عَمِىَ﴾، ﴿جَآءَ﴾ الذي تكرّر مرتين في الآيـة الثّانيـة، إلـى العموم الزّمنـي؛ حيث مثّلت شرط (منْ) في سياق حكم عام.

---

303 – التفسير الكبير، الرّازي، 6/13.

خامسًا: سياق الإسناد:

الإسناد هو ضمّ مسند إلى مسند إليه على وجه يفيد أنّ مفهوم أحدهما ثابت لمفهوم الآخر أو منفيّ عنه[304]، وبه تكوّنت الجملة العربيّة، والمسند في الجملة الفعليّة هو الفعل، يسند إلى فاعله، وقد مثّل الفاعل دورًا بارزًا في توجيه زمن الفعل، كإسناد الفعل إلى الله – سبحانه وتعالى–، فتتوجّه الدّلالة الزّمنيّة للفعل بسبب هذا الإسناد إلى العموم الزّمنيّ؛ لأنّ أفعال الله – سبحانه وتعالى– لا يمكن أن تقتصر على زمن دون آخر؛ إذ لا يمكن أن يحيط بها زمان أو مكان؛ لذا فإنّ إسناد الأفعال إلى الذّات الإلهية سياق لغويّ يوجه دلالتها الزّمنيّة إلى عموم الزّمن، ولكن ذلك ينطبق على الأفعال التي لها طرف واحد هو الباري – عزّ وجلّ–، أمّا إذا كانت مسندة إلى الله – سبحانه وتعالى– ولها أكثر من طرف فلا إشكال في اقتصارها على زمن معيّن باعتبار الطرف الثاني، وقد تحتمل العموم الزّمنيّ بحسبه – أيضًا–.

ومن الأفعال التي أُسندت إلى الذّات الإلهيّة ولها طرف واحد هو الباري – عزّ وجلّ– الفعل الماضي﴿ وَجَعَلَ ﴾ في قوله – سبحانه وتعالى–:﴿ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴿٩٦﴾ ﴾ [الأنعام: 96]، وهو ليس في معنى المضيّ «فلا يقصد في مثله زمانًا دون زمان بل الأولى حمل قراءة جعل على المعنى الاستمراري إذ هذا الجعل مستمرّ في الأزمنة المختلفة»[305]، أي: أنّ دلالته الزّمنيّة تعمّ جميع الأزمنة.

وكذلك الفعل ﴿ أَنزَلْنَاهُ ﴾ في قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ وَهَٰذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا ۚ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۖ وَهُمْ

---

[304] – ينظر: معجم البلاغة، طبانة، ص 285. وعلم المعاني (دراسة وتحليل)، د. كريمة محمود أبو زيد، الطّبعة الأولى، 1408هـ – 1988م، مكتبة وهبة، القاهرة، ص 38 .

[305] – حاشية القونوي، عصام الدّين إسماعيل بن محمّد الحنفيّ (1195هـ)، على تفسير الإمام البيضاويّ، ناصر الدّين عبد الله بن عمر بن محمّد الشّيرازيّ (685هـ)، ومعه حاشية ابن التّمجيد مصلح الدّين مصطفى بن إبراهيم الرّومي الحنفيّ (880هـ)، ضبطه وصحّحه وخرّج آياته: عبد الله محمود محمّد عمر، الطّبعة الأولى، 1422هـ – 2001م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 204/8.

﴿عَلَىٰ صَلَاتِهِمۡ يُحَافِظُونَ ٩٢﴾ [الأنعام: 92] اتّجهت دلالته الزّمنيّة إلى عموم الزّمن؛ لأنّه أسند إلى الذّات الإلهية وارتبط بحدث مستمرّ ومتجدّد، فإنزال الكتاب عند نزول الآية الكريمة لم ينتهِ فمنه ما نزل، ومنه ما ينزل، ومنه ما سينزل في المستقبل، كما أنّ الفعل ﴿أَنزَلۡنَٰهُ﴾تصدر جملة هي صفة للقرآن الكريم تلاها وصفان كانا اسمين وذلك لأنّ الإنزال يتجدّد وقتًا بعد وقت، ووقعت الصّفة الثّانية اسمًا، وكذلك الثّالثة، للدّلالة على الثّبوت والاستمرار، وديمومة البركة.[306]

وفي بعض الآيات نجد أنّ الفعل الماضي جاء مُسندًا إلى الذّات الإلهيّة وله أكثر من طرف، كما في قوله – سبحانه وتعالى-:﴿ وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ يَٰقَوۡمِ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ جَعَلَ فِيكُمۡ أَنۢبِيَآءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكٗا وَءَاتَىٰكُم مَّا لَمۡ يُؤۡتِ أَحَدٗا مِّنَ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٠﴾ [المائدة: 20].

ورد في الآية الكريمة الفعل الماضي ﴿جَعَلَ﴾في سياق حديث على لسان النبيّ موسى – عليه السّلام– إلى قومه، وذلك من الإخبار عن قصص السّابقين، ولكنّ هذا السّياق الإخباريّ لم يجعل الدّلالة الزّمنيّة لهذا الفعل تتّجه إلى المضيّ؛ فقد تأثّرت دلالته الزّمنيّة بحسب المقصود من مفعوله ﴿أَنۢبِيَآءَ﴾، حيث قُصد به « من تقدم ومن تأخر ولم يبعث من أمّة من الأمم ما بعث من بني إسرائيل من الأنبياء – عليهم الصّلاة والسّلام–»[307] ممّا جعل دلالته الزّمنيّة تتّجه إلى العموم الزّمنيّ، فـ«لا يراد بها حقيقة الماضي بالفعل، إذ بعضهم كان قد ظهر عند خطاب موسى إياهم، وبعضهم لم يخلق بل أخبر أنه سيكون فيهم»[308].

---

306 – ينظر: الدّرّ المصون، السّمين الحلبيّ، 120/3. والتّفسير الوسيط، طنطاوي، 128/5. وإعراب القرآن وبيانه، الدّرويش، 409/2.

307 – روح المعاني، الألوسي، 3/ 276.

308 – تفسير البحر المحيط، أبو حيان، 3/ 468.

سادسًا: سياق ألفاظ الزّمان:

إنّ التّقيّد بألفاظ الزّمان في الجملة يُحدّد الدّلالة الزّمنيّة للفعل، ففي قوله – تعالى–:﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَهُمۡ فَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغۡرَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ وَسَوۡفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ ١٤ ﴾ [المائدة: 14] شكّل الظرف (يوم القيامة) في شبه الجملة ﴿إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾ بُعدًا زمنيًّا استمراريًّا للفعل ﴿ فَأَغۡرَيۡنَا ﴾ يستمرّ إلى يوم القيامة؛ أي: أنّهم يتعادون ويتباغضون إلى يوم القيامة، حسب ما توجبه أهواؤهم المختلفة وآراؤهم الزائغة التي تؤدّي إلى التفرق إلى الفرق الثلاث، فضمير بينهم لهم خاصة، وقد يكون لهم ولليهود؛ أي أغرينا العداوة والبغضاء بين اليهود والنصارى [309].

وبالنّظر في مادة الفعل ﴿ فَأَغۡرَيۡنَا ﴾ التي هي من غرى بالشّيء إذا لصق به[310]، يُقال: غروتُ الجلدَ إذا ألصقته بالغراء، ومنه الغراء؛ أي: ألصقنا العداوة والبغضاء بهم، يقال: أغرى فلان بفلان إذا ولع به كأنه ألصق به[311]، نجد أن فيه «كناية عن إيقاع العداوة بينهم، والتّعبير بالإغراء أبلغ كأنّ العداوة لاصقة بهم كالغراء اللّاصق بالجلد»[312].

كما أنّ فيه تصويرًا جماليًّا بلاغيًّا؛ إذ إنّ فيه «استعارة تصريحيّة تبعيّة»[313].

---

309 – ينظر: التّفسير الكبير، الرّازي، 11/ 149. وتفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 3/ 17.

310 – ينظر: لسان العرب، ابن منظور، 36/ 3250.

311 – ينظر: التّفسير الكبير، الرّازي، 11/ 149. وتفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 3/ 17. وحاشية الصّاوي، الصّاوي، 1/ 258.

312 – حاشية الصّاوي، الصّاوي، 1/ 258.

313 – من الوجهة الأدبيّة في دراسة القرآن الكريم، د.السّيّد تقيّ الدّين، د. ط، 1995م، دار نهضة مصر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، 6/ 33.

سابعًا: سياق صلة الموصول:

سياق صلة الموصول هو من أبواب تعريف المسند إليه، يُعدل عن التّصريح إليه متى أمكن إحضاره في ذهن السّامع، واتّصل بإحضاره بهذا الوجه غرض[314]، كزيادة التّقرير أو توجيه الذّهن لما سيرد عليه، أو بناء الخبر عليه تعظيمًا أو تعليلًا[315]، وقد جاء الفعل الماضي في العديد من الآيات في السّورتين الكريمتين واقعًا صلة لاسمٍ موصول، وغلب ذلك عندما يكون السياق القرآني سياق وصفٍ بالإيمان أو الكفر أو غيره، كما في قوله – تعالى-: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾ ﴾ [المائدة: 55]، لم يُقصد هنا أنهم آمنوا فيما مضى من الزّمن ثمّ انقطع ذلك الإيمان؛ لأنّهم مستمرّون على الإيمان الذي اتّصفوا به.

نلحظ أنّ السياق وجه الدّلالة الزّمنيّة للفعل الماضي ﴿ءَامَنُوا۟﴾ هنا إلى دلالة وُضع لها الفعل المضارع في الأصل وهي دلالة التّجدّد والاستمرار إلا أنّ الاختيار الأنسب هو الذي جاء في الآية الكريمة؛ وذلك راجعٌ «إلى أنّ المضارع لو عُبّر به لأفاد تجدّد الإيمان وتكرّر أحداثه بإيجاد الأعمال المؤدّية إلى الدّخول فيه، أو بإيجاد الأعمال المؤدّية إلى زيادته، وليس هذا هو المراد هنا؛ إذ المراد هو الذين تحقّق فيهم صفة الإيمان والثّبوت عليه بدليل أنّه يدخل فيه من يأتي من المؤمنين بعد نزول الآية إلى يوم القيامة»[316]، فالوصف الذي دلّ عليه الفعل ﴿ءَامَنُوا۟﴾ هنا يدخُل تحته «عموم من آمن من مضى منهم ومن بقي»[317].

---

314 – ينظر: مفتاح العلوم، السّكّاكيّ، ص 273.

315 – ينظر: الفوائد الغياثيّة في علوم البلاغة، عضد الدّين الإيجي (608 – 756هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: عاشق حُسين، الطّبعة الأولى، 1412هـ – 1991م، دار الكتاب المصري، القاهرة، ص 118 – 119.

316 – بلاغة القرآن الكريم، العمري، ص 292.

317 – تفسير البحر المحيط، أبو حيان، 3/ 525.

وشبيه بما سبق الفعل الماضي ﴿كَفَرُواْ﴾ في الآية الكريمة: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ ١﴾ [الأنعام:1]، فليس المراد من الفعل الماضي ﴿كَفَرُواْ﴾ أنّهم كفروا في الماضي ثم انقطع ذلك الكفر بإحداثهم غيره، إنّما المراد الذين كفروا فاتّصفوا به وأصبحوا من أهله[318].

فكان توجيه سياق صلة الموصول المتعاضد مع السّياق الخارجيّ الذي تمثّل في الوصف للفعل الماضي ﴿كَفَرُواْ﴾ في هذه الآية الكريمة « الظّاهر فيه العموم، فيندرج فيه عبدة الأصنام، وأهل الكتاب، عبدت النّصارى المسيح، واليهود عُزيرًا، واتّخذوا أحبارهم أربابًا من دون الله، والمجوس عبدوا النّار، والمناويّة عبدوا النّور»[319].

وعند خطاب الله – سبحانه وتعالى– للمؤمنين متوجّهًا إليهم بالشّرائع والأحكام نجد الآيات القرآنيّة الواقعة في هذا السّياق المقاميّ قد تصدّرت بأسلوب النّداء ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [المائدة: 1] ، وقد تكرّر هذا الأسلوب في سورة المائدة ست عشرة مرّة، فكان هذا الأسلوب سمة بارزة لسورة المائدة بحكم أنها سورة مدنيّة، بخلاف سورة الأنعام المكيّة التي لم يُذكر فيها هذا الأسلوب قط، ومواضع هذا الأسلوب في سورة المائدة هي:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ﴾ [المائدة: 1].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ وَلَا ٱلۡهَدۡيَ وَلَا ٱلۡقَلَٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّهِمۡ وَرِضۡوَٰنٗاۚ﴾ [المائدة: 2].

---

318 – ينظر: بلاغة القرآن الكريم، العمريّ، ص 291.

319 – تفسير البحر المحيط، أبو حيّان، 4/ 74.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾ [المائدة: 6].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلۡقِسۡطِۖ﴾ [المائدة: 8].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ هَمَّ قَوۡمٌ أَن يَبۡسُطُوٓاْ إِلَيۡكُمۡ أَيۡدِيَهُمۡ فَكَفَّ أَيۡدِيَهُمۡ عَنكُمۡۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ١١﴾[المائدة: 11] .

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ وَجَٰهِدُواْ فِي سَبِيلِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ٣٥﴾ [المائدة: 35].

﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ﴾ [المائدة: 51].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوۡمَةَ لَآئِمٖۚ ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ٥٤﴾[المائدة: 54].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمۡ هُزُوٗا وَلَعِبٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَٱلۡكُفَّارَ أَوۡلِيَآءَۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ٥٧﴾ [المائدة: 57].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ٨٧﴾ [المائدة: 87].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَٱجۡتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ٩٠﴾[المائدة: 90].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَيَبۡلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَيۡءٖ مِّنَ ٱلصَّيۡدِ تَنَالُهُۥٓ أَيۡدِيكُمۡ وَرِمَاحُكُمۡ لِيَعۡلَمَ ٱللَّهُ مَن يَخَافُهُۥ بِٱلۡغَيۡبِۚ فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٞ ٩٤﴾ [المائدة: 94].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ ﴾ [المائدة: 95].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ وَإِن تَسۡـَٔلُواْ عَنۡهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلۡقُرۡءَانُ تُبۡدَ لَكُمۡ عَفَا ٱللَّهُ عَنۡهَاۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٞ ١٠١ ﴾ [المائدة:101].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥ ﴾ [المائدة: 105].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ أَوۡ ءَاخَرَانِ مِنۡ غَيۡرِكُمۡ إِنۡ أَنتُمۡ ضَرَبۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَأَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةُ ٱلۡمَوۡتِۚ ﴾ [المائدة: 106].

وقد ورد هذا الأسلوب تسع وثمانون مرّة في القرآن الكريم، كلّها في سور مدنيّة: البقرة، آل عمران، النّساء، الأنفال، التّوبة، الحجّ، النّور، الأحزاب، محمّد، الحجرات، الحديد، المجادلة، الحشر، الممتحنة، الصّفّ، الجمعة، المنافقون، التّغابن، التّحريم.[320]

نلحظ في الآيات السّابقة أنّ المخاطب قد تعاضد مع كون المقام مقام تشريع في توجيه الدّلالة الزّمنيّة للفعل الماضي الواقع صلة موصول إلى الزّمن العام، فهو أحد أركان الخطاب، وتوجيه الخطاب إليه يؤثّر بشكل مباشر وواضح في توجيه الدّلالة الزّمنيّة للفعل، فمثلًا في قول المعلّم للتّلميذ: (يا من أجبتَ بسرعة تعال خذ جائزتك)، فالفعل (أجبت) هنا باقٍ على حاله من الدّلالة الزّمنيّة على المضيّ؛ وذلك لأنّ السّياق الخطابيّ توجّه من قبل المعلّم إلى تلميذ اتّصف بقيامه بفعل في الماضي الذي انقطع؛ أي: انتهى.

ولكن عندما يقول الواعظ للسّامعين: (يا من صليّتم الصّبح في جماعة أنتم مفلحون) لا يقصدُ هنا أنّ من قام بصلاة الصّبح في جماعة في الماضي مُفلِح ومن

320 – هذا الإحصاء قمت به من خلال البحث الإلكتروني في المصحف الشّريف.

يصلّيها الآن أو في المستقبل في جماعة ليس مُفلِحًا، وإنّما قصد أنّ كلّ من صلّى الصبح في جماعة في الماضي أو الآن أو في المستقبل هو مُفلِح.

وهكذا نجد أنّ اعتبار المخاطَب مهمّ في التأثير على وجهة الدّلالة الزمنيّة فـ«الخطاب في قوله – عزّ وجلّ–: ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ ﴾ [المائدة: 51] للمؤمنين جميعًا في كلّ زمان ومكان»[321]، حيث إنّ الحكم يعمّ «كافّة المؤمنين من المخلصين وغيرهم»[322] وكذلك الخطاب في قوله – تعالى–: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ ﴾ [المائدة: 95] « خطاب عامّ لكلّ مسلم ذكر أو أنثى»[323]؛ أي: شاملٌ لكل المؤمنين دون تميّزٍ بين واحدٍ دون آخر.

ربما يتوارد أنّ لكلّ آية سبب نزول، كسؤال صادر عن قوم معيّنين، أو حادثة ضمّت بعض الأفراد دون غيرهم من المؤمنين، وبالتّالي فإنّ التّخصيص يلغي توجيه السّياق لدلالة زمن الفعل الماضي (آمن) إلى الزمن العام، ولكنّ ذلك يعتبر قُصر نظر، « إذ العبرة بعموم اللّفظ لا بخصوص السّبب»[324]، كما في قوله – تعالى–: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ ﴾ [المائدة: 101]، ففي الآية الكريمة نهيٌ للمؤمنين « في كلّ زمان ومكان عن الخوض في الأسئلة عن أشياء يسوءهم الكشف عنها »[325]، وذلك بأن ضربت « لهم الأمثال بحال الذين من قبلهم ممن كانوا يشدّدون على أنفسهم بالأسئلة عن التّكاليف والأحكام، فلمّا كتبها الله عليهم كفروا بها ولم يؤدّوها، ولو سكتوا عن هذه الأسئلة التي لا فائدة من ورائها لكان خيرًا لهم وأقوم »[326].

---

321 – التّفسير الوسيط، طنطاويّ، 4/ 189.

322 – تفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 3/ 47.

323 – الجامع لأحكام القرآن، القرطبيّ، 6/ 195.

324 – التّفسير الوسيط، طنطاويّ، 4 / 189.

325 – السّابق، 4 / 312.

326 – السّابق، الصّفحة نفسها.

كما أنّه قد نجد خلافًا بين العلماء في تحديد المخاطَب في بعض الآيات التّشريعيّة، ويظلّ سياق التّشريع هو الفيصل في هذا الخلاف ممّا يوجب أنّ التّشريع يعمّ كافّة الأزمان؛ إذ إنّ دين الإسلام هو الدّين الخاتم لكلّ الأديان، قال – تعالى–: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: 3]؛ الأمر الذي يجعل الدّلالة الزّمنيّة للفعل الماضي ﴿ءَامَنُوٓا﴾ تتوجّه إلى العموم، فمن ذلك الخلاف ما ورد في قوله – تعالى–: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَوْفُوا﴾ [المائدة:1]، فالخلاف هنا بين أن يكون المخاطَبون هم المؤمنون أو أنّهم أهل الكتاب، ففي تفسير البحر المحيط جاء أنّ «الظّاهر أنّ النّداء لأمّة الرّسول المؤمنين، وقال ابن جريج: هم أهل الكتاب ... والظّاهر عموم المؤمنين في المخلص والمظهر»[327]، فالله – سبحانه وتعالى– يخاطب المؤمنين بالاسم الموصول دون الاسم الصّريح إذ لم يقل: يا أيّها المؤمنون، وهذا يدل على أن الإيمان ليس أمراً عابراً يمر بالإنسان فترة من الزّمن؛ ولكنّه يتجدّد بتجدّد الفعل حتى ينفذ المؤمن الأحكام التي جاء بها العقد الإيماني[328].

وقد ورد خلافٌ – أيضًا– في المخاطَب في قوله – تعالى–: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَيَبْلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلصَّيْدِ تَنَالُهُۥٓ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَخَافُهُۥ بِٱلْغَيْبِ﴾ [المائدة: 94] على قولين: أحدهما: أنّهم المحلّون، والثّاني: أنّهم المحرمون[329]، ولكنّ هذا الخلاف لا يُؤدّي إلى تغاير في الدّلالة الزّمنيّة بحسبه، فهو خلاف في الحكم أهو موجّه للمحلّين فقط أم للمُحرِمين فقط، « والصّحيح أنّ الخطاب في الآية لجميع النّاس مُحلّهم ومُحرمهم»[330]، أي: عمومهم، وهذا العموم في خطاب المؤمنين يمتدّ

---

327 – تفسير البحر المحيط، أبو حيّان، 3/ 428.

328 – ينظر: تفسير الشّعراوي، محمّد متولي الشّعراويّ، د. ط، د. ت، أخبار اليوم، قطاع الثّقافة، 5/ 2888.

329 – ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبيّ، 193/6.

330 – السّابق، 6/ 194.

إلى يوم القيامة[331]، فهذا التّعميم في توجيه الخطاب بالإضافة إلى كون الخطاب تشريعًا يضفي على الفعل الماضي ﴿ءَامَنُوٓاْ﴾ توجّهًا زمنيًّا نحو العموم الزّمنيّ.

ويبقى لاستخدام صفة الإيمان في صورة الماضي في هذا الخطاب الإلهيّ الموجّه لسائر المؤمنين وفي عموم الزمن جماليّة بلاغيّة تكمن في احتواء صيغة (فَعَلَ) على دلالة الثّبات والدّوام، وما يتصف به الفعل من الإحداث والإنشاء فـ« من اتّصف منهم بالإيمان الخالص بالمبدإ أو المعاد على الإطلاق سواء كان ذلك بطريق الثّبات والدّوام عليه كما هو شأن المخلصين أو بطريق إحداثه وإنشائه كما هو حال من عداهم من المنافقين وسائر الطّوائف، وفائدة التّعميم للمخلصين المبالغة في ترغيب الباقين في الإيمان ببيان أنّ تأخّرهم في الاتّصاف به غير مخلّ بكونهم أسوة لأولئك الأقدمين الأعلام»[332].

وبهذا نرى أن الخطاب بصفة الإيمان دون سائر الصّفات له ميزته في هذا المقام التّشريعيّ؛ حيث «وجّه – سبحانه – النّداء إليهم بصفة الإيمان لتحريك حرارة العقيدة في نفوسهم؛ حتّى يستجيبوا بسرعة ورغبة إلى ما كلّفوا به»[333]، من إيمان وتصديق وطاعة، أو زجر ونهي، أو فعل أمر من الفرائض والعبادات[334].

وقد استخدم السّياق القرآني الفعل الماضي صلة للموصول عند الحديث عن القرآن الكريم، الذي هو كلام الله – سبحانه وتعالى– المنزل، ووحيه الذي أوحاه إلى نبيّه محمّد – صلّى الله عليه وسلّم–، قال – تعالى–: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة: 44].

كانت هنا صلة الموصول ﴿أَنزَلَ﴾ فعلًا ماضيًا مع أنّ القرآن الكريم حينها لم يكن قد نزل كاملًا وانتهى نزوله، فقد تواتر في نزوله على مدى ثلاث وعشرين سنة،

---

331 – ينظر: المحرّر الوجيز، ابن عطيّة، 207/2.

332 – تفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 3/ 63.

333 – التّفسير الوسيط، طنطاوي، 4/ 308.

334 – ينظر: تفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 3/ 48. والتّفسير الوسيط، طنطاوي، 139/4، و189، و277.

لذا فإن صيغة الماضي هنا ليست على حقيقتها بل هي«صيغة عموم»[335]، والذي جعلها تتّخذ هذه الجهة بشكل بارز هو سياقها الدّاخليّ سياق صلة الموصل.

ويأتي الفعل الماضي ﴿أَنزَلَ﴾ في هذا السّياق في آية أخرى، قال – سبحانه وتعالى–: ﴿فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُۖ﴾ [المائدة: 48]، حيث « لم يقل – سبحانه –: فاحكم بينهم به، بل ترك الضمير وعبر بالموصول فقال: ﴿فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُۖ﴾ للتّنبيه على عليّة ما في حيّز الصّلة للحكم؛ لأنّ الموصول إذا كان في ضمن حكم تكون الصّلة هي علّة الحكم»[336].

وفي قوله – عزّ وجلّ–:﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٖ يَطۡعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً أَوۡ دَمٗا مَّسۡفُوحًا أَوۡ لَحۡمَ خِنزِيرٖ فَإِنَّهُۥ رِجۡسٌ أَوۡ فِسۡقًا أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦۚ فَمَنِ ٱضۡطُرَّ غَيۡرَ بَاغٖ وَلَا عَادٖ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ١٤٥﴾ [الأنعام: 145] جاء الفعل الماضي ﴿أُوحِيَ﴾ صلة موصول؛ لأنّ « الآية محكمة وأخبر فيها أنّه لم يجد فيما أوحي إليه إذ ذاك من القرآن سوى ما ذكر ... فجميع ما حرّم بالمدينة لم يكن إذ ذاك سبق منه وحي فيه بمكة فلا تعارض بين ما حرّم بالمدينة وبين ما أخبر أنّه أوحي إليه بمكّة تحريمه »[337]؛ وهو ما يجعل دلالته الزّمنيّة تتّجه إلى العموم الزّمنيّ.

والفعل الماضي ﴿جَرَحۡتُم﴾ في قوله – سبحانه وتعالى–:﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيۡلِ وَيَعۡلَمُ مَا جَرَحۡتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يَبۡعَثُكُمۡ فِيهِ لِيُقۡضَىٰٓ أَجَلٞ مُّسَمّٗىۖ ثُمَّ إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ٦٠﴾ [الأنعام: 60] اتجهت دلالته الزّمنيّة إلى عموم الزّمن؛ لأنه جاء في سياق يتحدّث عن حدث عام يتمثّل في شؤون الله – سبحانه في خلقه، وقد استخدمت فيه « صيغة الماضي للدّلالة على التّحقّق»[338].

---

335 – التفسير الكبير، الرّازي، 6/12.

336 – التّفسير الوسيط، طنطاوي، 181/4.

337 – تفسير البحر المحيط، أبو حيّان، 4/ 243 .

338 – تفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 3/ 144.

الفصل الثّالث

الدّلالة الزّمنيّة للأفعال المضارعة

ارتبط الفعل المضارع بصيغة (يَفْعَلُ)، وقد جاء في زمنه خمسة أقوال:

- الأوّل: أنّه لا يكون إلّا للحال؛ لأنّ المستقبل غير محقّق الوجود، فإذا قلت: (زيدٌ يقوم غدًا)، فمعناه ينوي أن يقوم غدًا.
- الثّاني: أنّه لا يكون إلا للمستقبل، وعليه الزّجّاج، وأنكر أن يكون للحال صيغة لقصره، فلا يسع العبارة؛ لأنّك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضيًا. وأجيب بأنّ مرادهم بالحال الماضي غير المنقطع، لا الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل.
- الثّالث: وهو رأي الجمهور وسيبويه، أنّه صالح لهما حقيقة فيكون مشتركًا بينهما؛ لأنّ إطلاقه على كلّ منهما لا يتوقّف على مسوّغ. وإنْ ركب بخلاف إطلاقه على الماضي، فإنّه مجاز، لتوقّفه على مسوّغ.
- الرّابع: أنّه حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال، وعليه الفارسيّ وابن أبي رُكب، وهو المختار عندي، بدليل حمله على الحال عند التّجرّد من القرائن، وهذا شأن الحقيقة، ودخول السّين عليه لإفادة الاستقبال، ولا تدخل العلامة إلّا على الفروع، كعلامات التّثنية والجمع، والتّأنيث.
- الخامس: عكسه، وعليه ابن طاهر، لأنّ أصل أحوال الفعل أن يكون منتظرًا، ثمّ حالًا، ثمّ ماضيًا، فالمستقبل فهو أحقّ بالمثال، ورُدّ بأنّه لا يلزم من سبق المعنى سبقيّة المثال[339].

ولذلك كان تحديد الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع وما تحمله من دلائل بلاغيّة يتوقّف على السّياق، الذي قد يخلّصه للحال، وقد يخلّصه للاستقبال، وقد يصرفه إلى المضيّ، وكلّ ذلك سيتضح من دراسة مواضع له من سورتي المائدة والأنعام، توزعت هذه المواضع بين السياقين الخارجيّ والدّاخليّ.

[339] – ينظر: ارتشاف الضّرب، أبو حيان التّوحيديّ، 4/ 2029 – 2030. وهمع الهوامع، السّيوطيّ، 1/ 31 – 32.

المبحث الأوّل: السّياق الخارجيّ

أوّلاً: سياق القصص وأخبار السّابقين

ثانيًا: سياق الإخبار عن غيب المستقبل

ثالثًا: سياق التّمنيّ

رابعًا: سياق التّعجيب

خامسًا: سياق الوصف

سادسًا: السّياق الاحتماليّ

أوّلاً: سياق القصص وأخبار السّابقين:

القصّة وأخبار السّابقين هي أحداث قد مضت وانتهت، والفعل الذي يناسبها في التّعبير عنها هو الفعل الماضي، أمّا وجود أفعال مضارعة في هذا السّياق فهو كسر للنّمط الطبيعيّ، ويحتاج إلى نظر وبحث، وهو أمر قد تكرّر في هذا السّياق، كما في قوله – تعالى–: ﴿ فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبۡحَثُ فِي ٱلۡأَرۡضِ لِيُرِيَهُۥ كَيۡفَ يُوَٰرِي سَوۡءَةَ أَخِيهِۚ قَالَ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ أَعَجَزۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِثۡلَ هَٰذَا ٱلۡغُرَابِ فَأُوَٰرِيَ سَوۡءَةَ أَخِيۖ فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ﴿٣١﴾ ﴾ [المائدة: 31].

هذه الآية الكريمة تحكي جانبًا من قصّة ابني آدم – عليه السّلام–، وتصوّر لنا الكيفيّة التي ظهر بها الغراب في القصّة، فقد ظهر في صورة المرشد لكيفيّة الدّفن، وكانت الأفعال التي أخبرت عن كيفيّة الدّفن مضارعة لا ماضية، وهي: ﴿يَبۡحَثُ ﴾، ﴿لِيُرِيَهُۥ ﴾، ﴿يُوَٰرِي ﴾، هذه الأفعال المضارعة وجّه سياق القصّ دلالتها الزّمنيّة إلى المضيّ، وفي نفس الوقت أعطته هي بعدًا بلاغيًّا ذا دلالات متنوّعة فالفعل ﴿يَبۡحَثُ ﴾ وهو بمعنى « ينبش التراب بمنقاره ورجليه بحيث يستخرجه من الأرض، ليعمل ما يشبه الحفرة »[340]، فعل مضارع فيه « إشارة إلى أن البحث قد مكث وقتًا، وكان مجال استمرار»[341]، ونلمس هذه الإشارة كذلك في الفعلين الآخرين ﴿لِيُرِيَهُۥ ﴾، و ﴿يُوَٰرِي ﴾.

وكسرُ نمط السّرد لأحداث ماضية باستخدام هذه الأفعال المضارعة فيه تحريك لذهن المتلقي وتصوير لتلك الحال الماضية.

---

340 – التّفسير الوسيط، طنطاوي، 123/4.

341 – السّابق، الصّفحة نفسها.

وفي قصة إبراهيم – عليه السّلام– التي وردت في سورة الأنعام جاء الفعل المضارع ﴿ نُرِيٓ ﴾ متأثرًا بسياقه ومؤثّرًا فيه، وذلك في قول الله – عزّ وجلّ–: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلۡمُوقِنِينَ ٧٥ ﴾[الأنعام: 75]، حيث اتّجهت دلالته الزّمنيّة إلى المضيّ بفعل هذا السّياق المقامي، سياق سرد قصة إبراهيم – عليه السّلام–؛ فهو حكاية للحال الماضية، واستحضار لصورتها[342]، وقد جيء به بصيغة المضارع «لاستحضار تلك الإراءة العجيبة»[343]، التي تتجدّد وتتكرّر بتجدّد رؤية إبراهيم – عليه السّلام– لآيات الله – سبحانه وتعالى– في ذلك الملكوت العظيم[344]، الذي «لا يتناهى وجه دلالته فلا يمكن الوقوف على ذلك إلا بالتّدريج وليس بشيء»[345]، حيث استمرّت الإراءة مع نبينا إبراهيم – عليه السّلام منذ طفولته حتى بلوغه ليكون عندها من الموقنين[346]، ولعلّ المقصود من الإراءة ليس مجرّد النّظر وإنّما التوصّل إلى معرفة جلال الله – سبحانه وتعالى– « ومعلوم أن مخلوقات الله وإن كانت متناهية في الذوات وفي الصفات، إلّا أنّ جهات دلالاتها على الذّوات والصّفات غير متناهية....وحصول المعلومات التي لا نهاية لها دفعة واحدة في عقول الخلق محال، فإذن لا طريق إلى تحصيل تلك المعارف إلّا بأن يحصل بعضها عقيب البعض لا إلى نهاية ولا إلى آخر في المستقبل»[347]، وعلى هذا

تكون الإراءة بصريّة استعيرت للمعرفة[348].

---

342 – ينظر: المحرّر الوجيز، ابن عطيّة، 311/2. والدّرّ المصون، السّمين الحلبيّ، 103/3. وتفسير البيضاوي، البيضاوي، 1/ 308.

343 – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 315/7.

344 – ينظر: التّفسير الوسيط، طنطاوي، 109/5.

345 – روح المعاني، الألوسي، 186/4.

346 – ينظر: التّفسير الكبير، الرازي، 35/13. ومن الوجهة الأدبيّة ، السيّد تقيّ الدّين، 237/6.

347 – التّفسير الكبير، الرازي، 35/13.

348 – ينظر: تفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 152/3. وروح المعاني، الألوسي، 186/4.

وقد أتى الفعل المضارع في سياق الحديث عن الماضي في صورة استفهام عنه، كما في قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَقُصُّونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِي وَيُنذِرُونَكُمۡ لِقَآءَ يَوۡمِكُمۡ هَٰذَاۚ قَالُواْ شَهِدۡنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَاۖ وَغَرَّتۡهُمُ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا وَشَهِدُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَنَّهُمۡ كَانُواْ كَٰفِرِينَ ١٣٠ ﴾ [الأنعام: 130].

إنّ هذه الآية الكريمة تسرد مشهدًا من مشاهد يوم القيامة، حيث الحساب والجزاء، جاءت فيه الأفعال المضارعة: ﴿ يَأۡتِكُمۡ ﴾،﴿ يَقُصُّونَ ﴾،﴿ وَيُنذِرُونَكُمۡ ﴾ في سياق سؤال عن أحداث ماضية؛ فتوجّهت دلالتها الزّمنيّة إلى المضيّ.

ومن ذلك قوله – عزّ وجلّ–: ﴿ إِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ٱذۡكُرۡ نِعۡمَتِي عَلَيۡكَ وَعَلَىٰ وَٰلِدَتِكَ إِذۡ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلۡقُدُسِ تُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلۡمَهۡدِ وَكَهۡلٗاۖ وَإِذۡ عَلَّمۡتُكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَۖ وَإِذۡ تَخۡلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ بِإِذۡنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيۡرَۢا بِإِذۡنِيۖ وَتُبۡرِئُ ٱلۡأَكۡمَهَ وَٱلۡأَبۡرَصَ بِإِذۡنِيۖ وَإِذۡ تُخۡرِجُ ٱلۡمَوۡتَىٰ بِإِذۡنِيۖ وَإِذۡ كَفَفۡتُ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَنكَ إِذۡ جِئۡتَهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا سِحۡرٞ مُّبِينٞ ١١٠ ﴾[المائدة: 110].

السّياق الخارجيّ للآية الكريمة هو الإخبار أو التّذكير بأمور قد مضت، وهذا السّياق يستوجب تأثيره الماضي أن يوجّه الدّلالة الزّمنيّة للأفعال المضارعة الواردة فيه إلى الماضي، وهي: ﴿ تُكَلِّمُ ﴾،﴿ تَخۡلُقُ ﴾،﴿ فَتَنفُخُ ﴾،﴿ فَتَكُونُ ﴾، ﴿ وَتُبۡرِئُ ﴾،﴿ تُخۡرِجُ ﴾، فقد أثّر السّياق القرآنيّ الإخبار عن أحداث ماضية في توجيه دلالتها الزّمنيّة إلى المضيّ؛ أي هي حكاية للحال الماضية، ترسم في مخيّلة المتلقي تلك الصّورة العجيبة للمعجزات التي وهبها الله – سبحانه وتعالى– لنبيّه عيسى – عليه السّلام–.

وفي كسر نمط السّرد لإخبار عن أحداث ماضية باستخدام الفعل المضارع هزّة تحدث في ذهن المتلقي لتجعله يتأمّل أكثر في تلك المعجزات.

ونلحظ – أيضًا– أنّ الأفعال المضارعة﴿ تَخْلُقُ ﴾،﴿ فَتَنفُخُ ﴾،﴿ وَتُبْرِئُ ﴾، ﴿ تُخْرِجُ ﴾، هي أفعال تخصّ الله – سبحانه وتعالى– وحده، ويتأكّد ذلك بتكرار اللفظ ﴿ بِإِذْنِي ﴾؛ إذ إنّ في تكريره في المواضع الأربعة اعتناء «بتحقيق الحقّ ببيان أنّ تلك الخوارق ليست من قبل عيسى – عليه الصّلاة والسّلام– بل من جهته – سبحانه– قد أظهرها على يديه معجزة له ونعمة خصها به»[349].

كما أنّ تكرار (إذ) بعطف﴿ وَإِذْ تُخْرِجُ ﴾ على﴿ وَإِذْ تَخْلُقُ ﴾ أسهم في تأكيد ذلك؛ فـ« إخراج الموتى من قبورهم لا سيما بعد ما صارت رميمًا معجزة باهرة ونعمة جليلة حقيقة بتذكير وقتها صريحًا»[350].

ونحن نعلم أنّ الفعل المضارع يدلّ على الحدوث أمّا الماضي فيدلّ على التّأكيد والتّحقّق، فربما يكون ذلك من الأسباب التي دعت إلى استخدام صيغة المضارع هنا بدل صيغة الماضي؛ لأنّ هذه الأفعال ليست متأصّلة في ذات سيدنا عيسى – عليه السّلام– بل هي طارئة وحادثة، خلافًا للفعل ﴿ جِئْتَهُم ﴾ الذي جاء بصيغة الماضي الدّالة على التحقّق والثّبات معبّراً عن صفة محقّقة للرّسل – عليهم السّلام–، حيث يمدّهم الله – سبحانه وتعالى– بالبيّنات للتّدليل على صدق نبوّتهم، ولم يُميّز بها – سبحانه– عيسى – عليه السّلام– دون غيره من المرسلين – عليهم السّلام–، إنّما هو أمر شائع وعام عند جميع الرسّل – عليهم السّلام–.

وننتقل إلى موضع آخر من مواضع أخبار السّابقين استخدم فيه الفعل المضارع، وهو قوله – سبحانه وتعالى–:﴿ لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ رُسُلًا ۖ كُلَّمَا جَآءَهُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا۟ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ ﴿٧٠﴾ ﴾ [المائدة: 70].

---

[349] – تفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 95/3.

[350] – السّابق، الصّفحة نفسها.

تخبرنا الآية الكريمة عن أفعال بني إسرائيل مع أنبيائهم، فمنهم من كذّبوهم، كما فعلوا مع النّبيّ عيسى – عليه السّلام– ، ومنهم من قتلوهم، وممّن قتلوهم النّبيّيْن زكرياء ويحيى – عليهما السّلام–[351].

وقد تخالف الفعلان المستخدمان في الإخبار عن هذين الحدثين، التّكذيب والقتل؛ فكان الأوّل ماضيًا: ﴿كَذَّبُواْ﴾، والثاني مضارعًا:﴿يَقْتُلُونَ﴾، وكوّنا التفاتًا بليغًا[352]، والفعل الماضي يتّفق في دلالته الزّمنيّة مع سياق الإخبار عن غيب الماضي، وأمّا الفعل المضارع فتتّجه دلالته الزّمنيّة إلى المضيّ بتأثير هذا السّياق الخارجيّ.

وقد جيء بالفعل ﴿يَقْتُلُونَ﴾، مضارعًا في هذه الآية الكريمة حكايةً للحال الماضية، وفي ذلك استحضار لتلك الحال الفظيعة في النّفوس إبلاغاً في التّعجيب من شناعة فاعليها، وفي النعي عليهم، والتّوبيخ لهم[353]، وتنبيه على أنّ ذلك من ديدنهم في الماضي والمستقبل، ومحافظة على رؤوس الآي[354].

ولعلّ السّياق القرآنيّ عندما يخبر عن أفعال بني إسرائيل يخبرنا في ذات الوقت بأنّ ذلك الفعل سمة ثابتة فيهم كما في قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ﴾ [المائدة: 13].

فقد ورد في الآية الكريمة الفعل ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ ليخبر عن فعل من أفعال بني إسرائيل من بعد عهد موسى – عليه السلام –، وهو تحريفهم للتّوراة، وأنّهم استمروا

---

351 – ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبيّ، 6/ 160.

352 – ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه، الدّرويش، 2/ 272.

353 – ينظر: الكشّاف، الزّمخشريّ، 1/ 695. وتفسير البحر المحيط، أبو حيّان، 3/ 542. والنّهر المادّ، أبو حيّان، 283/2. وتفسير البيضاويّ، البيضاويّ، 1/ 277. وتفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 275/6. والتّفسير الوسيط، طنطاوي، 4/ 232 – 233.

354 – ينظر: تفسير البيضاويّ، البيضاويّ، 1/ 277. والجامع لأحكام القرآن، القرطبيّ، 6/ 160. وتفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 63/3. وحاشية الصّاوي، الصّاوي، 1/ 279.

على ذلك دون أن يُثنيهم عنه ما كان من نصح الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم– لهم ومن تحذيره إيّاهم[355].

ولمّا اجتمع في سياق الفعل المضارع﴿ يُحَرِّفُونَ ﴾ الإخبار عن حدث ماض والإخبار عن استمراريّته توجّهت دلالته الزّمنيّة إلى العموم الزّمنيّ الذي جمع الماضي والحاضر والمستقبل، فكان في التعبير بالمضارع استحضار لصّورة هؤلاء المحرِّفين، ودلالة على تجدّد فعلهم القبيح والاستمرار على نهج آبائهم في هذا الخلق الذّميم[356]، فقد قال الله – تعالى– في آية أخرى في نفس السّورة الكريمة: ﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ ﴾ [المائدة: 41]؛ فهذه الآية فيمن كانوا في زمن الرّسول محمّد – صلّى الله عليه وسلّم –؛ أي: أنّهم حرّفوا كلام الله بعد أن وضعه مواضعه، وعرّفوه، وعملوا به فترة من الزّمن[357].

وفي قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱصْفَحْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٣﴾ ﴾ [المائدة: 13] شكّل الفعل النّاسخ ﴿ وَلَا تَزَالُ ﴾ سياقًا لُغويًّا تعاضد مع السياق الوصفي في توجيه الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع ﴿ تَطَّلِعُ ﴾ إلى الاستمرار الزّمنيّ؛ «لأن المضارع للدلالة على استمرار الفعل لأنّه في قوة أن يقال: يدوم اطلاعك. فالاطلاع مجاز مشهور في العلم بالأمر، والاطلاع هنا كناية عن المطلع عليه، أي لا يزالون يخونون فتطّلع على خيانتهم»[358].

---

355 – ينظر: التّفسير الوسيط ، طنطاوي، 83/4.

356 – ينظر: روح المعاني، الألوسي، 262/3. والتّفسير الوسيط، طنطاوي، 83/4 .

357 – ينظر: أسرار التّكرار في القرآن المسمّى البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحُجّة والبيان، محمود بن حمزة الكرماني (ت نحو 505هـ)، دراسة وتحقيق: عبد القادر أحمد عطا، مراجعة وتعليق: أحمد عبد التّواب عوض، د. ط، د. ت، دار الفضيلة، ص: 101.

358 – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 144/6.

وبهذا نرى أنّ الفعل المضارع كان له دور قيّم في سياق الإخبار عن الأحداث التي مضت فهو أبلغ من الإخبار بالفعل الماضي وذاك لأن الفعل المضارع « يوضح الحال التي يقع فيها ويستحضر تلك الصورة حتى كأن السّامع يشاهدها وليس كذلك الفعل الماضي»[359].

ثانياً: سياق الإخبار عن غيب المستقبل:

سياق الإخبار عن غيب المستقبل الذي تضمّن أفعالاً مضارعة في السّورتين الكريمتين تمثّل في الإخبار عن أحداث يوم القيامة، كما في قوله – سبحانه وتعالى– : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا وَمِثۡلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفۡتَدُواْ بِهِۦ مِنۡ عَذَابِ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنۡهُمۡۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ٣٦ يُرِيدُونَ أَن يَخۡرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنۡهَاۖ وَلَهُمۡ عَذَابٞ مُّقِيمٞ ٣٧ ﴾[المائدة: 36–37].

جاءت الآيتان الكريمتان بياناً لقوله – تعالى–: ﴿ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ٣٣ ﴾ في آية الحرابة السّابقة لهما: ﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ٣٣ ﴾ [المائدة: 33]، والّتي بيّنت جزاء من يحارب الله – تعالى– ورسوله – صلّى الله عليه وسلّم– ومن يفسد في الأرض في الدّنيا والآخرة؛ وذلك لتهويل العذاب الذي توعّدهم الله – سبحانه وتعالى– به[360]؛ وبذا تكون الآيتان الكريمتان–: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا وَمِثۡلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفۡتَدُواْ بِهِۦ مِنۡ عَذَابِ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنۡهُمۡۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ٣٦ يُرِيدُونَ أَن يَخۡرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنۡهَاۖ وَلَهُمۡ عَذَابٞ مُّقِيمٞ ٣٧ ﴾[المائدة: 36–37] واصفتين لأمر من أمور الآخرة، التي تجري أحداثها في

---

[359] – المثل السائر، ابن الأثير، 2/ 12.

[360] – ينظر: تفسير التّحرير والتّنوير، 6/ 188.

المستقبل، ممّا ينشأ عنه توجيه الدّلالة الزّمنيّة للأفعال الواردة في هذا السّياق إلى الزّمن المستقبل.

وهذه الأفعال المضارعة هي ﴿لِيَفْتَدُواْ ﴾،﴿يُرِيدُونَ ﴾، ﴿يَخْرُجُواْ ﴾، نقلها هذا السّياق من الحال إلى الاستقبال، والفعل الماضي﴿نُقُبِّلَ ﴾ الذي توجهّت دلالته الزمنيّة – أيضًا– بفعل هذا السّياق من المضيّ إلى الاستقبال.

لقد تناوبت الأفعال في هذه الآيات الكريمة موضّحة مدى هول العذاب واستحضار صورته والتّأكيد عليه بحسب معنى صيغها؛ فالفعل الأوّل﴿لِيَفْتَدُواْ ﴾ هو فعل مضارع أكسبه سياقَه اللّغويّ شرط (لو) التي تدلّ على المضيّ وجوابها الفعل الماضي ﴿نُقُبِّلَ ﴾ دلالة تأكيد وجزم على أنّ الكافرين لو امتلكوا كلّ ما في الأرض وضعفه معه لن يكفيهم لافتداء أنفسهم من العذاب، بينما أعطى هو – الفعل المضارع ﴿لِيَفْتَدُواْ ﴾– تصويرًا لاستمرار وتجدّد رغبتهم في افتداء أنفسهم من العذاب، ويتواتر الفعل المضارع ﴿يُرِيدُونَ ﴾في تصوير استمرار وتجدّد تلك الرغبة الجامحة المسيطرة عليهم وهم في تلك الحال، حال البقاء في العذاب الأليم بغية إخراجهم من النّار.

ويأتي تجانس الفعل المضارع﴿يَخْرُجُواْ ﴾ مع اسم الفاعل مؤكّدِ النّفيّ بـ(الباء) وضمير الفصل (هم) في قوله – تعالى–: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ ﴾ ليؤكّد نفي الاستجابة لمحاولات الخروج المستمرّة بقوّة الاسميّة الدّالة على الثبات وتعدّد المؤكّدات؛ إنّ هذه القوّة في تصوير عدم الاستجابة تعكس قوّة الرّغبة الموجودة لديهم آنذاك.

وهنا نلحظ أنّ تصوير حال الكافرين في النّار وتصوير رغبتهم في الخروج منها استخدم له الأفعال المضارعة﴿لِيَفْتَدُواْ ﴾، ﴿يُرِيدُونَ ﴾، ﴿يَخْرُجُواْ ﴾؛ لاستحضار صورتهم في ذهن المتلقي وتوضيح استمرارهم على تلك الحال.

وجاء في الطّرف المقابل لها استخدام الفعل الماضي ﴿نُقُبِّلَ﴾ واسم الفاعل مؤكّد النّفي ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ﴾؛ للتّأكيد على عدم إمكانيّتهم افتداء أنفسهم من العذاب مهما امتلكوا من أموال، وعدم خروجهم من العذاب مهما حاولوا ورغبوا في ذلك.

وقوله – سبحانه وتعالى–: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ ۖ قَالُوا۟ لَا عِلْمَ لَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١٠٩﴾﴾[المائدة: 109]، من الآيات الكريمة التي تخبرنا عن بعضٍ مما هو كائن يوم القيامة، وتستهلّ ذلك الإخبار بالفعل﴿يَجْمَعُ﴾، وهو فعل مضارع توجّهت دلالته الزّمنيّة إلى الاستقبال بفعل سياقه الخارجيّ الإخبار عن أحداث يوم القيامة وسياقه الدّاخليّ المتمثّل في إضافته إلى الظرف (يوم) الذي قُصد به يوم القيامة، وفيه نقل للصّورة حتى يقف المتلقّي في ذهنه على ذلك المشهد الرّهيب.

ويلي الفعل ﴿يَجْمَعُ﴾ الفعل المضارع﴿فَيَقُولُ﴾ الذي انتقل في دلالته الزّمنيّة إلى مستقبل أبعد من مستقبل الفعل الذي قبله ﴿يَجْمَعُ﴾؛ وذلك لاقترانه بـ(الفاء) العاطفة المفيدة للتّرتيب والتّعقيب، وبذا تكون (الفاء) العاطفة هي السّياق اللّغويّ الّذي وجّه الدّلالة الزّمنيّة للفعل يقول ﴿فَيَقُولُ﴾ إلى المستقبل.

وتلي هذه الآية الكريمة آيات تحكي مشهدًا من مشاهد يوم القيامة، وهو حوار الله – سبحانه وتعالى– مع نبيّه عيسى – عليه السّلام–، الذي عرّض بطلب الرّحمة لقومه في صورة تفويض الأمر في مجازاة قومه إلى الله – سبحانه وتعالى– في أن يُعذّبهم أو يغفر لهم فهو «أعلم بما يجازيهم به؛ لأنّ المقام مقام إمساك عن إبداء رغبة لشدّة هول ذلك اليوم، وغاية ما عرّض به عيسى [– عليه السّلام –] أنّه جوّز المغفرة لهم رحمة منه بهم»[361]، وكان ذلك في نهاية الحوار، قال الله –

[361] – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 7/ 117.

سبحانه وتعالى- على لسان نبيّه عيسى – عليه السّلام- : ﴿ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾ ﴾ [المائدة: 118].

إنّ هذا السّياق الخارجيّ سياق التّعريض بطلب الرّحمة والمغفرة وجّه الدّلالة الزّمنيّة للفعلين ﴿ تُعَذِّبْهُمْ ﴾، ﴿ تَغْفِرْ ﴾ إلى مستقبل ذلك الموقف الذي يحدث يوم القيامة، وهو مستقبل بعيد بالنّسبة لنا، وقد كوّن الشّرط بـ(إنْ) سياقًا لغويًّا مُعضِّدًا للسّياق الخارجيّ في توجيه الدّلالة الزّمنيّة للمستقبل، إذ إنّ (إنْ) تُستخدم للشّرط في الاستقبال.

ونجد في ختام الموقف استخدام الفعل المضارع مضافًا إلى الظّرف (يوم)، وهو ذات التّركيب الذي استُهلّ به سرد أحداث ذلك الموقف، قال –تعالى-:﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ۚ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١١٩﴾ ﴾ [المائدة: 119]، فقد أضيف الفعل المضارع ﴿ يَنفَعُ ﴾ إلى الظّرف (يوم) الّذي قُصد به يوم القيامة؛ إذ اكتسب دلالته الزّمنية على الاستقبال من هذا الإسناد، بالإضافة إلى كونه وصفًا ليوم القيامة، وهو وصف يّبيّن ما سيحدث في ذلك اليوم، حيث سيكون فيه النّفع وحصول الفائدة والمجازاة للصّادقين على صدقهم، وهذا التّركيب ورد في موضع آخر من السّورتين الكريمتين، قال – تعالى- :﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [الأنعام: 22- 23].

فالفعل ﴿ نَحْشُرُهُمْ ﴾ فعل مضارع توجّهت دلالته الزّمنيّة إلى الاستقبال بفعل سياقه اللّغويّ؛ إذ هو مضاف إلى (يوم) الذي قُصد به يوم القيامة، وفيه نقل للصّورة حتى يقف المتلقّي في ذهنه على ذلك المشهد الرّهيب.

وقد ورد في الآيتين الكريمتين فعلان مضارعان اكتسبت دلالتهما الزّمنيّة التّوجّه إلى المستقبل بتأثير سياق الإخبار عن أحداث يوم القيامة:

الأوّل: الفعل المضارع ﴿نَقُولُ﴾، الذي عُطف على الفعل ﴿نَحْشُرُهُمْ﴾، والعطف يشكّل سياقًا لُغويًّا يؤثّر في توجيه الدّلالة الزّمنيّة للأفعال المتعاطفة من خلاله، وكون العاطف هنا الحرف (ثمّ) الذي يدلّ على الترتيب مع التراخي يعطي تصوّرا لترتيب الأحداث زمنيًّا، فالذي يحدث أوّلًا هو الحشر، وبعده السّؤال والحساب؛ لذا يكون حدث السّؤال والحساب في زمن أبعد من زمن الحشر، والتعبير عن هذين الحدثين بالفعل المضارع يعطي تصويرًا للحدث في ذهن المتلقي.

والثّاني: الفعل المضارع ﴿تَكُن﴾فقد أثّر سياق الإخبار عن أحداث يوم القيامة في توجيه دلالته الزّمنيّة إلى الاستقبال رغم اقترانه بالحرف (لم) الذي يقلب دلالة المضارع الزّمنيّة إلى المضيّ، وربما كان لهذا الحرف جعل الفعل المضارع ﴿تَكُن﴾ بمعنى الماضي في تحقّق الوقوع.

ويتّفق الفعل﴿يَحْشُرُهُمْ﴾ في قوله – سبحانه وتعالى– : ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكْثَرْتُم مِّنَ الْإِنسِ﴾ [الأنعام: 128] في سياقه المقامي وتوجّه الزّمنيّ مع الفعلين المضارعين ﴿يَنفَعُ﴾ و ﴿يَجْمَعُ﴾ في الآيات السّابقة؛ إذ اكتسب دلالته الزّمنية على الاستقبال من إسناده إلى الظّرف (يوم) الّذي قُصد به يوم القيامة.

وفي موضع آخر من مواضع الفعل المضارع في سياق الإخبار عن أحداث يوم القيامة يصادفنا الفعل المضارع ﴿يَحْمِلُونَ﴾، وذلك في قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَتْهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا يَا حَسْرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ ۚ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ ﴿٣١﴾﴾ [الأنعام: 31].

تصوّر الآية الكريمة حال الكفّار عند وقوفهم على النّار يوم القيامة، ورؤية صدق ما كانوا يكذّبون به في الدّنيا، والفعل المضارع ﴿يَحْمِلُونَ﴾ جاء في سياق لغويّ مُبيّنٍ لحال أولئك المكذّبين حين قولهم وهم واقفين على النّار: ﴿يَا حَسْرَتَنَا عَلَىٰ مَا

﴿ فَرَّطْنَا فِيهَا ﴾، إنّ هذا السّياق اللّغويّ قصر الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع ﴿ يَحْمِلُونَ ﴾ إلى الحال، ولكنّ كونه سياقًا لغويًّا خاصًّا منضمًّا في إطار سياقٍ مقاميّ أعم منه هو سياق الإخبار عن أحداث يوم القيامة أصبح التوجّه الزّمنيّ لهذا الفعل هو الحال المستقبليّة.

وهكذا رأينا أنّ استخدام الفعل المضارع في سياق الإخبار عن غيب المستقبل يسهم في تصوير الحدث للمتلقّي كما هو الأمر عند استخدامه في الإخبار عن غيب الماضي.

ثالثًا: سياق التّمنيّ:

التّمني طلب حصول أمر غير متوقّع على سبيل المحبّة، ويدخل فيه ما لا سبيل إلى تحقيقه، وإذا كان المطلوب متوقّعًا كان الكلام ترجيًّا[362]، والكلمة الموضوعة للتّمنّي هي (ليت)[363]، ولكونه طلبًا فإنّ دلالته الزّمنيّة تتّجه إلى الاستقبال، وهو يخرج إلى عدّة معان كالتّحسّر على شيء لم يتحقق في الماضي، كما في قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾ بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُوا۟ يُخْفُونَ مِن قَبْلُ ۖ وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿٢٨﴾ وَقَالُوٓا۟ إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴿٢٩﴾ ﴾ [الأنعام: 27– 29].

تصوّر الآيات الكريمة حال الكفّار عند وقوفهم على النّار يوم القيامة، ورؤيتهم للعذاب فيتمنّون العودة إلى الحياة الدّنيا، يريدون أن يكون حالهم ذلك ومستقبله فرصة أخرى لهم ترجعهم إلى الدنيا، وقد استُخدم في حكاية تمنّيهم الأفعال المضارعة ﴿ نُرَدُّ ﴾،﴿ نُكَذِّبَ ﴾،﴿ وَنَكُونَ ﴾، التي تُعبّر في أصل وضعها عن الحال

---

[362] – ينظر: دلالات التراكيب (دراسة بلاغيّة)، د. محمّد محمّد أبو موسى، الطّبعة الثّانية، 1408هـ – 1987م، مكتبة وهبة، القاهرة، ص 194.

[363] – ينظر: مفتاح العلوم، السّكّاكيّ، ص: 418. والمصباح، ابن النّاظم، ص: 83. ورصف المباني، المالقي، ص: 298.

أو الاستقبال، ولكنّ هذا الزّمن الأصيل فيها ينتقل إلى حال المستقبل ومستقبله؛ لكونها وردت في سياق تمنٍّ كان في صورة مقول قول سيحدث يوم القيامة، وهو توجيه ينسحب على الفعلين الماضيين ﴿رُدُّوا﴾،﴿لَعَادُوا﴾ لأنّهما وقعا في سياق الجواب على تلك الأمنيات، أي أنّ دلالتهما الزّمنيّة اتّجهت إلى مستقبل المستقبل.

والملفت للنّظر هنا هو لمَ التّخالف في استخدام صيغ الأفعال بين الأفعال المُستخدَمة في الأُمنية وبين الأفعال الواردة في الرّدّ عليها، لعلّ الأمر يرجع إلى دقّة الوصف القرآنيّ لموقف المُكذّبين الضّعيف حيث استُخدِم لأمنيتهم الأفعال المضارعة الّتي تخلو دلالتها من التّحقق والتّوكيد، فلا تتعدّى تلك الأماني كونها أماني ولا سبيل إلى تحقّقها، أمّا الرّدّ عليها فهو صارم وقويّ؛ لذا وجب أن يّستخدم فيه الماضي الدّال على التّحقّق، بالإضافة إلى كون الفعلين قد وقعا في حيّز (لوْ) التي هي للشّرط في الماضي، فكان التّركيب﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ يحمل كلّ معاني القوّة في التّأكيد والجزم على ثباتهم على نفس العقيدة المعاندة مهما أُعطوا من فرص.

رابعًا: سياق التّعجيب:

التّعجيب من السّياقات الخارجيّة التي توجّه الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع إلى الزّمن العام؛ فالتّعجيب فعل عاطفيّ يحدث من أمر سبق وجوده ويستمرّ أثره، وقد كان الفعل المضارع مسهمًا في تصوير الأمر المتعجّب منه فهو يسهم بصيغته في رسم الصورة وحركيّتها في ذهن المتلقي، نلمس ذلك في عدّة آيات من السّورتين الكريمتين، منها قوله – سبحانه تعالى– :﴿ وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوْرَىٰةُ فِيهَا حُكْمُ ٱللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٣﴾ ﴾ [المائدة: 43].

إنّ في الآية تعجيب من تحكيم اليهود للرّسول – صلّى الله عليه وسلّم– مع أنّهم غير مؤمنين به ولا بكتابه، وعندهم حُكم الله – تعالى– نصٌّ جليٌّ في كتابهم

الذي يدّعون الإيمان به[364]، وقد وجّه سياق التّعجيب الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع ﴿يُحَكِّمُونَكَ﴾إلى الزّمن العام.

ومن الآيات التي مثّلت سياق التّعجيب قوله – سبحانه وتعالى–:﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴿١﴾﴾ [الأنعام: 1].

إنّ قوله – سبحانه تعالى– : ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ تعجيب «عام في أحوال الذين ادعوا الإلهية لغير الله – تعالى– سواء فيهم من كان أهلًا للاستدلال والنظر في خلق السماوات والأرض ومن لم يكن أهلًا لذلك؛ لأنّ محلّ التّعجيب أنّه يخلقهم ويخلق معبوداتهم فلا يهتدون إليه بل ويختلقون إلهية غيره. ومعلوم أن التّعجيب من شأنهم متفاوت على حسب تفاوت كفرهم وضلالهم»[365]، وبناء على عموميّة التّعجيب اتّجهت الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع ﴿يَعْدِلُونَ﴾إلى العموم الزّمنيّ، وهو بهيئته المضارعيّة أفاد التّجدّد[366].

وكذلك الأمر الفعل المضارع﴿يَصْدِفُونَ﴾ الذي شكّل عمدّة التّعجيب في قوله – عزّ وجلّ–:﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ ۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْءَايَٰتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ ﴿٤٦﴾﴾ [الأنعام: 46] فالعجب من هؤلاء المنكرين رغم تكرير الآيات وتقريرها وصرفها من أسلوب إلى آخر، تارة عقليّة، وتارة بطريق التّرغيب والتّرهيب، وتارة بالتّنبيه والتّذكير، مع ذلك هم يصدفون ويعرضون عن الحق[367].

---

364 – ينظر: تفسير البحر المحيط، أبو حيّان، 3/ 502.

365 – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 7/ 129.

366 – ينظر: السّابق، 7 / 128.

367 – ينظر: تفسير أبي السعود، أبو السّعود، 134/3. وفتح البيان، القَنُوجي، 2/ 374.

ونجد أنّ حرف العطف (ثمّ) يساعد في رسم صورة التّعجيب في الأسلوب القرآني بما يحمل من دلالة البعد، فهو في الآية الكريمة «لاستبعاد صدوفهم أي إعراضهم عن تلك الآيات بعد تصريفها على هذا النمط البديع الموجب للإقبال عليها»[368]، وأمّا في قوله – سبحانه وتعالى-:﴿ قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَىٰنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٦٣﴾ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ ﴿٦٤﴾ ﴾ [الأنعام: 63- 64] فهو « للترتيب الرتبي؛ لأنّ المقصود أنّ إشراكهم مع اعترافهم بأنَّهم لا يلجأون إلاّ إلى الله في الشدائد أمر عجيب، فليس المقصود المهلة»[369].

إنّ أسلوب الإخبار الذي تمثّل في قوله– سبحانه وتعالى-:﴿ ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ ﴾ صِيغ بدقّة وإتقان، وكيف لا وهو كلام الله – سبحانه وتعالى– هذه الدّقّة وهذا الإتقان لبيان مدى التّعجيب من أحوال المشركين الذين يصرّون على كفرهم مع أنّهم معترفون بعدم رجوعهم إلّا إلى الله – سبحانه وتعالى– وقت الشّدائد، فمع ما أدّته دلالة (ثمّ) من ترتيب فعل إشراكهم بالله – سبحانه وتعالى– بعد فعل إنجائهم له جاء بالجملة الخبريّة التّعجيبيّة اسميّة ﴿ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ ﴾ «لأجل التّقبيح عليهم»[370]، وكان المسند فعلاً مضارعًا ليفيد أنّ شركهم متجدّد مستمرّ في المستقبل كما كانوا عليه في الماضي، وهذا التّجدد والاستمرار أعجب[371]، وبهذا تكون الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع ﴿ تُشْرِكُونَ ﴾ اتّجهت إلى العموم الزّمنيّ.

خامسًا: سياق الوصف:

الوصف يلزم صاحبه ولا يفارقه في جميع الأزمان؛ لذا فإنّه سياق يوجّه الدّلالة الزّمنيّة للأفعال المندرجة فيه إلى العموم الزّمنيّ، وقد استخدم الفعل المضارع

---

368 – تفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 3/ 134.

369 – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 7/ 283.

370 – تفسير البحر المحيط، أبو حيّان، 4/ 155.

371 – ينظر: السّابق، الصّفحة نفسها. والتّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 7/ 283.

في عدّة سياقات وصفيّة في السّورتين الكريمتين، فنجده في سياق وصف الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم– في قوله – سبحانه وتعالى–:﴿ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ كَثِيرٗا مِّمَّا كُنتُمۡ تُخۡفُونَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖۚ قَدۡ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٞ وَكِتَٰبٞ مُّبِينٞ ١٥ ﴾ [المائـــــدة: 15].

جاء الفعلان ﴿يُبَيِّنُ ﴾ و﴿وَيَعۡفُواْ ﴾ في الآية الكريمة واصفين للرّسول الكريم – صلّى الله عليه وسلّم–، إذ يُبيِّن لأهل الكتاب كثيراً من الأمور التي كانوا يخفونها، فقد أخفوا صفته – صلّى الله عليه وسلّم–، وأخفوا أمر الرّجم، ثُمّ إنّ الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم– بيّن لهم ذلك، وهو من معجزاته – صلّى الله عليه وسلّم–؛ لأنّه – عليه الصّلاة والسّلام– لم يقرأ كتاباً ولم يتعلّم علماً من أحد، فلمّا أخبرهم بأسرار ما كان في كتابهم كان ذلك إخباراً عن الغيب، وهو أمر معجز[372].

والعفو من صفاته – صلّى الله عليه وسلّم– فهو لا يظهر كثيراً مما يكتمه أهل الكتاب لأنّه لا حاجة إلى إظهاره في الدين، والفائدة في ذكر ذلك أنهم يعلمون كون الرسول عالماً بكل ما يخفونه، وذلك يدعوهم إلى ترك الإخفاء لئلا يفتضحوا[373].

لذلك توجّهت الدلالة الزّمنيّة للفعلين المضارعين ﴿يُبَيِّنُ ﴾ و﴿وَيَعۡفُواْ ﴾ إلى العموم الزّمنيّ، ووقوعهما إعرابًا حالان[374] لا يتنافى مع هذا التوجّه الزّمنيّ، فإيثار كون الحال جملة فعليّة على غيرها هو للدّلالة على تجدّد البيان والعفو بشكل تدريجيّ حسبما تقتضيه المصلحة.

---

372 – ينظر: التفسير الكبير، الرّازي، 11/ 150. وروح المعاني، الألوسي، 3/ 268.

373 – ينظر: التفسير الكبير، الرّازي، 11/ 150.

374 – ينظر: الدّرّ المصون، السّمين الحلبيّ، 2/ 504.

وفي قوله – سبحانه وتعالى–:﴿ وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ ﴾ [المائـــــدة: 116] جاء الفعلان المضارعان﴿ يَكُونُ ﴾،﴿ أَقُولَ ﴾ في سياق نفي حصول صفة في حقّ النّبيّ عيسى – عليه السّلام–، حيث نفى انبغاء قول ما لا يحقّ له، وهو أمرٌ حاصلٌ في الماضي وفي حاله المستقبل؛ أي: الحال المصوّرة في هذه الآيات الكريمة أثناء الحوار مع الله – سبحانه وتعالى–، وحتى في مستقبل تلك الحال؛ أي: بعد الحوار؛ ممّا يوجّه الدّلالة الزّمنيّة للفعلين هنا إلى عموم الزّمن.

وينسحب الكلام السّابق على الفعل المضارع ﴿ وَلَآ أَعْلَمُ ﴾؛ فالنّبيّ عيسى – عليه السّلام– لم يكن يعلم في الماضي ما في غيب الله – سبحانه وتعالى– ولا يعلمه في حاله المستقبل ولا بعد ذلك؛ لذا يكون التّوجّه الزّمنيّ للفعل﴿ أَعْلَمُ ﴾ لوقوعه في سياق نفي صفة، ونفي الصّفة هو صفة.

ونجد الفعلين المضارعين ﴿ يَهْدِى ﴾و﴿ وَيُخْرِجُهُم ﴾ قوله – سبحانه وتعـــــالى–:﴿ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٦﴾ ﴾ [المائدة: 16] قد اتّجهت دلالتهما الزّمنيّة إلى العموم الزّمنيّ؛ لأنهما جاءا في سياق وصف كتاب الله – سبحانه وتعالى– القرآن الكريم[375].

ومن سياقات الوصف التي جاءت في السّورتين الكريمتين سياق وصف الجنّة في قوله – سبحانه وتعالى–:﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ۚ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١١٩﴾ ﴾ [المائـــدة: 119]،

375 – ينظر: تفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 3/ 18.

وفيه انتقلت الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع﴿ تَجۡرِي ﴾ إلى العموم، فالوصف لا يختصُّ بزمن ماضٍ أو حاضرٍ أو مستقبلٍ.

وقد جاء في وصف المؤمنين قوله – عزّ وجلّ–:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوۡمَةَ لَآئِمٖۚ ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ٥٤ ﴾[المائدة: 54]، الذي جاءت فيه الأفعال المضارعة المثبتة ﴿ يُحِبُّهُمۡ ﴾و﴿ وَيُحِبُّونَهُۥٓ ﴾ و﴿ يُجَٰهِدُونَ ﴾ والفعل المضارع المنفيّ ﴿ وَلَا يَخَافُونَ ﴾ وقد اتّجهت دلالتها الزّمنيّة جميعًا إلى العموم، واختيار الفعل المضارع في التعبير عن هذه الأوصاف لأنّه يدلّ على التّجدّد والحدوث، فمثلًا يناسب جانب المحبّة لأنّ محبَّتهم للّهِ – تعالى– تورّث تجَدّد طاعاتِه وعبادتَه كلَّ وقتٍ، ومحبةُ اللّهِ إياهم تُجَدِّدُ ثوابَه وإنعامَه عليهم كل وقت[376].

ومن سياق الوصف في السّورتين الكريمتين ما جاء في قوله – عزّ وجلّ–: ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُمۚ مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ يُحۡشَرُونَ ٣٨ ﴾ [الأنعام: 38] يصف الطّيور مستخدمًا الفعل المضارع ﴿ يَطِيرُ ﴾؛ فتتّجه دلالته الزّمنيّة إلى الزّمن العام، وهو «مشعر بالدّيمومة والغلبة؛ لأنّ أكثر أحوال الطّائر كونه يطير، وقلَّ ما يسكن، حتى إنّ المحبوس منها يكثر وُلُوعه بالطّيران في المكان الذي حُبس فيه من قفصٍ وغيره »[377].

سادسًا: السياق الاحتماليّ:

وردت بعض الأفعال في السّورتين الكريمتين في سياقات تعطيها أكثر من توّجه زمنيّ، فيكون الفعل المضارع الوارد في تلك السّياقات يحتمل التّوجّه إلى الحال أو الاستقبال كما في قوله – تعالى–: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ أُحِلَّتۡ لَكُم

---

376 – ينظر: الدّرّ المصون، السّمين الحلبيّ، 548/2.

377 – تفسير البحر المحيط، أبو حيّان، 125/4. والنّهر المادّ، أبو حيّان، 2 / 390.

﴿بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ وَأَنتُمۡ حُرُمٌۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ ١﴾ [المائدة: 1].

جاء الفعل ﴿يُتۡلَىٰ﴾ في سياق استثناء مما أحلّ الله لعباده من بهيمة الأنعام، وهذا السّياق أكسب الفعل دلالة احتماليّة ينصرف في أولاهما إلى الحال؛ أي: (ما يتلى عليكم الآن)[378]، وهو ما جعل المفسّرين يرون أن المستثنى هو ما جاء في الآيات اللّاحقة لها وهو قوله – تعالى–: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحۡمُ ٱلۡخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلۡمُنۡخَنِقَةُ وَٱلۡمَوۡقُوذَةُ وَٱلۡمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيۡتُمۡ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾ [المائدة: 3][379]، ووجهه أنّ قوله – تعالى–: ﴿أُحِلَّتۡ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ﴾ «يقتضي إحلالها لهم على جميع الوجوه فبيّن الله – تعالى– أنّها إن كانت ميتة، أو موقوذة أو متردّية افترسها السّبع أو ذُبحت على غير اسم الله – تعالى– فهي مُحرّمة»[380].

وتتصرف الاحتماليّة الثّانية إلى المستقبل «على لسان رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم–، فيكون فيه دليل على جواز تأخير البيان عن وقت لا يُفتقر فيه إلى تعجيل الحاجة»[381].

ولا يقتضي توجيه السياق للفعل ﴿يُتۡلَىٰ﴾ الفصل بين الوجهين الحاليّ والاستقباليّ، فاحتمال الوجهين معاً وارد[382].

---

[378] – ينظر: فتح البيان، القَنُوجي، 2/ 199. وأحكام القرآن، ابن العربي أبو بكر محمد بن عبد الله (468 – 543) هـ، راجع أصوله وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: محمد عبد القادر عطا، الطّبعة الثّالثة، 1424هـ – 2003م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 2/ 15.

[379] – ينظر: التفسير الكبير، الرّازي، 11/ 100.

[380] – السّابق، 11/ 100.

[381] – أحكام القرآن، ابن العربي، 2/ 15. والجامع لأحكام القرآن، القرطبيّ، 25/6. وفتح البيان، القَنُوجي، 2/ 199. والتّفسير الوسيط، الطنطاوي، 4/ 23.

[382] – ينظر: فتح البيان، القونوجي، 2/ 199.

ويكون الفعل المضارع في سياق آخر يحتمل المضيّ والاستمرار، وذلك في سياق القصّ وأخبار السّابقين كما في الفعل ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾ الذي ورد في قوله – تعالى–: ﴿وَحَآجَّهُۥ قَوۡمُهُۥۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ وَقَدۡ هَدَىٰنِۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشۡرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّي شَيۡـٔٗاۗ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمًاۗ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ٨٠﴾ [الأنعام: 80].

لقد جاءت الآية الكريمة في سياق سرد قصّة إبراهيم – عليه السّلام– مع قومه الذين عاندوه وجادلوه في دعوته لله – سبحانه وتعالى–؛ وهو ما يُوجّه الدّلالة الزّمنيّة للأفعال المضارعة الواردة فيها إلى المضيّ، والمضارع الذي يرد في سياق سرد القصّة الماضية يعطي جماليّة تصويريّة لحكاية الفعل في الماضي، وبهذا يكون الفعل المضارع ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾ قد «اختير المضارع هنا لحكاية الحال الماضية»[383].

وتلك الحال التي كان عليها قومه لم تكن موقفًا واحدًا وانتهى، بل كانت صفة مستمرّين عليها، ومتكرّرة منهم، وهذه الإضافة في المعنى جاءت من استخدام الفعل المضارع هنا، إذ أعطانا صورة واضحة لموقف قوم إبراهيم من الاستمرار في عنادهم وجدلهم فإنّهم في صدد المحاجّة بعد[384].

ومن الآيات التي احتملت دلالة الفعل المضارع الزّمنيّة التّوجّه إلى الاستمرار أو المضي قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿وَمَا تَأۡتِيهِم مِّنۡ ءَايَةٖ مِّنۡ ءَايَٰتِ رَبِّهِمۡ إِلَّا كَانُواْ عَنۡهَا مُعۡرِضِينَ ٤﴾ [الأنعام: 4].

إذا نظرنا إلى السّياق اللّغويّ للفعل المضارع ﴿تَأۡتِيهِم﴾ نجد أنّ دلالته الزّمنيّة تتّجه إلى المضيّ لاقترانه بالفعل الماضي ﴿كَانُواْ﴾ وجاء بصيغة المضارع للدّلالة على التّجدّد[385].

---

383 – حاشية القونوي، القونوي، 170/8.

384 – ينظر: السّابق، 170/8.

385 – ينظر: تفسير البحر المحيط، أبو حيّان، 79/4. وروح المعاني، الألوسي، 87/4.

وإذا نظرنا إلى السّياق الخارجيّ فإنّ هذه الآية الكريمة تُبيّن « كفران المشركين في تكذيبهم رسالة محمّد – صلّى الله عليه وسلّم– بعد أن أُقيمت عليهم الحجّة ببطلان كفرهم في أمر الشّرك بالله في الإلهيّة»[386]، فإن كان المقصود هو حكاية حال المشركين ووصف موقفهم قبل نزول الآية فهو سياق يتطابق مع السياق اللغوي في توجيه الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع ﴿تَأْنِيهِم﴾ إلى المضيّ، وأمّا إن كان المقصود هو وصف طبع المعاندين في كل زمان فهو حكم عام يوجّه الدّلالة الزّمنيّة إلى العموم الزّمنيّ، وهو توجّه يحمل معنى «الاستمرار التّجدّدي»[387].

ونجد في موضع آخر أنّ كلًّا من السّياقين، الخارجيّ والدّاخليّ يشتركان معًا في إيجاد توجّه احتماليّ لزمن الفعل المضارع، فالفعل﴿يَنْهَىٰهُمُ﴾ في قوله – تعالى– : ﴿لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ الرَّبَّٰنِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [المائدة: 63] احتمل التّوجه في دلالته الزّمنيّة إلى المضيّ والاستقبال؛ وذلك لأنّ الآية تتحدّث عن أخبار أهل الكتاب وما صدر منهم في الماضي، فكون السّياق الخارجيّ إخبار عن الماضي فالدّلالة الزّمنيّة التي يتوجّه إليها الفعل﴿يَنْهَىٰهُمُ﴾ هي المضيّ، ولكنّ وجود هذا الفعل في حيّز (لولا) وهي «هنا للحضّ على الفعل في المستقبل، وللتوبيخ على تركه في الماضي»[388] وجّه الدّلالة الزّمنيّة له إلى المضيّ والاستقبال، و(لولا) «هي لتوبيخ علماء اليهود على تركهم فضيلة الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر في الماضي، ولحضّهم على مباشرتهم في المستقبل، وهي هنا بمعنى هلّا»[389].

وفي موضع آخر من السّورتين الكريمتين نجد الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع تحتمل المضيّ والاستقبال، هو قوله – عزّ وجلّ–:﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ ۖ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ

386 – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 133/7.

387 – روح المعاني، الألوسي، 87/4.

388 – التّفسير الوسيط، طنطاوي، 212/4.

389 – السّابق، الصّفحة نفسها.

﴿ ٱلطَّيِّبَٰتُ وَمَا عَلَّمۡتُم مِّنَ ٱلۡجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُۖ فَكُلُواْ مِمَّآ أَمۡسَكۡنَ عَلَيۡكُمۡ وَٱذۡكُرُواْ ٱسۡمَ ٱللَّهِ عَلَيۡهِۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ ﴿٤﴾ ﴾ [المائدة: 4].

إنّ الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع ﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ ﴾ تحتمل المضيّ «إن كان النّاس قد سألوا عمّا أحِلّ لهم من المطعومات بعد أن سمعوا ما حرّم عليهم في الآية السّابقة[390]، أو قبل أن يسمعوا ذلك، وأريد جوابهم عن سؤالهم الآن، فالمضارع مستعمل للدّلالة على تجدّد السّؤال؛ أي: تكرّره أو توقّع تكرّره»[391]، بينما تحتمل الاستقبال على اعتبار أنّ «السّؤال لم يقع، وإنَّما قصد به توقّع السّؤال، كأنَّه قيل: إن سَألوكَ، فالإتيان بالمضارع بمعنى الاستقبال لتوقّع أن يسأل النّاس عن ضبط الحلال؛ لأنَّه ممّا تتوجَّه النّفوس إلى الإحاطة به، وإلى معرفة ما عسى أن يكون قد حرّم عليهم من غير ما عُدّد لهم»[392].

ويأتي الفعل المضارع ﴿ يَزِرُونَ ﴾ في سياق يحتمل التّوجّه الزّمنيّ بين المضيّ والحال في قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ قَدۡ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغۡتَةً قَالُواْ يَٰحَسۡرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطۡنَا فِيهَا وَهُمۡ يَحۡمِلُونَ أَوۡزَارَهُمۡ عَلَىٰ ظُهُورِهِمۡۚ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ ﴿٣١﴾ ﴾ [الأنعام: 31]؛ فإن كان يُقصد به تصوير الحال التي سيكون عليها المشركون والمعاندون يوم القيامة وهم يحملون أوزارهم، فإنّ دلالته الزّمنيّة تتوجّه إلى الحال المستقبليّة، وإن كان المقصود ذمّ أفعالهم في الدّنيا، بحيث يكون تصويراً لحدث نشأ واستمرّ في الماضي فإنّ توجّه دلالته الزّمنيّة يكون إلى الماضي.

---

390 – وهي قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحۡمُ ٱلۡخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلۡمُنۡخَنِقَةُ وَٱلۡمَوۡقُوذَةُ وَٱلۡمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيۡتُمۡ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسۡتَقۡسِمُواْ بِٱلۡأَزۡلَٰمِۚ ذَٰلِكُمۡ فِسۡقٌۗ ٱلۡيَوۡمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمۡ فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ وَٱخۡشَوۡنِۚ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ فَمَنِ ٱضۡطُرَّ فِي مَخۡمَصَةٍ غَيۡرَ مُتَجَانِفٖ لِّإِثۡمٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿٣﴾ ﴾ [المائدة: 3].

391 – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 110/6.

392 – السّابق، الصّفحة نفسها.

من المواضع السّابقة نلاحظ أنّ الفعل المضارع يتمتّع بمرونة زمنيّة يستطيع بها احتواء أكثر من دلالة زمنيّة في وقت واحد، ويتمتّع بمرونة إيحائيّة في تصوير الحال وتجدّد الحدث وتكراره واستمراره.

المبحث الثّاني: السّياق الدّاخليّ

أوّلاً: سياق (أنْ) المصدريّة

ثانيًا: سياق (هل)

ثالثا: سياق شرط (إنْ)

رابعًا: سياق شرط (لو)

خامسًا: سياق الإسناد

سادسًا: سياق خبر (كان)

سابعًا: سياق ألفاظ الزمان

ثامنًا: سياق صلة الموصول

أوّلاً: سياق (أنْ) المصدريّة:

(أنْ) المصدريّة تشكّل سياقاً لغويًّا يخصّص الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع للاستقبال، وذلك إذا ورد ضمن سياق مقاميّ يتّفق معه في الجهة الزّمنيّة[393]، وقد جاء الفعل المضارع في السّياق القرآنيّ مقترنًا بـ(أنْ) المصدريّة، في سياق الحديث عن المستقبل، كما في قصة ابني آدم – عليه السّلام– في قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ فَتَكُونَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٩﴾ ﴾ [المائدة: 29].

إنّ الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع ﴿تَبُوٓأَ﴾اتّجهت إلى الاستقبال بسبب تأثير السّياق الخارجيّ، وهو الحديث عن المستقبل، وعاضده في ذلك سياق(أنْ) المصدريّة.

بينما نجد أنّ الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع في قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحۡمُ ٱلۡخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلۡمُنۡخَنِقَةُ وَٱلۡمَوۡقُوذَةُ وَٱلۡمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيۡتُمۡ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسۡتَقۡسِمُواْ بِٱلۡأَزۡلَٰمِ ﴾ [المائدة: 3]، يفترض بدخول الحرف المصدريّ على الفعل المضارع ﴿تَسۡتَقۡسِمُواْ﴾ أن تتّجه دلالته الزمنيّة إلى الاستقبال، ولكنّ سياق الآية الكريمة سياق الحكم الشّرعيّ أبى ذلك، وجعلها تتّجه إلى الاستمرار؛ حيث عدّدت الآية المحرّمات من المطعومات، ومنها تحريم «أكل اللّحم الذي يستقسمون عليه بالأزلام، وهو لحم الجزور الميسر لأنّه حاصل بالمقامرة»[394]، أو أن المقصود بالاستقسام بالأزلام هو طلب معرفة

---

393 – ينظر: معاني النحو، فاضل السّامرّائيّ، 3/ 133 و 135.

394 – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 96/6.

الغيب عن طريق أقداح عند صنم، يحركها الكاهن ويسحب أحدها إذا جاءه أحدهم يسأل عن عاقبة أمر سيقدم عليه، هل هي خير أم شر[395].

ثانيًا: سياق (هل):

(هل) حرف استفهام يشكّل سياقًا لُغويًّا يوجّه الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع إلى المستقبل، كالسّين وسوف[396]، وذلك إذا جاءت في سياق لغويّ يتّفق معها في الدّلالة الزّمنيّة، كما في قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴿٦٠﴾ ﴾ [المائدة: 60].

إنّ الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع﴿ أُنَبِّئُكُم ﴾اتّجهت إلى الاستقبال بفعل (هل) التي شكّلت استفهامًا تهكميًّا[397]، وقد كان السّياق الخارجيّ – وهو الحديث عن غيب المستقبل– متفقًا معها في الدّلالة الزّمنيّة، وكذلك الأمر مع الفعل المضارع ﴿يَسْتَطِيعُ ﴾ الذي جاء على لسان الحواريّين في قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۖ قَالَ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١١٢﴾ ﴾ [المائدة: 112]، إنّ الاستفهام هنا لنفي المانع وليس لنفي الاستطاعة[398]؛ فإنزال المائدة من السماء في قدرة الله – سبحانه وتعالى–، وهو وحده القادر على كلّ شيء، وهذا الاستفهام عن أمر مستقبل يوجّه الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع ﴿يَسْتَطِيعُ ﴾إلى المستقبل.

---

[395] – ينظر: تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 6/ 96–97.

[396] – ينظر: مفتاح العلوم، السّكّاكيّ، ص 419. وإيضاح الإيضاح، جمال الدّين الآقسرائي، ص 761 – 762. والمطوّل، التّفتازاني، ص 412 – 413.

[397] – ينظر: أسلوب الاستفهام في القرآن الكريم (غرضه – إعرابه)، عبد الكريم محمود يوسف، الطّبعة الأولى، 1421هـ – 2000م، النّاشر: المؤلّف، توزيع مكتبة الغزالي، دمشق، ص 40.

[398] – ينظر: السّابق، ص 41.

أمّا إذا لم يتّفق السّياق الخارجيّ مع دلالة (هل) الزّمنيّة كالحديث عن حقيقةٍ ثابتةٍ في صورة نفيّ فإنّ الفعل المضارع الواقع في سياقها يتأثّر بدلالة المقام الزّمنيّة، وهي كذلك تخرج عن الاستفهام إلى النّفيّ كما في قوله – سبحانه وتعالى–:﴿ قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۚ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ ﴿٥٠﴾ ﴾ [الأنعام: 50]، إنّ الاستفهام هنا ليس على حقيقته حيث خرج إلى النّفي[399]، وهو نفيّ لاستواء الأعمى والبصير، وذلك حقيقة ثابتة، وسياقها هو الذي أثّر في توجيه الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع﴿ يَسْتَوِى ﴾إلى العموم الزّمنيّ.

وكذلك الفعل المضارع ﴿ يُهْلَكُ ﴾ في قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٧﴾ ﴾ [الأنعام: 47] اتّجهت دلالته الزّمنيّة إلى العموم الزّمنيّ؛ إذ الاستفهام هنا للنّفيّ[400]، وهو نفي لحقيقة ثابتة تنصّ على هلاك الظّالم.

ثالثًا: سياق شرط (إنْ):

سياق شرط (إنْ) من السّياقات اللغوية مستقبليّة الزّمن[401]، ويرد أن يأتي هذا السياق مقترنًا بسياقات مقاميّة قد تتّفق معه في توجيه الدّلالة الزّمنيّة، وقد تختلف، ففي قوله – سبحانه وتعالى–:﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿١١٧﴾ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾ ﴾ [المائدة: 117– 118].

---

399 – ينظر: أسلوب الاستفهام في القرآن الكريم، عبد الكريم يوسف، ص 44.

400 – ينظر: السّابق، ص 43.

401 – ينظر: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجانيّ، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، 1982م، منشورات وزارة الثّقافة والإعلام – الجمهوريّة العراقيّة، 2 / 1095.

جاء الفعلان المضارعان ﴿تُعَذِّبْهُمْ﴾،﴿تَغْفِرْ﴾ في سياق كلام النّبيّ عيسى – عليه السّلام– مع الله – سبحانه وتعالى– يوم القيامة، وقصد به تفويض أمر قومه إلى الله – سبحانه وتعالى– فهو «أعلم بما يجازيهم به؛ لأنّ المقام مقام إمساك عن إبداء رغبة لشدّة هول ذلك اليوم، وغاية ما عرّض به عيسى أنه جوّز المغفرة لهم رحمة منه بهم»[402]، إنّ هذا السّياق الخارجيّ سياق التّعريض بطلب الرّحمة والمغفرة وجّه الدّلالة الزّمنيّة للفعلين﴿تُعَذِّبْهُمْ﴾،﴿تَغْفِرْ﴾ إلى مستقبل ذلك الموقف، وهو مستقبل بعيد بالنّسبة لنا، وقد كوّن الشّرط بـ(إنْ) سياقًا لغويًّا مُعضِّدًا للسّياق الخارجيّ في توجيه الدّلالة الزّمنيّة للمستقبل؛ إذ إنّ (إنْ) تُستخدم للشّرط في الاستقبال.

رابعًا: سياق شرط (لو):

إنّ سياق شرط (لو) من السّياقات اللّغويّة التي توجّه دلالة شرطه الزّمنيّة إلى الماضي[403]، ويؤتى بصيغة المضارع دون الماضي في سياقها لما تحمله من معانٍ بلاغية كالاستمرار والتّجدّد[404]، ولكنّها قد تأتي في سياق مقاميّ ينافي دلالتها الزّمنيّة كسياق الإخبار عن غيب المستقبل؛ ليكون بمثابة الماضي في القطع بوقوعه، ويظهر ذلك في قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾ بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُوا۟ يُخْفُونَ مِن قَبْلُ ۖ وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿٢٨﴾ وَقَالُوٓا۟ إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴿٢٩﴾ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ قَالَ أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّ ۚ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَرَبِّنَا ۚ قَالَ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿٣٠﴾ قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا۟ يَٰحَسْرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ ۚ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ ﴿٣١﴾﴾ [الأنعام: 27–31].

---

[402] – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 7 / 117.

[403] – ينظر: رصف المباني، المالقي، ص 290. ومعجم البلاغة العربيّة، طبانة، ص 636.

[404] – ينظر: الدّلالة الزّمنيّة للجملة العربيّة في القرآن الكريم، د. نافع علوان بهلول الجبّوري، الطّبعة الأولى، 1429هـ – 2008م، ديوان الوقف السّنّيّ، بغداد – العراق، ص 132.

إنّ هذه الآيات الكريمة تصوّر حال الكفّار عند وقوفهم على النّار يوم القيامة، ورؤية صدق ما كانوا يكذّبون به في الدّنيا، وقد استُهلّت بتركيب بديع﴿ وَلَوۡ تَرَىٰٓ ﴾، فـ(لو) للشّرط في الماضي، و﴿ تَرَىٰٓ ﴾ فعل مضارع « يدلّ على الاستقبال بهيئته، وهذه وجهة مستقبلة لدلالة الفعل على الزّمن، فلمّا دخل حيّز الشّرط بالأداة (لو) اتّجه وجهة أخرى في الدّلالة ألا وهي الدّلالة على المضيّ لكون (لو) للشّرط في الماضي ... وهذه وجهة أخرى نحو الزّمن الماضي»[405].

إنّ وقوع الفعل المضارع في سياق (لو) الشّرطيّة يوجب تغيّر دلالته الزّمنيّة إلى المضيّ، وذلك وفق النّظرة الجزئيّة، ولكن عند اتساع مجال النّظر ليشمل السّياق الخارجيّ سنجد أنّ الدّلالة الزّمنية للفعل ﴿ تَرَىٰٓ ﴾ تتّجه إلى الاستقبال؛ لأنّه سياق حديثٍ عن وقائع يوم القيامة، ولا ريب أنّ يكون للسّياق الخارجيّ التّأثير الأقوى في توجيه الدّلالة الزّمنيّة، فيكون هذا التّركيب ﴿ وَلَوۡ تَرَىٰٓ ﴾ الذي تكوّن من الفعل المضارع الواقع في حيّز (لو) « – وقد قالوا إنّها بدخول الفعل عليها أصبحت كالجزء منه– اتّجه وجهة ثالثة وهي الدّلالة على الاستقبال»[406]، ولكنّ هذا التّوجّه ليس خالصًا معنىً ودلالة؛ فاقترانه بـ(لو) أضفى عليه معنى الماضي المراد به الاستقبال.

وقد رأى الدّسوقيّ في حاشيته أنّ العلّة في تنزيله منزلة الماضي هي «صدور ذلك الإخبار بذلك الفعل المضارع عمّن لا خلف في إخباره والمستقبل والماضي عنده سواء فلا يُحتاج إلى التّحويل إلى صيغة الماضي إلّا لو كان الإخبار بذلك الفعل صادرًا ممّن التّخلّف في إخباره؛ لأنّه إذا كان كذلك يحتاج إلى التّعبير بالماضي زيادة في تأكيد تحقّق الوقوع نفيًا لذلك الإمكان»[407]، ولا يمكنّنا أن نُسلِّم بصحّة ذلك إذ إنّه من الواضح لقارئ القرآن الكريم والمتأمّل في آياته ورود صيغة الفعل الماضي بكثرة في سياق الإخبار عن وقائع يوم القيامة، وصار من البدهيّ استخدامه في هذا السّياق لأجل تأكيد وقوع الحدث، والمخبر دائمًا هو الله – سبحانه

---

405 – بلاغة القرآن الكريم، العمريّ، ص 67 – 68.

406 – السّابق، ص 68.

407 – حاشية الدّسوقيّ، الدّسوقيّ، 2/ 232.

وتعالى–، وهو بهذا يناقض كلام السّعد في مختصره – الذي وضع حاشيته– إذ يُبيّنُ سبب إيثار استخدام الفعل المضارع دون الفعل الماضي بأنّه « يدلّ على الحاضر الذي من شأنه أن يُشاهد، كأنّه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصّورة ليشاهدها السّامعون، ولا يفعل ذلك إلّا في أمرٍ يهتمّ بمشاهدته لغرابةٍ أو فظاعةٍ أو نحو ذلك»[408]، فصيغة المضارع هنا أُوثرت على صيغة الماضي لكونها أبلغ في التّعبير من الماضي لما يتميّز به المضارع من خاصيّة استحضار الصّورة ورسمها في مُخيّلة المتلقي.

ولا يفوتنا أنّ نُنوّه إلى ما أحدثه الفعل المضارع﴿ تَرَىٰٓ ﴾ من كسر لنمط التّركيب الذي ورد فيه وهو قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾؛ فـ(لو) للشّرط في الماضي، و(إذْ) ظرفٌ لما مضى من الزّمان[409]، و﴿ وُقِفُواْ ﴾ فعلٌ ماضٍ، فهذه الكلمات الثّلاث(لو)، و(إذْ)، والفعل ﴿ وُقِفُواْ ﴾، وُضعت أصلًا للزّمن الماضي، وقد توسّطها الفعل ﴿ تَرَىٰٓ ﴾ كاسرًا هذا التّتابع في توالي مدلولات الماضي في سياق مقاميّ استقبالي ليُحدث هزّةً توقظ ذهن المتلقي وتثير انتباهه لهذا الحدث الحقّ الجلل.

وهذا التركيب﴿ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ خطاب عامٌّ لا يُقصد منه معيّنٌ، «إيذانًا بأنّ الأمر لعظمته حقيق بأن لا يخاطب به أحدٌ دون أحد»[410].

قد تكرّر هذا التركيب البديع في هذا المقطع مرة أخرى، قال –تعالى–: ﴿ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡ ﴾، وينطبق كلّ ما قيل في الفعل﴿ تَرَىٰٓ ﴾ في الفقرات الآنفة في هذه الآية – أيضاً–، وكذلك في قوله– سبحانه تعالى–: ﴿ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِي

---

408 – مختصر السّعد (حاشية الدّسوقيّ)، التّفتازانيّ، 2/ 52.

409 – ينظر: رصف المباني، المالقيّ، ص 59.

410 – معجم البلاغة العربيّة، طبانة، ص 203.

غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ ۖ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ ءَايَٰتِهِۦ تَسْتَكْبِرُونَ ﴿٩٣﴾ ﴾ [الأنعام: 93].

خامسًا: سياق الإسناد:

إنّ الإسناد يؤثّر في توجيه الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع بحسب المسند إليه، فالإسناد إلى الذّات الإلهيّة يجعل الدّلالة الزّمنيّة للفعل تتوجّه إلى العموم؛ وذلك لأنّ الله – سبحانه وتعالى– منزّهٌ عن أن يُحيط به زمان أو مكان، وهو سياق قد تكرّر في السّورتين الكريمتين، من ذلك قوله – تعالى–:﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ۖ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٩٥﴾ ﴾ [الأنعام: 95]، فالفعل المضارع ﴿يُخْرِجُ ﴾ تغيّرت دلالته الزّمنيّة من الحال إلى العموم بسبب تأثير سياقه اللّغويّ المتمثّل في الإسناد إلى الذّات الإلهيّة.

وقد خالف الفعل ﴿يُخْرِجُ ﴾ في صيغته ما كان عليه نسق الآية الكريمة في وصف قدرة الله – سبحانه وتعالى–، إذ استخدِم في كلا الجملتين السّابقة واللّاحقة صيغة اسم الفاعل التي تمثّلت في لفظي: ﴿فَالِقُ ﴾، ﴿وَمُخْرِجُ ﴾ وذلك « إرادة لتصوير إخراج الحيّ من الميّت واستحضاره في ذهن السّامع، وهذا التّصوير والاستحضار إنّما يتمكّن في أدائهما الفعل المضارع دون اسم الفاعل والماضي»[411]، فالاسم يدلّ على الثّبات والدّوام[412]، وهذه الدّلالة لا تتماشى مع المعنى الأعجب والأغرب في ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ ﴾ التي تحتاج إلى تعبير يعطي تصويرًا يعكس المعنى بشكل

411 – كتاب الانصاف فيما تضمّنه الكشاف من الاعتزال، ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الإسكندري المالكي (683هـ)، ضمن الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (467–538)هـ، طبعة جديدة حقّقها وخرّج أحديثها وعلّق عليها على نسخة خطيّة: عبد الرزاق المهدي، الطبعة الأولى، 1417هـ – 1997م، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، 46/2.

412 – حاشية القونوي، القونوي، 202/8.

مثيرٍ لذهن المتلقّين وتمثيله فيه « واستحضاره لكونه أوّل في الوجود وأعظم في القدرة»[413].

إنّ هذا المقصد إنما يتأتّى فيما تكون العناية به أقوى، «ولا شكّ أنّ إخراج الحيّ من الميّت أشهر من القدرة من عكسه، وهو – أيضًا– أوّل الحالين والنّظر أوّل ما يبدأ فيه، ثم القسم الآخر وهو إخراج الميت من الحي ناشئ عنه»[414].

وفي استعمال الفعل ﴿يُخۡرِجُ﴾ تناسب مع الحيّ؛ لأنّ أبرز صفات الحيّ الحركة والتّجدّد فجاء معه بالصّيغة الدّالة على الحركة، وأمّا الميّت فهو في حالة همود وثبات فجاء معه بالاسم ﴿وَمُخۡرِجُ﴾[415]، وهذا التّناسب الذي انساق ليبرز صفة من صفات الحيّ يجعل من الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع ﴿يُخۡرِجُ﴾ تتّجه إلى العموم الزّمنيّ، وهذا بالإضافة إلى أثر سياق الإسناد إلى الذّات الإلهيّة.

ويتكرّر هذا النّسق البلاغيّ، نسق تبادل الاسم مع الفعل في وصف الذّات الإلهيّة وأفعالها، في مواضع أُخر من السّورتين الكريمتين، قال – عزّ من قائل–: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ ١٠٣﴾ [الأنعام: 103].

في هذه الآية الكريمة نلحظ تعاقب الفعل والاسم، ممّا شكّل جملة اسميّة وأخرى فعليّة، ولكلّ واحدة منهما دلالات تعبيريّة تميّزها عن الأخرى؛ فقد «اختيرت الجملة الاسميّة لتدلّ على الدّوام، وتقديم المسند إليه على المسند الفعليّ للحصر، واختيرت الفعليّة في الجملة الأولى لتدلّ على الاستمرار التّجدّديّ»[416].

---

413 – حاشية الشّهاب، الشّهاب، 159/4.

414 – ينظر: الانصاف في حاشية الكشّاف، ناصر الدين ابن المنير الإسكندري، 46/2. وحاشية القونوي، القونوي، 202/8.

415 – ينظر: التّعبير القرآني، د. فاضل صالح السّامرّائي، الطّبعة الرّابعة، 1427هـ – 2006م، دار عمار، عمّان – الأردن، ص 23.

416 – حاشية القونوي، القونوي، 8/ 224.

وهكذا يكون كلٌّ من الفعلين المضارعين ﴿تُدْرِكُهُ﴾، و﴿يُدْرِكُ﴾ الواردين في الآية الكريمة قد اتّجهت دلالتهما الزّمنيّة إلى الزّمن العام بفعل سياق الإسناد إلى الذّات الإلهيّة، واكسبا التّعبير الذي وردا فيه دلالة الاستمرار التّجدّديّ.

ومن الآيات الأخرى في ذات السّياق قوله – تعالى–:﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾ [الأنعام: 33].

إنّ الفعل المضارع ﴿نَعْلَمُ﴾ الوارد فيها توجّهت دلالته الزّمنيّة إلى العموم الزّمنيّ؛ أي: «استمرار العلم وقدمه؛ فهي تعمّ المضيّ والحال والاستقبال»[417]؛ لأنّ علم الله – سبحانه وتعالى– لا يحدّه زمان، وقد «عبّر بالمضارع هنا إذِ المراد الاتّصاف بالعلم واستمراره»[418]، ولا يُقصد به التّجدّد لأنّ علم الله لا يتجدّد[419].

لعلّنا نُعرّج قليلاً على دخول (قد) على الفعل ﴿نَعْلَمُ﴾في هذه الآية الكريمة وبخاصّة أنّه أُسند إلى الذّات الإلهيّة، ويشكّل جانبًا من السّياق اللغويّ، إنّ «(قد) الملازم للفعل حرف يجيء مع التّوقع إمّا عند المتكلّم وإمّا عند السّامع أو مقدّرًا عنده، فإذا كان الفعل خالصًا للاستقبال كان التّوقّع من المتكلّم كقولك: قد يقوم زيد، وقد ينزل المطر في شهر كذا، إذا كان الفعل ماضيًا أو فعل حال بمعنى المضيّ مثل آيتنا هذه فإنّ التّوقع ليس من المتكلّم بل المتكلّم موجب ما أخبر به، وإنّما كان التوقّع عند السّامع فيخبره المتكلّم بأحد المتوقعين»[420]، كما أنّه أفاد زيادة الفعل وكثرته[421]، وتحقيقه[422].

---

417 – المحرّر الوجيز، ابن عطيّة، 2/ 285.

418 – تفسير البحر المحيط، أبو حيّان، 4/ 115.

419 – ينظر: النّهر المادّ، أبو حيّان، 2/ 385.

420 – المحرّر الوجيز، ابن عطيّة، 2/ 285. وينظر: الدّرّ المصون، السّمين الحلبيّ، 3/ 47.

421 – ينظر: تفسير البيضاوي، البيضاوي، 1/ 298.

422 – ينظر: حاشية القونوي، القونوي، 8/ 70.

وفي آية أخرى نجد سياق الإسناد إلى الذّات الإلهيّة يتعاضد مع سياق ذكر إحدى صفاته، – سبحانه وتعالى– قال الله – عزّ وجلّ–: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجۡعَلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ حَرَجٖ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمۡ وَلِيُتِمَّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ٦﴾ [المائدة: 6]، فـ«الإرادة صفة ذات، وجاءت بلفظ المضارع مراعاة للحوادث التي تظهر عنها، فإنها تجيء مؤتنقة من نفي الحرج، ووجود التطهير، وإتمام النعمة»[423]، وجاء التّعبير عنها بالفعل المضارع ﴿يُرِيدُ﴾ الذي اتّجهت دلالته الزّمنية بفعل سياقيْه المقاميّ واللّغويّ إلى العموم، وينطبق ذلك عليه في قوله – سبحانه وتعالى–:﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ ١﴾ [المائدة: 1]، الذي جاء تذييلًا في الآية الكريمة:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ أُحِلَّتۡ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ وَأَنتُمۡ حُرُمٌۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ ١﴾ [المائدة: 1]، قد« قصد به بيان مشيئة الله النّافذة، وإرادته الشّاملة، وحكمه الذي لا يعقّب عليه معقّب؛ أي: إنّ الله يحكم بما يريد أن يحكم به من الأحكام التي تتعلّق بالحلال وبالحرام وبغيرهما، بمقتضى مشيئته المبنيّة على الحكم البالغة، دون أن ينازعه منازع، أو يعارضه معارض»[424].

ومن الآيات التي تضمّنت صفة إلهيّة مثّلها فعل مضارع مُسندٌ إلى الذّات الإلهيّة قوله – سبحانه وتعالى–:﴿ وَإِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أَقُولَ مَا لَيۡسَ لِي بِحَقٍّۚ إِن كُنتُ قُلۡتُهُۥ فَقَدۡ عَلِمۡتَهُۥۚ تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ ١١٦﴾ [المائدة: 116].

نلحظ أنّ الفعل المضارع ﴿تَعۡلَمُ﴾ أسند إلى الذّات الإلهيّة؛ ممّا يجعله لا يقتصر في دلالته الزّمنيّة على جهة معيّنة دون أخرى؛ لأنّ علم الله – سبحانه

---

[423] – تفسير البحر المحيط، أبو حيّان، 453/3. وينظر: المحرّر الوجيز، ابن عطيّة، 164/2–165.

[424] – التّفسير الوسيط، طنطاوي، 4/ 24.

وتعالى– محيط بكلّ الأزمان؛ ممّا يؤثّر في توجيه دلالة الفعل﴿ تَعْلَمُ ﴾ إلى العموم الزّمنيّ.

ونجد في آيات أخر من السّورتين الكريمتين أنّ إسناد الفعل المضارع لم يختصّ بالإسناد إلى الذّات الإلهيّة وحدها، حيث كان هناك طرف آخر مشتركًا في الإسناد الفعليّ، وذلك كما في قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ۖ فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٤٨﴾ ﴾ [الأنعام: 48].

ففي هذه الآية الكريمة « كلام مستأنف مسوق لبيان وظائف منصب الرّسالة على الإطلاق، وتحقيق ما في عهدة الرّسل – عليهم السلام–، وإظهار أن ما يقترحه الكفرة عليه – عليه السّلام– ليس مما يتعلق بالرّسالة أصلًا »[425].

وقد جاء فيها الفعل المضارع ﴿ نُرْسِلُ ﴾ مسندًا إلى الذّات الإلهيّة ومفعوله هو ﴿ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾، وإرسال الرّسل قد استمرّ في الماضي وانتهى بإرسال سيّدنا محمّد – صلّى الله عليه وسلّم–؛ لذا فإنّ الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع ﴿ نُرْسِلُ ﴾توجّهت إلى المضيّ، فهو حكاية للحال الماضية، وأُوثرت صيغة المضارع للدّلالة على تجدّد الإرسال؛ فهو أمر مستمرّ جرت عليه العادة الإلهيّة[426].

وننتقل إلى موضع آخر من مواضع الإسناد الذي أثّر في الجهة الزّمنيّة للفعل المضارع وهو قوله – عزّ وجلّ–:﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٦٧﴾ ﴾ [المائدة: 67].

إنّ هذه الآية الكريمة هي من خطاب الله – سبحانه وتعالى– لنبيّه – صلّى الله عليه وسلّم–، ولا نستطيع أن نقول أنّ الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع

---

425 – تفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 3/ 135.

426 – ينظر: تفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 135/3. وحاشية القونوي، القونوي، 8/ 105. وروح المعاني، الألوسيّ، 4/ 146. وتفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 7/ 238.

﴿يَعْصِمُكَ﴾ في هذه الآية الكريمة هي الحال؛ لأجل إسناده للذّات الإلهيّة، ولأنّ المعنى المقاميّ يأبى ذلك، فعصمة الله – سبحانه وتعالى– لنبيّه – صلّى الله عليه وسلّم– من النّاس لا تقتصر على الحال، بل هي دائمة مستمرّة، وهو ما تناسب مع المعنى الدّلاليّ الذي تحمله صيغة (يفعل)؛ فقد «أتى بلفظ ﴿يَعْصِمُكَ﴾ لأنّ المضارع يدلّ على الدّيمومة والاستمرار»[427].

وبذا تكون كافّة السّياقات التي احتوت الفعل ﴿يَعْصِمُكَ﴾قد تعاضدت مع بعضها لتوجّه الدّلالة الزّمنيّة له إلى الدّوام والاستمرار.

وهناك فعل مضارع آخر في هذه الآية الكريمة قد تغيّرت وجهة دلالته الزّمنيّة من الحال إلى الزّمن العام بفعل سياقَيْه المقاميّ واللّغويّ، وهو الفعل ﴿يَهْدِي﴾، فسياقه المقاميّ وهو سنّة الله – تعالى– في خلقه المترتّب عنه السّياق اللّغويّ الإسناد إلى الذّات الإلهيّة يأبيان توجيه دلالته الزّمنيّة إلى الحال، ويجعلانها تتّجه إلى الزّمن العام.

وممّا ورد في السورتين الكريمتين من سياق بيان سُنّة الله – سبحانه وتعالى– في خلقه قوله – تعالى–: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ۚ كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٢٥﴾﴾ [الأنعام: 125]

الآية الكريمة تتحدّث عن سُنّة من سُنن الله – سبحانه وتعالى– في خلقه، وهي متفرّعة عن الآية التي قبلها ﴿وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ۘ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ۗ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ صَغَارٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَمْكُرُونَ ﴿١٢٤﴾﴾ [الأنعام: 124] «وهذا التّفريع إبطال لتعلّلاتهم بعلّة ﴿حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ﴾ وأن الله منعهم ما علّقوا إيمانهم على حصوله،

[427] – تفسير البحر المحيط، أبو حيّان، 540/3.

فتفرّع على ذلك بيان السبب المؤثر بالحقيقة إيمان المؤمن وكفر الكافر، وهو: هداية الله المؤمن، وإضلاله الكافر، فذلك حقيقة التأثير، دون الأسباب الظاهرة، فيعرف من ذلك أن أكابر المجرمين لو أوتوا ما سألوا لما آمنوا، حتى يريد الله هدايتهم إلى الإسلام، ... والهدى إنما يتعلق بالأمور النافعة: لأن حقيقته إصابة الطريق الموصل للمكان المقصود، ومجازه رشاد العقل»[428].

وقد عبّر عن هذه السّنّة الإلهية باستخدام الأفعال المضارعة ﴿يُرِدِ﴾، ﴿يَهْدِيَهُ﴾، ﴿يَشْرَحْ﴾، ﴿يُضِلَّهُ﴾، ﴿يَجْعَلْ﴾، والتّي اتّجهت دلالتها الزّمنيّة جميعها إلى الزّمن العام لوقوعها في سياق تبيين سنّة إلهيّة بالإضافة إلى إسنادها إلى الذّات الإلهيّة

وينسحب ما سبق على الفعلين المضارعين﴿يُرِدِ﴾، ﴿يُطَهِّرَ﴾ في قوله – عزّ وجلّ–: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْۛ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوۡمٍ ءَاخَرِينَ لَمۡ يَأۡتُوكَۖ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦۖ يَقُولُونَ إِنۡ أُوتِيتُمۡ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمۡ تُؤۡتَوۡهُ فَٱحۡذَرُواْۚ وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗاۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمۡۚ لَهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴿٤١﴾﴾ [المائدة: 41].

ومن الأفعال المضارعة التي اتّجهت دلالتها إلى الزّمن العام بفضل تعاضد سياقي تبيين سُنّة إلهيّة والإسناد إلى الذّات الإلهيّة الفعل﴿نَرْفَعُ﴾ في قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿وَتِلۡكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيۡنَٰهَآ إِبۡرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦۚ نَرۡفَعُ دَرَجَٰتٖ مَّن نَّشَآءُۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٞ ﴿٨٣﴾﴾ [الأنعام: 83]، وقد أوثر استخدام الفعل المضارع « للدّلالة على

[428] – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 8/ 57.

أنّ ذلك سنّة مستمرّة جارية فيما بين المصطفين الأخيار غير مختصّة بإبراهيم – عليه السّلام–»[429].

وكذلك الفعل المضارع ﴿ نُّخۡرِجُ ﴾ في قوله – سبحانه وتعالى–:﴿ وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَيۡءٖ فَأَخۡرَجۡنَا مِنۡهُ خَضِرٗا نُّخۡرِجُ مِنۡهُ حَبّٗا مُّتَرَاكِبٗا وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا قِنۡوَانٞ دَانِيَةٞ وَجَنَّٰتٖ مِّنۡ أَعۡنَابٖ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشۡتَبِهٗا وَغَيۡرَ مُتَشَٰبِهٍۗ ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ وَيَنۡعِهِۦٓۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكُمۡ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ٩٩ ﴾ [الأنعام: 99]، اتّجهت دلالته الزّمنيّة إلى العموم بتأثير سياقيْه الخارجيّ الذي يُبيّن سنّة الله في خلقه، وسياقه الدّاخليّ الذي تمثّل في الإسناد إلى الذّات الإلهيّة، وقد استخدم المضارع دون الماضي لاستحضار الصورة لما فيها من الغرابة؛ أي: نخرج من ذلك الخضر ﴿ حَبّٗا مُّتَرَاكِبٗا ﴾؛ أي: السّنابل التي انتظمت بها الحبوب المتراكبة بعضها فوق بعض على هيئة مخصوصة، كسنابل القمح والشّعير[430].

وقد عُبّر عن هذه الصّورة بصيغة المضارع حتى يستحضرها المتلقي؛ وذلك لما فيها من الغرابة؛ لأنّ إخراج الحبّ المتراكب من الغصن الخضر الغض أمر يستدعي التّأمّل والتّفكّر في قدرة الله – سبحانه وتعالى– والإعجاب بها[431].

ونشير إلى أنّ ورود الفعل﴿ نُوَلِّي ﴾ في الآية الكريمة: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعۡضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعۡضَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ١٢٩ ﴾[الأنعام 129] التي سياقها المقاميّ سياق «تهديد عامّ لكلّ ظالم ظلمًا اجتماعيًّا عامًّا أو خاصًّا»[432]، يوجه دلالته الزّمنيّة –أيضًا– إلى العموم، فضلاً عن إسناده إلى الذّات الإلهيّةّ، وعموم الاستحقاق لهذا التّهديد

---

429 – تفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 3/ 157. وروح المعاني، الألوسيّ، 4/ 197.

430 – ينظر: تفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 3/ 166. وحاشية القونوي، القونوي، 8/ 211. وروح المعاني، الألوسي، 4/ 225. وفتح البيان، القَنُوجي، 2/ 414.

431 – ينظر: التّفسير الوسيط، طنطاوي، 5/ 141.

432 – التّفسير الوسيط، وهبة الزّحيلي، الطّبعة الثّالثة، 1430هـ – 2009م، دار الفكر، بيروت، دمشق، 1/ 608.

يُكسب الأفعال الواردة فيها صفة العموم الزّمنيّ، وهي ﴿نُوَلِّ﴾،﴿كَانُوا﴾،﴿يَكْسِبُونَ﴾، وكذلك «المقصود من الآية الاعتبار والموعظة، والتّحذير من الاغترار بولاية الظّالمين، وتوخّي الأتباع صلاح المتبوعين، وبيان سنّة من سنن الله في العالمين»[433]، يوجب توجّه الدّلالة الزمنيّة للأفعال الواردة فيها إلى الزّمن العامّ.

ودلالة (كان) على المضيّ هنا لا يُقصد بها المُضيّ بمعنى أنّه حدث في الماضي وانقطع إنّما يُقصد به أنّ حدث الكسب سابق لحدث التولية؛ إذْ هو سببها؛ أيْ: أنّ من ظلم واستمرّ في ظلمه فجزاؤه أن يُولّى ظالمًا، فـ«التّعاون بين الفئات المتشابهة في سلوكها ظاهرة قائمة في المجتمعات»[434].

كذلك قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٥٥﴾﴾ [الأنعام: 55]، مثّل سياقًا مقاميًّا يُبيّن سنّة من السّنن الإلهيّة، استخدم فيه الفعل المضارع ﴿نُفَصِّلُ﴾ مُسندًا إلى الذّات الإلهيّة؛ وبفعل تضافر السّياقين المقاميّ واللّغوي توجّهت دلالته الزّمنيّة إلى العموم الزّمنيّ؛ أي الاستمرار وتناول الماضي والآتي[435]، فلا نستطيع أن نسلّم بأنّه اقتصر على أنّه « لحكاية الحال الماضية»[436] فقط دون باقي الأزمان.

سادسًا: سياق خبر (كان):

مثّلت (كان) سياقًا لُغويًّا ذي دلالة زمنيّة ماضية؛ فهي تأتي في الأصل للإخبار عن أمر قد مضى؛ ولهذا كان التّأثير الأقوى في التّوجيه الزّمنيّ للأفعال المضارعة الواردة خبرًا لـ(كان) للسّياق المقاميّ.

---

433 – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 8/ 75.

434 – التفسير الوسيط، الزّحيلي، 1/ 608.

435 – ينظر: حاشية شيخ زاده، شيخ زاده، 4/ 55.

436 – حاشية القونوي، القونوي، 8/ 123.

وتظلّ لـ(كان) خصوصيّتها في التّعبير عن الحدث في الماضي مقترنة بالفعل المضارع، فمن ذلك أنّ بناء (يفعل) مسبوقاً بـ(كان) يدلّ على أنّ الحدث كان مستمراً في الزمن الماضي، ومجيء كان إلى جوار الفعل يؤلف سياقًا لغويًّا يؤدّي هذه الفائدة[437]، كما في قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ كَثِيرٗا مِّمَّا كُنتُمۡ تُخۡفُونَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖۚ قَدۡ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٞ وَكِتَٰبٞ مُّبِينٞ ١٥ ﴾ [المائدة: 15]، فقد جُمع بين صيغتي الماضي والمستقبل﴿ كُنتُمۡ تُخۡفُونَ ﴾ للدّلالة على استمرار أهل الكتاب على الكتم والإخفاء[438].

وقد جاء هذا التّركيب لتبيين سبب المجازاة والعقاب في الآخرة وذلك في سياق الإخبار عن غيب المستقبل كما في قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَمَسُّهُمُ ٱلۡعَذَابُ بِمَا كَانُواْ يَفۡسُقُونَ ٤٩ ﴾ [الأنعام: 49]، إنّ مجازاة المكذبين بالعذاب هي بسبب « فسقهم المستمرّ الذي هو الإصرار على الخروج عن التّصديق والطّاعة»[439]، والذي أشار إلى استمرار فسقهم هو سياق الإخبار عن (كان) بالفعل المضارع، وقد نقلت صيغة المضارع لنا الدّلالة على التّجدّد والتّكرار[440].

وكذلك في قوله – عزّ وجلّ–:﴿ وَذَرِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمۡ لَعِبٗا وَلَهۡوٗا وَغَرَّتۡهُمُ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَاۚ وَذَكِّرۡ بِهِۦٓ أَن تُبۡسَلَ نَفۡسُۢ بِمَا كَسَبَتۡ لَيۡسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيّٞ وَلَا شَفِيعٞ وَإِن تَعۡدِلۡ كُلَّ عَدۡلٖ لَّا يُؤۡخَذۡ مِنۡهَآۗ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أُبۡسِلُواْ بِمَا كَسَبُواْۖ لَهُمۡ شَرَابٞ مِّنۡ حَمِيمٖ وَعَذَابٌ أَلِيمُۢ بِمَا كَانُواْ يَكۡفُرُونَ ٧٠ ﴾ [الأنعام: 70]، فقد دلّت (كان) على استمرارهم على الكفر في الدّنيا[441] وتمكّنه منهم؛ «لأنّ فعل مادّة الكَوْن تدلّ على الوجود، فالإخبار

---

437 – ينظر: الفعل زمانه وأبنيته، السّامرّائي، ص 33 – 34.

438 – ينظر: روح المعاني، الألوسي، 3/ 268.

439 – تفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 3/ 136.

440 – ينظر: تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 7/ 239.

441 – ينظر: تفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 3/ 148. وتفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 7/ 299.

به عن شيء مخبَر عنه بِغيره أو موصوف بغيره لا يفيد فائدة الأوصاف سوى أنَّه أفاد الوجود في الزمن الماضي، وذلك مستعمل في التمكّن»[442]، واستمرارهم على الكفر وتمكّنه منهم هو سبب العذاب الأليم في الآخرة؛ ولأنّ المجازاة ستكون في الآخرة، وستكون على شيء قد مضى فإنّ الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع ﴿يَكْفُرُونَ﴾ قد اتّجهت إلى المضي.

ومثله الفعل المضارع ﴿يَمْكُرُونَ﴾ في قوله – عزّ وجلّ–: ﴿وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ۘ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ۗ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ صَغَارٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَمْكُرُونَ ﴿١٢٤﴾﴾ [الأنعام: 124]، فقد استحقوا العذاب الشّديد بسبب استمرارهم في المكر[443] في الدّنيا؛ أي: في الماضي، فاتّجهت لذلك الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع ﴿يَمْكُرُونَ﴾ إلى المضي.

ومن الأمور التي يستحق مرتكبها في الدّنيا أشدّ العقاب في الآخرة الانصراف عن آيات الله – تعالى– والصدف عنها، قال – عزّ وجلّ–: ﴿أَوْ تَقُولُوا۟ لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ ۚ فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ ۚ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا ۗ سَنَجْزِى ٱلَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ ءَايَٰتِنَا سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْدِفُونَ ﴿١٥٧﴾﴾ [الأنعام: 157]؛ «أي بسبب ما كانوا يفعلون الصّدف والصّرف على التّجدّد والاستمرار»[444]، وهو ما يجعل الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع ﴿يَصْدِفُونَ﴾ إلى الاستمرار في الماضي، وينسحب ذلك على الفعل﴿يَكْسِبُونَ﴾ في قول الله – عزّ وجلّ–:﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّى بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿١٢٩﴾﴾[الأنعام: 129] فولاية

---

442 – السّابق، الصّفحة نفسها.

443 – ينظر: تفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 183/3.

444 – السّابق، 203/3.

الظالمين بعضهم ببعض بسبب ما كانوا عليه في الماضي من الاستمرار في الكفر وارتكاب المعاصي[445].

وجاء الفعل المضارع ﴿يُخْفُونَ﴾ في قوله – سبحانه وتعالى–:﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾ بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُوا۟ يُخْفُونَ مِن قَبْلُ ۖ وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿٢٨﴾ وَقَالُوٓا۟ إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴿٢٩﴾ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ قَالَ أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّ ۚ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَرَبِّنَا ۚ قَالَ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الأنعام: 27– 30] في سياق ذكر لأمور ماضية، ضمن الإخبار عن بعض مشاهد يوم القيامة، واستُخدم فيه الفعل المضارع ﴿يُخْفُونَ﴾ مُندرجًا في سياق لغويّ تمثّل في كونه خبرًا للفعل الماضي (كان):﴿مَّا كَانُوا۟ يُخْفُونَ﴾ ، وهو سياق يوجّه الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع إلى استمرار الحدث في الماضي، وهو ما ينطبق على الفعل الماضي ﴿تَكْفُرُونَ﴾.

إنّ الجزاء يوم القيامة يسبقه الحساب وعرض الأعمال على صاحبها، وقد استخدم التّعبير القرآني في ذلك الفعل المضارع مُخبرًا عن (كان)، كما في قوله – سبحانه وتعالى–:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [الأنعام: 159].

إنّ الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع ﴿يَفْعَلُونَ﴾لم تتّجه إلى المستقبل لكونها في سياق عام للآية الكريمة وهو الإخبار عن حدث من أحداث يوم القيامة، بل اتّجهت إلى المضيّ لوقوع الفعل ﴿يَفْعَلُونَ﴾ في سياق خاص أشار إلى حدث ماض، وهو أفعال الذين فرّقوا دينهم في الحياة الدّنيا، وهو حدث ماض بالنّسبة ليوم القيامة.

ووقوع الفعل المضارع ﴿يَفْعَلُونَ﴾ خبرًا لـ(كان) أضاف إلى توجّهه الزّمنيّ إلى الماضي استمراريّته في الزّمن الماضي.

---

445 – ينظر: السّابق، 185/3.

وقد أُوثِر الفعل ﴿يُنَبِّئُهُم﴾على الفعل (يخبرهم) للتّنبيه على أنّهم كانوا يجهلون بحال ما ارتكبوه غافلين عن سوء عاقبته؛ أي أنّ الله – سبحانه وتعالى– يُظهر لهم على رءوس الأشهاد يوم القيامة و« يعلمهم أي شيء شنيع كانوا يفعلونه في الدنيا على الاستمرار ويرتب عليه ما يليق به من الجزاء»[446]، والفرق بين النبأ والخبر «أنّ النبأ لا يكون إلا للإخبار بما لا يعلمه المخبَر، ويجوز أن يكون الخبر بما يعلمه وبما لا يعلمه؛ ولهذا يقال تخبرني عن نفسي ولا يقال تنبئني عن نفسي... تقول: هذا الأمر ينبئ بكذا ولا تقول يخبر بكذا؛ لأنّ الإخبار لا يكون إلّا بحمل الخبر»[447]، وكذلك الأمر مع الفعل﴿يُنَبِّئُهُم﴾ في قوله – سبحانه وتعالى–:﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٠٨﴾﴾[الأنعام: 108]، فالإنباء يحدث يوم القيامة عن الأفعال السيئة المزيّنة لهم والتي مضت في الدّنيا على الاستمرار[448].

واتجهت الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع﴿يَعْمَلُونَ﴾ إلى الزّمن الماضي المستمرّ بسبب سياق خبر (كان) وسياق الإخبار عن أحداث مضت.

ومن الآيات التي جاءت في سياق يوم القيامة واستخدم فيها الإنباء في عرض وإظهار أفعال المكذبين والكافرين قوله – سبحانه وتعالى–:﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذْنَا مِيثَٰقَهُمْ فَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴿١٤﴾﴾ [المائدة: 14].

---

446 – تفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 206/3.

447 – الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (توفي نحو 400 هـ)، علق عليه ووضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، 1421هـ – 2000م، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ص 53.

448 – ينظر: تفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 172/3.

لقد حملت الآية الكريمة وعيدًا شديدًا بالجزاء والعذاب « كقول الرجل لمن يتوعده سأخبرك بما فعلت أي يجازيهم بما عملوه على الاستمرار من نقض الميثاق ونسيان الحظ الوافر مما ذكّروا به»[449]، وما دلّنا على الاستمرار هو تركيب (كان + فعل مضارع): ﴿كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾، الذي عبّر عن الحدث في الماضي المستمر، واكسب هذه الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع ﴿يَصْنَعُونَ﴾.

والدّلالة الزّمنيّة للفعل﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾الذي جاء خبرًا لـ(كان) في قوله – سبحانه وتعالى–:﴿ فَقَدْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنبَاءُ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴿٥﴾ ﴾ [الأنعام: 5] هي الاستمرار في الماضي لإيراده خبرًا لـ (كان) في سياق مقامي يشير إلى أمور قد مضت، أو هو لحكاية الحال الماضية لكونه من الأمور العجيبة[450].

ومن السّياقات التي جاء الفعل المضارع خبراً لـ (كان) فيها سياق بيان أفعال قوم جرت فيهم حتى صارت كالعادة، وذلك في الحديث عن بني إسرائيل، وتحديداً عند توضيح سبب لعن الكافرين منهم، في قوله – عز وجل–:﴿ لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿٧٩﴾ ﴾ [المائدة: 78 – 79].

هنا استئناف واقع موقع الجواب؛ كأنّ هناك من سأل عن سبب لعنهم، فجاءت الآية مبيّنة لذلك السّبب، وهو عصيانهم واعتداؤهم بشكل مستمرّ[451]، واستخدم في ذلك صيغتان، الماضي والمضارع، وقد دخلتا حيّز (ما) المصدريّة، وذلك في قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾؛ أي: بعصيانهم وكونِهم معتدين، حيث عُدل عن التّعبير بالمصدرين إلى التعبير بالفِعلين مع (ما) المصدريّة كي يفيد الفعلان معنى تَجدّد العصيان واستمرار الاعتداء منهم،

---

449 – السّابق، 3/ 17.

450 – ينظر: حاشية القونوي، القونوي، 8/ 17.

451 – ينظر: تفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 3/ 69.

ولتفيد صيغة الماضي أنّ ذلك أمر قديم تقرّر فيهم، مستقرٌّ في طبائعهم وثابت في نفوسهم وجوارحهم، وأنّه تقرّر فلم يقبل الزّيادة، وصيغة المضارع أنّه متكرّر الحدوث بشكل مستمرّ، والعصيان هو مخالفة أوامر الله – سبحانه وتعالى– أمّا الاعتداء فهو إيذاء الأنبياء والمصلحين، وقد اعتدوا على رسول الله محمّد – صلّى الله عليه وسلّم– بالتّكذيب والمنافقة ومحاولة الفتك والكيد، ولم يتركوا مصلحًا إلا واعتدوا عليه، فاعتداؤهم على المصلحين مستمرٌّ في كل زمان ومكان[452]، وهو فعل متجدّد من قبلهم، وما يرشدنا إلى الاستمرار في الاعتداء ليس الفعل المضارع فقط بل الجمع بين صيغتي الماضي والمستقبل[453]: ﴿وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ﴾، ولأنّ هذا التّركيب جاء في سياق ذكر صفات قوم فقد اتّجهت الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع ﴿يَعۡتَدُونَ﴾ الواقع فيه إلى العموم الزّمنيّ.

وكذلك هو التوجّه الزّمنيّ للفعل المضارع ﴿يَتَنَاهَوۡنَ﴾، فقوله – عزّ وجلّ–:﴿كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوۡنَ عَن مُّنكَرٖ فَعَلُوهُۚ﴾ «استئناف مفيد بعبارته لاستمرار عدم التناهي عن المنكر ولا يمكن استمراره إلا باستمرار تعاطي المنكرات»[454]، ونشير هنا إلى أنّ التّعبير « بـ(كان لا يفعل) يفيد الدّأب والعادة ... ولذا كان النّفي بـ(كان لا يفعل) أطول زمناً وأدوم وأعمّ من (ما كان يفعل)»[455]، فالتّعبير ﴿كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوۡنَ﴾ لا يدلّ على حدث بدأ واستمرّ في الماضي، بل يدلّ على وصف لهم، وعادة ثابتة ومستقرّة فيهم.

وأمّا الفعل ﴿يَفۡعَلُونَ﴾ فقد جاء في سياق ذمّ أفعال سرى عليها قوم واعتادوها فاستمرّوا عليها، فتوجّهت دلالته الزمنيّة إلى العموم الزّمنيّ، ومثله الفعل المضارع ﴿يَعۡمَلُونَ﴾ في قوله – سبحانه وتعالى–:﴿وَتَرَىٰ كَثِيرٗا مِّنۡهُمۡ يُسَٰرِعُونَ فِي

---

[452] – ينظر: تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 6/ 293. والتّفسير الوسيط، طنطاوي، 4/ 249.

[453] – ينظر: تفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 3/ 69. وروح المعاني، الألوسي، 3/ 376.

[454] – تفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 3/ 69.

[455] – معاني النّحو، فاضل السّامرّائيّ، 1/ 203.

﴿ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [المائدة: 62]، فقد جمع الله – سبحانه وتعالى– « في حكمه بين صيغة الماضي ﴿كَانُوا۟﴾ وصيغة المضارع ﴿يَعْمَلُونَ﴾ للإشارة إلى أنّ هذا العمل القبيح كان منهم في الماضي، وأنّهم قد استمرّوا عليه في حاضرهم ومستقبلهم بدون توبة أو ندم»[456].

وتناولُ سياق الذّمّ في دلالته الزّمنيّة لجميع الأزمنة بالإضافة إلى الجمع بين صيغتي الماضي والمستقبل في تركيبيّة (كان) وخبرها الفعل المضارع الدّالة على الاستمرار[457] يوجّه الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع﴿يَعْمَلُونَ﴾ إلى العموم الزّمنيّ.

ومن الآيات التي تحدّثت عن يوم القيامة واستخدم فيها الإخبار عن (كان) بالفعل المضارع قوله – عزّ وجلّ–:﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴿٢٣﴾ ٱنظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ۚ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الأنعام: 22– 24].

في هذه الآيات الكريمة إخبار عن حدث آخر من أحداث يوم القيامة؛ إخبار عن المستقبل يوجب توجيه الدّلالة الزّمنيّة للأفعال الواردة فيه إلى المستقبل، ولكنّ الفعلين المضارعين ﴿تَزْعُمُونَ﴾﴿يَفْتَرُونَ﴾ وقعا في سياق ذكر أحداث ماضية، وهذا السّياق المقامي الخاصّ الذي تداخل مع السّياق العام للآيات الكريمة يوجّه الدّلالة الزّمنيّة لهما إلى الماضي، ويتعاضد مع السّياق الخاصّ السياق اللغوي في هذا التّوجيه الزّمنيّ؛ حيث جاء الفعلان خبراً لـ(كان)، وكون التّعبير هنا بالمضارع لا بالأمر يعطي دلالة استمراريّة الحدث في الماضي.

سابعًا: سياق ألفاظ الزّمان:

---

[456] – التّفسير الوسيط، طنطاوي، 4/ 211.

[457] – ينظر: تفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 3/ 57. وروح المعاني، الألوسيّ، 3/ 345.

قد يردُ في الآية اسم أو أكثر من أسماء الزّمان، فيتقيّد حدوث الفعل بها إذا دلّت على وقت معيّن، وقد يكون اسم الزّمان كناية عن عموم الزّمن، كما في قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ۖ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَىْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٢﴾ ﴾ [الأنعام: 52]، فقد مثّل اسما الزّمان ﴿ بِٱلْغَدَوٰةِ ﴾﴿ وَٱلْعَشِيِّ ﴾ سياقًا لُغويًّا للفعل المضارع ﴿ يَدْعُونَ ﴾، وجّه دلالته الزّمنيّة إلى عموم الزّمن؛ لأنّهما «كناية عن الزّمان الدّائم ولا يراد بهما خصوص زمانهما كما تقول: الحمد لله بكرة وأصيلاً تريد في كل حال»[458]، حيث كنّى عن النّهار بـ(الغداة)، وكنّى عن الليل بـ(العشيّ)، « وخصّهما بالذّكر لأنّ الشُّغل فيهما غالبٌ على النّاس، ومن كان في هذين الوقتين يغلب عليه ذكر الله ودعاؤه، كان في وقت الفراغ أغلب عليه»[459].

ثامنًا: سياق صلة الموصول:

جاء الفعل المضارع في سياق صلة الموصول على غير دلالته الزّمنيّة؛ بسبب تأثير هذا السّياق فيها، وكذلك بسبب تأثير السّياق المقاميّ الذي ولّد السّياق اللّغويّ، ففي قوله – سبحانه وتعالى–:﴿ قُل لَّوْ أَنَّ عِندِى مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦ لَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٨﴾ ﴾ [الأنعام: 58].

اتّجهت الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع ﴿ تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ إلى المضيّ[460]، وذلك لأنّ الفعل ﴿ تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ جاء في مقول قول عن حدث مضى، وهو استعجال الكفار والمشركين بالعذاب، وتنسحب هذه المعطيات على الفعل ﴿ تَسْتَعْجِلُونَ ﴾في

---

458 – تفسير البحر المحيط، أبو حيّان، 139/4. وينظر: المحرّر الوجيز، ابن عطيّة، 295/2. والنّهر المادّ، أبو حيّان، 402/2 .

459 – النّهر المادّ، أبو حيّان، 2/ 402 – 403.

460 – ينظر: حاشية القونوي، القونوي، 128/8.

قولـــه – ســـبحانه وتعـــالى–: ﴿ قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُم بِهِۦ ۚ مَا عِندِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦٓ ۚ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۖ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ ﴿٥٧﴾ ﴾[الأنعام: 57].

وكذلك اتّجهت الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ إلى المضيّ في قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ۚ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴿٧١﴾ ﴾ [المائـــدة: 71]؛ لأنّهـــا جاءت في سياق حديث عن أمر مضى؛ «أي بما عملوا، وصيغة المضارع لحكاية الحال الماضية استحضارًا لصورتها الفظيعة ورعايةً للفواصل»[461].

وأمّا الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ في قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ ۖ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۖ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥٤﴾ ﴾ [الأنعـــام: 54] فقد اتّجهت إلى العموم الزّمنيّ بسبب تأثير السّياق المقاميّ سياق الخطاب الوصفيّ باستخدام الموصول وصلته، والصّفة تلزم صاحبها في جميع الأزمان، فالفعل ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ وصفٌ لهم؛ لأنّه صلة في النّظم الكريم، وصيغة المضارع منسلخة عن معنى المضارعيّة في الصّلة[462]، خارجة إلى عموم الزّمن.

---

461 – تفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 65/3. وينظر: روح المعاني، الألوسي، 371/3.

462 – ينظر: حاشية القونوي، القونوي، 119/8.

الفصل الرّابع

الدّلالة الزّمنيّة لأفعال الأمر

ارتبط فعل الأمر بصيغة (افْعَلْ)، وبالرّغم من أن سيبويه قد حدّد أنّ زمنه الأصليّ هو الاستقبال، قال: «وأمّا بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمراً: اذهبْ، واقتلْ، واضربْ»[463]، قد تباينت الآراء حول الدّلالة الزّمنيّة الأصليّة له هل هي الحال أم الاستقبال أم الحال والاستقبال أم أنّه يخلو من الدّلالة الزّمنيّة لكونه يدلّ على طلب لم يحدث بعد؛ لأنّ الأمر استدعاء فعل، واستدعاء الفعل غير الفعل إلا مجازاً.

ولكنّ صيغة الأمر (افْعَلْ) تظلّ صيغة فعلية لا يختلف الزمن النحوي فيها عن غيرها من الصيغ ما دام «الزمن النحوي وظيفةٌ في السياق»[464] إذ توظّف في السّياق لأزمنة مختلفة يتطلبها الغرض الذي سُيِّق فعل الأمر من أجله، فتتّجه دلالته الزّمنيّة إلى الحال أو الاستقبال، أو ربّما كان فعل الأمر مطلقًا غير مقيّد بزمن وذلك إذا كان دالًّا على حقيقة، أو توجيه أو حكمٍ، أو غير ذلك، نحو:

كُنْ ابْنَ مَنْ شِئْتَ وَاكْتَسِبْ أَدَبًا يُغْنِيكَ تَشْرِيفُهُ عَنِ النَّسَبِ[465]

ليس الأمر بأن تكون ابن من شئت على حقيقته، وإنّما القصد أن يأمرك باكتساب الأدب وبعد ذلك لا يهمّ ابن من تكون، ففعل الأمر (كن) هنا لا يدلّ على زمن وإنّما هو ذكر لحقيقة من حقائق الحياة[466].

وقد يكون فعل الأمر دالًّا على الاستقبال المطلق، سواء كان الاستقبال قريبًا أم بعيدًا، فمن المستقبل القريب قوله – تعالى–: ﴿ فَٱفْعَلُواْ مَا تُؤْمَرُونَ ﴿٦٨﴾ ﴾ [البقرة: 68]، وقوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٩٤﴾ ﴾ [الحجر:

463 – الكتاب، سيبويه، 1/ 12.

464 – اللغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص: 240 .

465 – البيت لمميويه أبو ربيعة الأصبهاني النحوي، وهو من المنسرح. معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ياقوت الحموي الرّوميّ، تحقيق: إحسان عبّاس، الطّبعة الأولى، 1993م، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت – لبنان، 6/ 2716.

466 – ينظر: معاني النحو، فاضل السّامرّائيّ، 4/ 32.

94]، ومن البعيد قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿رَبَّنَا ٱصۡرِفۡ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَۖ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا ﴿٦٥﴾﴾ [الفرقان: 65] [467].

ويدلّ على الحال إذا أريد به الخبر، نحو قوله – سبحانه وتعالى–:﴿ ثُمَّ صُبُّواْ فَوۡقَ رَأۡسِهِۦ مِنۡ عَذَابِ ٱلۡحَمِيمِ ﴿٤٨﴾ ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ ﴿٤٩﴾﴾ [الدخان: 48 – 49] فزمن الذّوق هو زمن تعذيبهم في النّار، وهو واضح في أنّه للحال، ونحوه قوله – سبحانه وتعالى–:﴿ فَلۡيَضۡحَكُواْ قَلِيلٗا وَلۡيَبۡكُواْ كَثِيرٗا ﴾ [التوبة: 82]، فالضّحك للحال والبكاء في الاستقبال[468].

ويدلّ على الماضي عند وروده في سياق مقاميّ يحمل دلالة المضي كالإخبار عن قصص السّابقين، نحو قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ فَلَمَّا دَخَلُواْ عَلَىٰ يُوسُفَ ءَاوَىٰٓ إِلَيۡهِ أَبَوَيۡهِ وَقَالَ ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴿٩٩﴾ ﴾ [يوسف: 99]، فقوله: ﴿ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ ﴾ كان بعد دخولهم إياها فهو أمر حاصل في الماضي[469].

وفعل الأمر لا يدلّ في كافّة استعمالاته على معنى واحد، بل يمتدّ إلى أكثر من معنى بلاغيّ نستقرئه من خلال السّياق بوجود دلائل وقرائن تصرفه عن معنى الأمر الحقيقيّ، فمعنى الأمر الحقيقيّ « هو طلب حصول الفعل على سبيل التّكليف والإلزام من الأدنى إلى الأعلى ... وقد تستعمل في غير هذا الأصل الذي وُضعت له فتفيد الإباحة أو الدّعاء أو التّهديد أو التّمنيّ أو الحثّ والإثارة أو الاستمرار والدّوام على تحقيق الفعل»[470]، وبالتّأمّل والاستقراء لأفعال الأمر الواردة في السّورتين الكريمتين نجدها تعطي عدّة معان من خلال سياقها الذي تردّ فيه، وأحيانًا تكتسب صبغة السّياق الخارجيّ الذي ترد فيه فتتّحد معه في نفس المعنى.

---

467 – ينظر: معاني النحو، فاضل السّامرّائيّ، 4/ 27.

468 – ينظر: السّابق، 4/ 27 – 28.

469 – ينظر: السّابق، 4/ 28 – 29.

470 – علم المعاني، بسيوني فيود، 2/ 85.

وهي معانٍ مجازيّة بمعنى أنّ الأسلوب انتقل من الدّلالة على الأمر إلى إفادة تلك المعاني، وكلّ مجاز لا بدّ فيه من علاقة بين المعنى الأصليّ والمعنى المجازيّ، فالعلاقة بين الأمر والإباحة هي الإطلاق والتّقييد؛ لأنّ الأمر إذن مقيّد، والإباحة لمطلق الإذن، ويجوز أن تكون العلاقة التّضادّ؛ لأنّ إباحة كل من الفعل والتّرك تضاد الإيجاب، والعلاقة بين الأمر والتّهديد: شبه التّضاد، وقد جعل بعضهم استعمال الأمر في تلك المعاني من قبيل الكناية، وبعضهم يجعله من مستتبعات الكلام، ويجب أنْ توجّه الأذهان إلى معرفة المزايا والأسرار الكامنة وراء استعمال الأساليب الإنشائيّة في الدّلالة على هذه المعاني، والوقوف عليها من خلال سياقات الكلام ومعرفة قرائن أحواله[471]، وهو ما سنحاول تبيّنه في الصّفحات الآتية.

[471] – ينظر: علم المعاني، بسيوني فيود، 2/ 99 – 100.

المبحث الأوّل: السّياق الخارجيّ

أوّلاً: سياق القصص وأخبار السّابقين

ثانيًا: سياق الإعلان عن أمر

ثالثًا: سياق الأوامر الإلهيّة والأحكام الشرعيّة

رابعًا: سّياق الحوار الدّعويّ

خامسًا: سياق الوعد والوعيد، والترغيب والتّرهيب

سادسًا: سياق الدّعاء

سابعًا: سياق الإخبار عن غيب المستقبل

ثامنًا: سياق التعجيز

تاسعًا: سياق التّعجيب

عاشرًا: سياق الوصف

أوّلاً: سياق القصص وأخبار السّابقين:

ورد في القرآن الكريم استخدام فعل الأمر في سياق القصص وأخبار السّابقين؛ «تصويرًا للحدث وبيانًا لكيفيّة وقوعه»[472]، ومجيئه بمعنى الخبر الحاصل، أو على سبيل حكاية الماضي يوجّه دلالته الزّمنيّة إلى المضي[473].

وقد تردّد فعل الأمر في هذا السّياق الخارجيّ في عدّة مواضع من سورة المائدة ولم يرد في سورة الأنعام، فنجده في قوله – تعالى– : ﴿ وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿١١٧﴾ ﴾ [المائدة: 116– 117].

ورد في الآيتين الكريمتين فعلان من أفعال الأمر في صورة حكائيّة عن الماضي، الفعل الأوّل منهما ﴿ٱتَّخِذُونِي﴾، مع أنّ الفعل لم يحدث لكنّ وقوعه في سياق استفهام عن ماضٍ أوجب توجّه دلالته الزّمنيّة إلى المضيّ.

وفعل الأمر الثّاني ﴿ٱعْبُدُوا۟﴾، كان طلب حصول أمر على وجه الاستعلاء، ولكن في الماضي لا في الحال؛ ممّا يؤثّر في توجّه دلالته الزّمنيّة وينقلها إلى الماضي؛ فقد وقع مقول قول في جواب النّبي عيسى –عليه السّلام– لله –سبحانه وتعالى– يوم القيامة عمّا أمر به قومه، ولأنّ حدث العبادة لا يمكن أن يحصر في

---

[472] – علم المعاني (دراسة بلاغيّة ونقديّة لمسائل المعاني)، بسيوني عبد الفتاح بسيوني، د. ط، د. ت، مكتبة وهبة، القاهرة، 2/ 98.

[473] – ينظر: معاني النّحو، فاضل السّامرّائي، 4 / 28 – 29 .

لحظة الحال حيث إنّه مستمرّ فقد توجّهت دلالة فعل الأمر ﴿ٱعۡبُدُواْ﴾ الزّمنيّة إلى الاستمرار.

ويحتفظ الفعل ﴿ٱعۡبُدُواْ﴾ بنفس التّوجّه الزّمنيّ لوروده في ذات السّياق على لسان النّبيّ عيسى –عليه السّلام– مخاطبًا به قومه بني إسرائيل، في قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿لَقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَۖ وَقَالَ ٱلۡمَسِيحُ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡۖ إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ وَمَأۡوَىٰهُ ٱلنَّارُۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٖ ٧٢﴾ [المائدة: 72].

وكانت قصّة موسى – عليه السّلام– التي وردت في سورة المائدة زاخرة بأفعال الأمر، قال الله – سبحانه وتعالى–:

﴿وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ يَٰقَوۡمِ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ جَعَلَ فِيكُمۡ أَنۢبِيَآءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكٗا وَءَاتَىٰكُم مَّا لَمۡ يُؤۡتِ أَحَدٗا مِّنَ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٠ يَٰقَوۡمِ ٱدۡخُلُواْ ٱلۡأَرۡضَ ٱلۡمُقَدَّسَةَ ٱلَّتِي كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمۡ وَلَا تَرۡتَدُّواْ عَلَىٰٓ أَدۡبَارِكُمۡ فَتَنقَلِبُواْ خَٰسِرِينَ ٢١ قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوۡمٗا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَن نَّدۡخُلَهَا حَتَّىٰ يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا فَإِن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا فَإِنَّا دَٰخِلُونَ ٢٢ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمَا ٱدۡخُلُواْ عَلَيۡهِمُ ٱلۡبَابَ فَإِذَا دَخَلۡتُمُوهُ فَإِنَّكُمۡ غَٰلِبُونَۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ٢٣ قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّا لَن نَّدۡخُلَهَآ أَبَدٗا مَّا دَامُواْ فِيهَا فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ ٢٤﴾[المائدة: 20– 24].

فقد ورد في هذه القصّة أفعال الأمر: ﴿ٱذۡكُرُواْ﴾، ﴿ٱدۡخُلُواْ﴾، ﴿فَتَوَكَّلُوٓاْ﴾، ﴿فَٱذۡهَبۡ﴾، ﴿فَقَٰتِلَآ﴾، مصوّرة لأحداث هذه القصّة، ولكنّ دلالتها الزّمنيّة لم تتّفق، فالفعل ﴿ٱذۡكُرُواْ﴾ قد اتّجهت دلالته الزّمنيّة إلى الحال في الماضي؛ إذ استخدمه موسى – عليه السّلام– في مستهلّ حديثه مع قومه على سبيل النّصح والإرشاد ليتذكّروا إنعام الله – سبحانه وتعالى– عليهم بالشّكر والطّاعة[474]، وفيه

[474] – ينظر: التّفسير الوسيط، طنطاوي، 4/ 103.

«تلطّف معهم في الخطاب، وحمل لهم على شكر النّعمة، واستعمالها فيما خلقت له لكي يزيدهم الله منها، وفيه كذلك تذكير لهم بما يربطهم به من رابطة الدّم والقرابة التي تجعله منهم، يهمّه ما يهمّهم، ويسعده ما يسعدهم، فهو يوجّه إليهم ما هو كائن لهدايتهم وسعادتهم»[475].

وتوجّهت الدّلالة الزّمنيّة للفعل ﴿ ٱدۡخُلُواْ ﴾ إلى الاستقبال في الماضي؛ فهو في كلا موضعيه طلب لحدوث فعل الدّخول للأرض المقدّسة في المستقبل، وكذلك كان توجّه الدّلالة الزّمنيّة لفعلي الأمر: ﴿ فَٱذۡهَبۡ ﴾، و﴿ فَقَٰتِلَآ ﴾.

وأمّا فعل الأمر ﴿ فَتَوَكَّلُوٓاْ ﴾فقد توجّهت دلالته الزّمنيّة إلى الاستمرار؛ وذلك يرجع إلى أنّ التّوكّل على الله – سبحانه وتعالى– مطلوب من المؤمنين في كلّ الأزمان لا في الحال فقط.

وقد جاء فعل الأمر ﴿ وَٱتۡلُ ﴾ في بداية القصّ القرآني في بعض مواضعه ممثّلًا فعل السّرد[476]، كما في قصة ابني آدم – عليه السّلام–، قال – تعالى–: ﴿ ۞ وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ بِٱلۡحَقِّۘ إِذۡ قَرَّبَا قُرۡبَانٗا فَتُقُبِّلَ مِنۡ أَحَدِهِمَا وَلَمۡ يُتَقَبَّلۡ مِنَ ٱلۡأٓخَرِۚ قَالَ لَأَقۡتُلَنَّكَۖ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡمُتَّقِينَ ٢٧ ﴾[المائدة: 7].

إنّ فعل الأمر ﴿ وَٱتۡلُ ﴾هو فعل السّرد، وهو موجّه إلى النّبي – صلّى الله عليه وسلّم–؛ أي: اقرأ واسرد وأسمعهم إيّاه[477]، « وهذه من علوم الكتب الأوّل التي لا تعلّق لمحمّد – صلّى الله عليه وسلّم– بها إلّا من طريق الوحي، فهو من دلائل نبوّته»[478].

---

475 – التّفسير الوسيط، طنطاوي، 4/ 104.

476 – تكرّر هذا الفعل كفعل سرد في ثلاثة مواضع أخر في القرآن الكريم: الأعراف: 175. ويونس: 71. والشّعراء: 69.

477 – ينظر: المحرّر الوجيز، ابن عطيّة، 2/ 178. وتفسير البحر المحيط، أبو حيّان، 3/ 475.

478 – المحرّر الوجيز، ابن عطيّة، 2/ 178.

وكون الفعل موجّهًا إلى النّبيّ – صلّى الله عليه وسلّم–، يجعل من دلالته الزّمنيّة تتّجه إلى الحال؛ إذ إنّ وظيفة الرّسول– صلّى الله عليه وسلّم–، هي تبليغ كلّ ما يوحى إليه دون تراخٍ، وقد كان المقصود بالتّبليغ هو من يعود عليه الضّمير في﴿ عَلَيۡهِمۡ ﴾، فظاهره أنّه «يعود على بني إسرائيل إذ هم المحدّث عنهم أولاً، والمقام عليهم الحجج بسبب همهم ببسط أيديهم إلى الرّسول»[479] – صلّى الله عليه وسلّم–، أو أنّه يعود عليهم وعلى المشركين؛ «لأنّ المشركين وأهل الكتاب كلّهم كانوا يحسدون رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم– ويبغون عليه»[480]، وقد كان الغرض من سرد القصّة تقبيح الحسد[481].

ثانيًا: سياق الإعلان عن أمر:

إنّ سياق الإعلان عن أمر يجعل الدّلالة الزّمنيّة لفعل الأمر الوارد فيه تتّجه إلى الحال، كما في الآية الكريمة:﴿ وَإِذۡ أَوۡحَيۡتُ إِلَى ٱلۡحَوَارِيِّـۧنَ أَنۡ ءَامِنُواْ بِي وَبِرَسُولِي قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَٱشۡهَدۡ بِأَنَّنَا مُسۡلِمُونَ ١١١ ﴾ [المائدة: 111].

إنّ فعل الأمر ﴿وَٱشۡهَدۡ ﴾ خطاب من الحواريّين لله – سبحانه وتعالى– «حين ألقى الله في قلوبهم تصديق عيسى فكأنّه خاطبهم فأجابوه ... وإنّما قالوا ذلك بكلام نفسي من لغتهم، فحكى الله معناه بما يؤدّيه »[482] .

ثالثًا: سياق الأوامر الإلهيّة والأحكام الشرعيّة:

تكفّل سياق التّشريع والأوامر والنّواهي بوضع القوانين والقواعد التي تضبط علاقة المسلم بربّه، وعلاقته مع مجتمعه المسلم، وعلاقته مع المجتمعات الأخرى غير المسلمة، وقد كانت سورة المائدة تعجّ بالأحكام الشرعيّة التّي تبيّن فرائض

---

[479] – تفسير البحر المحيط، أبو حيّان، 3/ 475.

[480] – الكشّاف، الزّمخشريّ، 1/ 657.

[481] – ينظر: السّابق، الصّفحة نفسها.

[482] – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 7/ 104.

الإسلام والحدود الشرعيّة وعلاقة المسلمين بمن يتعايش معهم من أصحاب الدّيانات الأخرى من اليهود والنّصارى، وهو ما يتماشى مع طبيعة السّياق المدنيّ الذي اتّسمت به السّورة الكريمة، فالمسلمون بعد الهجرة واستقرارهم في المدينة المنوّرة أصبحوا بحاجة إلى قوانين تنظم حياتهم وعلاقاتهم مع الأقوام الأخرى الذين يتعايشون معهم، وقوانين تضبط النّفس وتحدّ من وقوع الجريمة وتضمن الحقوق الفرديّة والجماعيّة لهم، وبحاجة إلى قواعد تبيّن لهم كيفيّة أداء الفرائض، وهو ما يحتاجه المسلمون فيما بعد إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وأمّا سورة الأنعام التي مثّلت السّياق المكيّ فنجدها تعالج قضية التّعامل مع الكفّار والمشركين، وتبيّن منهجيّة التّعامل معهم، وكانت تقدم الأوامر والنّواهي التي تخصّ الدّين والدّنيا في جمل قصيرة ودقيقة، دون شرح وتفصيل كما في سورة المائدة المدنيّة، لأنّ المسلمين في بداية الدّعوة المحمّديّة بحاجة إلى ترسيخ العقيدة والتّرشيد الدّعويّ أكثر من وضع القوانين الجديدة لتنظيم حياة مستقرّة.

إنّ المخاطب في سياق الأوامر الإلهيّة كان له دور بارز في تحديد الوجهة الزّمنيّة لفعل الأمر، فالأحكام الشّرعيّة والأوامر والنّواهي هي كلّها قواعد وقوانين سنّها الله – سبحانه وتعالى– لضبط حياة المسلم، وهي موجّهة للمؤمنين في زمن نزول آياته وما استمرّ من الزمّن المستقبل الذي يليه؛ لذا فإنّ طبيعة سياقها توجّه الدّلالة الزّمنيّة للأفعال الواردة فيها إلى الاستمرار، متجاوزة الزّمن الأصليّ للصّيغة ومتجاوزة سياقها اللّغوي الذي وردت فيه، وسيأتي بيان ذلك تباعًا من خلال دراسة مواضع سياق الأوامر الإلهيّة والأحكام الشرعيّة في سورتي المائدة والأنعام الكريمتين.

وأوّل ما يصادفنا من أفعال الأمر في سياق الأوامر الإلهيّة فعل الأمر ﴿أَوۡفُواْ﴾ الذي ورد في مفتتح سورة المائدة الكريمة، قال – تعالى–: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ﴾ [المائدة:1]، وقد توجّهت دلالته الزّمنية إلى الاستمرار، بتأثير سياقه الخارجيّ، سياق الأوامر الإلهيّة.

وفي هذا الفعل جماليّة بديعيّة تمثّلت في براعة الاستهلال[483]؛ فهو مؤذن بأنّه « سَتَرِد بعده أحكام وعقود كانت عقدت من الله على المؤمنين إجمالاً وتفصيلاً »[484].

ولمّا كان خطاب المؤمنين بالفعل الماضي ﴿ءَامَنُوٓاْ﴾ الذي أعطى معنى تحقّق الإيمان فيهم، وبلوغهم الرّصيد الكافي منه ليستطيعوا تحمّل المسؤوليّة، وطاعة الأوامر والنّواهي، كانت بنية الفعل ﴿أَوۡفُواْ﴾ على قدر ذلك الرّصيد الإيمانيّ؛ فالإيفاء يعني «الأخذ بالوفاء، والوفاء نجاز الموعود في أمر المعهود»[485].

وقد شكّل التّفاعل بين فعل الأمر ﴿أَوۡفُواْ﴾ وسياقه الخارجيّ سياق الأوامر الإلهيّة عدّة صور، فبالإضافة إلى أنّه كوّن براعة استهلال اختزل بموجبها الإشارة إلى موضوعات السّورة الكريمة، نجده حمل معنى الوجوب الشّرعيّ للإيفاء بالعقود، ويدخل فيها اجتناب المحرمات والمكروهات؛ لأنه أوفق بعموم اللّفظ؛ إذ هو جمع محلى بالألف واللّام، كما أنّه أوفى بعموم الفائدة[486]؛ أي لفظ ﴿بِٱلۡعُقُودِ﴾، وكذلك «قد أخذ العلماء من هذه الآية الكريمة وجوب الوفاء بالعهود التي شرعها الله – تعالى – »[487].

ويتكرّر فعل الأمر ﴿أَوۡفُواْ﴾ في ذات السّياق في سورة الأنعام مرّتين في قوله – عزّ وجلّ–: ﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ مَالَ ٱلۡيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ حَتَّىٰ يَبۡلُغَ أَشُدَّهُۥۖ وَأَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ وَٱلۡمِيزَانَ بِٱلۡقِسۡطِۖ لَا نُكَلِّفُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۖ وَإِذَا قُلۡتُمۡ فَٱعۡدِلُواْ وَلَوۡ كَانَ ذَا قُرۡبَىٰۖ وَبِعَهۡدِ ٱللَّهِ أَوۡفُواْۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ١٥٢﴾[الأنعام: 152]، وهو ما

---

483 – ينظر: التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 6/ 74.

484 – السّابق، الصّفحة نفسها.

485 – التّوقيف على مهمّات التّعاريف (معجم لُغويّ مصطلحيّ)، محمّد عبد الرؤوف المنّاوي، (952هـ – 1031م)، تحقيق: محمّد رضوان الدّاية، إعادة الطّبعة الأولى، 1423هـ – 2002م، دار الفكر، دمشق، سوريا، ص 106. و ينظر: تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 6/ 74.

486 – ينظر: روح المعاني، الألوسيّ، 3/ 223.

487 – التّفسير الوسيط، طنطاويّ، 4/ 24.

يستوجب أن تتّجه دلالته الزّمنيّة إلى الاستمرار، فالأمر الإلهيّ يستوجب أنْ يكون تطبيقه على مدى الأزمان.

ونشير هنا إلى بعض الجماليّات التي تنعكس من اختيار الأمر بالإيفاء، فهو يعكس «اهتماماً به لتكون النّفوس ملتفتة إلى جانب الوفاء لا إلى جانب ترك التّنقيص، وفيه تذكير لهم بالسّخاء الذي يتمادحُون به كأنَّه قيل لهم: أين سخاؤكم الذي تتنافسون فيه فهلّا تظهرونه إذا كِلْتم أو وزنتم فتزيدوا على العدل بأن توفّروا للمُكتال كرماً بله أن تسرقوه حقّه. وهذا تنبيه لهم على اختلال أخلاقهم وعدم توازنها»[488].

ونجد أنّ الفعلين ﴿ سِيرُواْ ﴾، و﴿ ٱنظُرُواْ ﴾ في قوله – عزّ وجلّ–: ﴿ قُلْ سِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ثُمَّ ٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿١١﴾ ﴾ [الأنعام: 11] من أفعال الأمر التي اتّجهت دلالتها الزّمنيّة إلى الاستمرار؛ لوقوعها في سياق الأوامر الإلهيّة.

ونستوقف النّظر قليلًا في معاني الفعلين﴿ سِيرُواْ ﴾، و﴿ ٱنظُرُواْ ﴾، فالفعل ﴿ سِيرُواْ ﴾ يُقصد به إباحة السّير في الأرض للتّجارة وغيرها من المنافع، والفعل ﴿ ٱنظُرُواْ ﴾ يقصد به إيجاب النّظر في آثار الهالكين[489]، ومع أنّهما متلازمان حيث يتكوّن وجود الثاني ﴿ ٱنظُرُواْ ﴾ عند وجود الأوّل ﴿ سِيرُواْ ﴾ إلّا أنّ حرف العطف الذي جمعهما هو (ثمّ) وليس (الفاء) فلم يقل: (فانظروا)؛ لأنّه أراد التّنبيه «على ذلك بـ(ثمّ)، لتباعد ما بين الواجب والمباح»[490]، وليس لأجل التّباعد الزّمنيّ بين الحدثين.

ومن الأوامر الإلهيّة التي جعلت الدّلالة الزّمنيّة لفعل الأمر المُجسّد لها تتّجه إلى الزّمن الاستمراري الفعل﴿ فَٱسْتَبِقُواْ ﴾ الذي جاء في قوله – سبحانه وتعالى–:

---

488 – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 8/ 165.

489 – ينظر: التّفسير الكبير، الرّازي، 12/ 136.

490 – الكشّاف، الزّمخشريّ، 2/ 10.

﴿فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ فِيهِ تَخۡتَلِفُونَ ٤٨﴾ [المائدة: 48].

لقد كوّن فعل الأمر ﴿فَٱسۡتَبِقُواْ﴾ صورة مجازيّة غاية في الجمال؛ فـ«الاستباق: التّسابق، وهو هنا مجاز في المنافسة، لأنّ الفاعل للخير لا يمنع غيره من أن يفعل مثل فعله أو أكثر، فشابه التّسابق»[491].

إنّ ما سبق ينطبق على فعلي الأمر: ﴿وَٱذۡكُرُواْ﴾، و﴿وَٱتَّقُواْ﴾ في الآية الكريمة: ﴿وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَمِيثَٰقَهُ ٱلَّذِي وَاثَقَكُم بِهِۦٓ إِذۡ قُلۡتُمۡ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ٧﴾ [المائدة: 7]؛ فقد وقعا في سياق أمر إلهيّ موجّه إلى المؤمنين، وهو سياق يتفق مع سياق الأحكام الشرعيّة في توجيه الدّلالة الزّمنية إلى الاستمرار الزّمنيّ.

وتتّجه الدّلالة الزّمنيّة لفعل الأمر إلى الاستمرار، وذلك بسبب ورودها في سياق حكم شرعيّ كما هو الحال مع فعل الأمر ﴿كُلُواْ﴾ الذي جاء في قوله – تعالى–: ﴿وَمِنَ ٱلۡأَنۡعَٰمِ حَمُولَةٗ وَفَرۡشٗاۚ كُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ ١٤٢﴾ [الأنعام: 142]، وورد – أيضًا– في قوله – تعالى–: ﴿وَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلٗا طَيِّبٗاۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِيٓ أَنتُم بِهِۦ مُؤۡمِنُونَ ٨٨﴾ [المائدة: 88].

لقد شكّلت الآية الأولى نصًّا « في الإباحة، وإزالة لما سنّه الكفّار من البحيرة والسّائبة»[492]، وحملت الآية الثّانية معاني الإباحة والتحليل والنّدب في الطّعام[493]، وهو أمر مستمرّ لا يقتصر على نقطة زمنيّة ما، وفعل الأمر ﴿كُلُواْ﴾ الوارد فيها هو «للوجوب لأنّ من الواجب على المؤمن ألّا يترك أمرًا أباحه الله – تعالى – تركًا

491 – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 6/ 224.

492 – تفسير البحر المحيط، أبو حيّان، 4/ 241.

493 – ينظر: التّفسير الكبير، الرّازيّ، 12/ 61. والتّفسير الوسيط، طنطاوي، 4/ 261.

مطلقاً لأنّ هذا التّرك يكون من باب تحريم ما أحلّه الله»[494].

إنّنا لا نستطيع قصر فعل الأمر في هذا السّياق الخارجيّ على الحال فقط أو المستقبل فقط، لأنّه مثّل أوامر مطلقة، تبدأ من نقطة حال إصدارها وتستمرّ مستقبلًا؛ حيث جاء في السّياق المقاميّ سياق الأحكام الشّرعيّة، وهو ما أثّر في توجيه دلالتها الزّمنيّة إلى الاستمرار.

ويتكرّر الفعل ﴿كُلُوا﴾في نفس السّياق ونفس التّوجه الزّمني في الآية الكريمة:﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِن كُنتُم بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ ﴿١١٨﴾﴾ [الأنعام: 118] .

وهو هنا – أيضًا– للإباحة، والخطاب للمسلمين[495]؛ وارتباط الأمر بالمسلمين عامّة يدعم توجّه دلالته الزّمنيّة إلى الاستمرار.

ويرد الفعل ﴿كُلُوا﴾ كذلك للإباحة[496] في الآية الكريمة:﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ ۖ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ ۙ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ ۖ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿٤﴾﴾ [المائدة: 4].

وفعل الأمر ﴿وَاذْكُرُوا﴾ يتّفق مع الفعل السّابق ﴿كُلُوا﴾ في التّوجه الزّمنيّ، فكلاهما ورد في سياق حكم شرعيّ قصد منه الإباحة، وكان المخاطَب بهما المؤمنون في كل زمان، إنّ هذه الظّروف السّياقيّة تجعل التّوجه الزّمنيّ لهما إلى الاستمرار، وذلك يتجدّد بتجدّد حدوث فعل الأكل، وفعل الذّكر عند الأكل، أمّا فعل الأمر ﴿وَاتَّقُوا﴾فهو أمر إلهيّ يستوجب الاستمرار في تطبيقه على مدى حياة المؤمن في كل الأزمان؛ ولذا فإن دلالته الزّمنيّة تتّجه إلى الاستمرار.

---

494 – التّفسير الوسيط، طنطاوي، 4/ 261.

495 – ينظر: تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 8/ 31.

496 – ينظر: تفسير البحر المحيط، أبو حيّان، 3/ 445.

وشبيه بالفعل ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ﴾ فعل الأمر ﴿ فَٱجْتَنِبُوهُ ﴾في قوله – تعالى–: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩٠﴾ ﴾[المائدة: 90].

وكذلك أفعال الأمر: ﴿ وَأَطِيعُوا۟ ﴾، ﴿ وَأَطِيعُوا۟ ﴾، ﴿ وَٱحْذَرُوا۟ ﴾، ﴿ فَٱعْلَمُوٓا۟ ﴾، الواردة في الآية الكريمة–: ﴿ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَٱحْذَرُوا۟ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٩٢﴾ ﴾[المائدة: 92].

وفعل الأمر ﴿ وَذَرُوا۟ ﴾ في قوله – تعالى–:﴿ وَذَرُوا۟ ظَٰهِرَ ٱلْإِثْمِ وَبَاطِنَهُۥٓ ﴾ [الأنعام: 120].

كلّ تلك الأفعال تتّجه في دلالتها الزّمنيّة إلى الاستمرار لورودها في سياق الأوامر الإلهيّة المتوجّهة إلى المؤمنين في كل زمان.

ويتوجّه خطاب الأمر الإلهيّ في عدّة مواضع من السّورتين الكريمتين إلى الرّسول– صلّى الله عليه وسلّم–، وذلك في إطار تبيين مهمّته، وتوضيح ما يجب عليه فعله ليتمّ تبليغ الرّسالة على أتمّ وجه، قال – تعالى–: ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ﴾ [المائدة: 67]، إنّ الدّلالة الزّمنيّة لفعل الأمر ﴿ بَلِّغْ ﴾ تتّجه إلى الحال، ولا تقف عنده بل تستمرّ في المستقبل على مدى حياة الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم–؛ لأنّ التّبليغ هو وظيفة الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم–، وكذلك الحال مع الفعل ﴿ وَأَنذِرْ ﴾ في قوله – سبحانه وتعالى–:﴿ وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٥١﴾ ﴾ [الأنعام: 51].

ويقترن الأمر الموجّه إلى الرّسول– صلّى الله عليه وسلّم– بالتّبليغ والإنذار في بعض المواضع بأمر آخر يبيّن كيفيّة التّعامل مع المشركين المعاندين، كما في قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ وَذَرِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا ۚ وَذَكِّرْ بِهِۦٓ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ

عَدۡلٖ لَّا يُؤۡخَذۡ مِنۡهَآۗ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أُبۡسِلُواْ بِمَا كَسَبُواْۖ لَهُمۡ شَرَابٞ مِّنۡ حَمِيمٖ وَعَذَابٌ أَلِيمُۢ بِمَا كَانُواْ يَكۡفُرُونَ ﴿٧٠﴾ ﴾[الأنعام: 70].

جاء فعل الأمر ﴿ وَذَرِ ﴾ بمعنىأعرض عنهم، وليس المقصود أن يترك إنذارهم؛ لأنّه – تعالى– قال بعده: ﴿وَذَكِّرۡ بِهِۦٓ﴾، فالمراد ترك معاشرتهم وملاطفتهم، وأنْ لا يترك إنذارهم وتخويفهم[497]، وأمّا الدّلالة الزّمنيّة للفعلين﴿ وَذَرِ ﴾ و ﴿وَذَكِّرۡ ﴾ فتتّجه إلى الاستمرار؛ لأنّ التّذكير بالقرآن الكريم هو من وظائف الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم–، والإعراض عن اللّاهين أسلوب تعامل معهم يستخدمه الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم– كلّما تعرّض لهم في طريق دعوته إلى الله – سبحانه وتعالى– مدى الحياة، وهو ما يوجّه الدّلالة الزّمنيّة لكلا الفعلين ﴿ وَذَرِ ﴾ و﴿وَذَكِّرۡ ﴾ إلى الاستمرار، ونظيرهما فعلا الأمر ﴿ٱتَّبِعۡ ﴾ و﴿وَأَعۡرِضۡ ﴾ في قوله – سبحانه وتعالى–:﴿ٱتَّبِعۡ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴿١٠٦﴾ ﴾[الأنعام: 106]، فقد « أمر الله – تعالى– رسوله – صلّى الله عليه وسلّم– أن يستمرّ في دعوته دون أن يعوّل على تعنّت المشركين»[498].

ويتوجّه الخطاب الإلهيّ إلى الرّسول الكريم– صلّى الله عليه وسلّم– في قوله – تعالى–:﴿ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِۖ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُۖ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡحَقِّۚ لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗاۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَلَٰكِن لِّيَبۡلُوَكُمۡ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمۡۖ فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ فِيهِ تَخۡتَلِفُونَ ﴿٤٨﴾ وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ وَٱحۡذَرۡهُمۡ أَن يَفۡتِنُوكَ عَنۢ بَعۡضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَٱعۡلَمۡ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعۡضِ ذُنُوبِهِمۡۗ وَإِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ ﴿٤٩﴾ ﴾ [المائدة: 48 – 49]، ليُبيّن دورًا آخر للرّسول – صلّى الله عليه وسلّم– وهو الحكم بين المتخاصمين، ويكون حكمه بما

---

[497] – ينظر: التّفسير الكبير، الرّازيّ، 13 / 23.

[498] – التّفسير الوسيط، طنطاوي، 5 / 151.

أنزل الله – سبحانه وتعالى–، «وتكرار الأمر بالحكم إمّا للتّأكيد وإمّا لأنّهما حُكمان؛ لأنهم احتكموا إليه في زنا المحصنين، ثم احتكموا في قتل كان بينهم»[499]، وقد اتّجهت الدّلالة الزّمنيّة للفعل ﴿ٱحۡكُم﴾ إلى الاستمرار.

ونجد أنّ الخطاب بفعل الأمر الموجّه إلى الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم– يتكرّر خلال سياق قصّ أخبار السّابقين، كما في قوله – سبحانه وتعالى–:﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًاۖ إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرَىٰ لِلۡعَٰلَمِينَ ٩٠﴾[الأنعام: 90]، فقد تخلّص « إلى ذكر حظّ محمّد – صلّى الله عليه وسلّم– من هُدى الله بعد أن قُدّم قبله مُسْهَبُ ذكر الأنبياء وهديهم إشارة إلى علوّ منزلة محمّد – صلّى الله عليه وسلّم– وأنّها منزلة جديرة بالتّخصيص بالذّكر حيث لم يذكر مع الأنبياء المتقدّمين، وأنّه جمَعَ هُدى الأوّلين، وأكملت له الفضائل، وجُمع له ما تفرّق من الخصائص والمزايا العظيمة »[500]، وكل ذلك جاء بأسلوب إفراده – صلّى الله عليه وسلّم – بالذّكر وترك عدّه مع الأوّلين، وفي ذلك رمز بديع إلى تفرّد مقداره، ومراعاة بديعة لحال مجيء رسالته بعد مرور أعوام على الرّسالات السّابقة[501].

وقد كان فعل الأمر ﴿ٱقۡتَدِهۡ﴾هو الفعل الممثّل للخطاب، وقد توجّهت دلالته الزّمنيّة إلى الاستمرار الزّمنيّ؛ لأنّ طلب حصول الاقتداء يستمرّ على مدى حياة الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم– .

وقد حمل هذا الفعل دلالات أخر غير الدّلالة الزّمنيّة وغير دلالة الطّلب، ففيه « تعريض للمشركين بأنّ محمّداً – صلّى الله عليه وسلّم – ما جاء إلاّ على سنّة الرّسل كلّهم وأنّه ما كان بدعاً من الرّسل»[502].

---

499 – من الوجهة الأدبيّة في دراسة القرآن الكريم، السيّد تقيّ الدّين، 83/6.

500 – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 7/ 355.

501 – ينظر: السّابق، الصّفحة نفسها.

502 – السّابق، 7/ 356.

وفيه – أيضًا– دلالة مدح وثناء على الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم– ؛ فأمره – صلّى الله عليه وسلّم– بالاقتداء بهم – عليهم السّلام– « يؤذن بأنّ الله زَوى إليه كلّ فضيلة من فضائلهم الّتي اختصّ كلّ واحد بها سواء ما اتّفق منه واتّحد، أو اختلف وافترق، فإنّما يقتدي بما أطلعه الله عليه من فضائل الرّسل وسيرهم، وهو الخُلُق الموصوف بالعظيم في قوله تعالى–: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿٤﴾ ﴾ [القلم: 4]»[503].

ومن الآيات التي ورد فيها فعل الأمر خلال سياق قصّ أخبار السّابقين موجّهًا إلى النّبيّ – صلّى الله عليه وسلّم– قوله – تعالى–:﴿ ۞ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ ۚ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱصْفَحْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٣﴾ ﴾ [المائدة: 13].

لقد ورد في هذه الآية الكريمة فعلان من أفعال الأمر: ﴿ فَٱعْفُ ﴾، ﴿ وَٱصْفَحْ ﴾، وقد توجّهت دلالتهما الزّمنيّة إلى الاستمرار الزّمنيّ كما هو الحال مع الفعل ﴿ ٱقْتَدِهْ ﴾؛ لأنّ طلب حصول الاقتداء يستمرّ على مدى حياة الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم– .

وقد اقترن أسلوب الأمر في آيات الأحكام مع أسلوب النّهيّ، إذ تعاقبا في بعض المواضع من السّورتين الكريمتين في صورة جناسيّة تقابليّة تضع المُخاطب في وضع اليقين ممّا يجب أن يفعله وما لا يجب أن يفعله، كما في قوله – تعالى–: ﴿ فَكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كُنتُم بِـَٔايَٰتِهِۦ مُؤْمِنِينَ ﴿١١٨﴾ ﴾ [الأنعام: 118]، وقوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ ۗ ﴾ [الأنعام: 121].

---

503 – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 7/ 355.

ومن الآيات التي احتوت أوامر إلهيّة وتشكّلت فيها صورة جناسيّة قوله – سبحانه وتعالى–:﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ﴿٢﴾ ﴾ [المائدة: 2].

وقولــه – تعــالى–: ﴿ ٱلۡيَوۡمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمۡ فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ وَٱخۡشَوۡنِۚ ﴾ [المائدة: 3].

و– أيضًــا– فــي الآيــة الكريمــة: ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ فِيهَا هُدٗى وَنُورٞۚ يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُواْ عَلَيۡهِ شُهَدَآءَۚ فَلَا تَخۡشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخۡشَوۡنِ وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗاۚ وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ [المائدة: 44].

ويظهر الجناس النّاقص التّقابليّ كذلك في قول الله – عزّ وجلّ–:﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾ ﴾ [الأنعام: 153].

وقد كان التّوجّه الزّمنيّ لأفعال الأمر الواردة في الآيات السّابقة:﴿ وَتَعَاوَنُواْ ﴾، و﴿ وَٱخۡشَوۡنِ ﴾ الذي جاء في موضعين، و﴿ فَٱتَّبِعُوهُ ﴾ إلى الاستمرار؛ فقد جاءت طلبًا لحصول الفعل في الحال من قبل الله – سبحانه وتعالى– موجّهًا إلى المؤمنين حال نزول الآيات الكريمة، ومدى حياتهم، وليس الأمر مقتصرًا عليهم بل هو موجّه إلى المؤمنين سائر الأزمان بعدهم، فيكون التوجّه الزّمنيّ لها استمراريًّا؛ لكون سياقها الذي وجّه دلالتها الزّمنيّة هو سياق الأوامر الإلهيّة.

رابعًا: سياق الحوار الدّعويّ:

إنّ سياقَ الحوار الدّعويّ سياقٌ تعليميّ يظهر في سورتي المائدة والأنعام ولكنّه يبرز أكثر في سورة الأنعام، وهو يتشكّل في صورة أوامر تعليميّة من الله –

سبحانه وتعالى- إلى رسوله محمّد – صلّى الله عليه وسلّم-، يعلّمه من خلاله ما يجب قوله في الخطاب الدّعويّ إلى الإسلام من تبيين للعقيدة الصّحيحة، وتوضيح لوحدانية الله – سبحانه وتعالى-، ومن تبيّين لفساد عقيدة الجاهلية وتصويبها.

وكان فعل الأمر ﴿ قُلْ ﴾ هو الفعل الذي ارتكز عليه هذا السّياق، ولأنّه أمر إلهيّ موجّه بشكل مباشر إلى الرسول – صلّى الله عليه وسلّم- ويتوجّب تنفيذه في الحال فإنّ دلالته الزّمنيّة قد توجّهت إلى الحال، ولكنّ فعل الأمر ﴿ قُلْ ﴾ تجاوز أن يكون طلب حصول للفعل إلى عدّة معانٍ ذات أبعاد بلاغيّة مستمرّة على مرّ الأزمان ولا تقف عند نقطة حال طلب تنفيذ الأمر، فهو في قوله – تعالى-: ﴿ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ۚ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ۗ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٧﴾ ﴾ [المائدة: 17] كان تبكيتًا لمن ادّعى أنّ الله – سبحانه وتعالى- هو المسيح – عليه السّلام- وإظهارًا لفساد قولهم وإلقامًا لهم الحجر[504].

إنّ هذا الفعل جاء في مواضع أخرى ليقوي أسلوب إلجاء المعاندين إلى الاعتراف بأنّه لا مُنجي من العذاب إلّا الله –سبحانه وتعالى- حيث يحمل معنى التّبكيت في قوله – تعالى-: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٧﴾ ﴾ [الأنعام: 47]، فهو تبكيت للمعاندين «بإلجائهم إلى الاعتراف باختصاص العذاب بهم»[505].

وفي مواضع أخر يُلزمهم بالاعتراف بأنّ الله وحده هو من يملك الضّرّ والنّفع، قال – عزّ وجلّ-: ﴿ قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ۚ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٧٦﴾ ﴾ [المائدة: 76]، فـ«﴿ قُلْ ﴾ أمرٌ له – عليه الصّلاة والسّلام-

---

504 – ينظر: تفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 3/ 19.

505 – السّابق، 3/ 134.

بإلزامهم وتبكيتهم إثر تعجيبه من أحوالهم»[506] في الآية السّابقة، قال – تعالى –:﴿ مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ ۖ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلْآيَٰتِ ثُمَّ ٱنظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٧٥﴾ ﴾ [المائدة: 75]، ففي قوله – تعالى–: ﴿ ٱنظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلْآيَٰتِ ثُمَّ ٱنظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٧٥﴾ ﴾ تعجيبٌ من حال الذين ادّعوا الإلهيّة للنّبي عيسى – عليه السّلام –[507].

وفي بعض الآيات نجد أنّ فعل الأمر ﴿ قُلْ ﴾ يتكرّر أكثر من مرّة في الآية الواحدة، نحو قوله – تعالى–:﴿ قُلْ أَىُّ شَىْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ۚ وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ ۚ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ ۚ قُل لَّآ أَشْهَدُ ۚ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِنَّنِى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿١٩﴾ ﴾ [الأنعام: 19].

لقد تكرّر الفعل ﴿ قُلْ ﴾ عدّة مرات في الآية الكريمة، ولهذا التّكرار معاني، فهو في قوله – عزّ وجلّ–: ﴿ قُلِ ٱللَّهُ ۖ ﴾ أمر صريح للرّسول – صلّى الله عليه وسلّم– بأنّ يتولّى الإجابة عن السؤال: ﴿ قُلْ أَىُّ شَىْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ۖ ﴾ بعد أن يطرحه[508]؛ وذلك «إمّا للإيذان بتعينه وعدم قدرتهم على أن يجيبوا بغيره أو لأنّهم ربما يتلعثمون فيه لا لترددهم في أنّه أكبر من كل شيء بل في كونه شهيدًا في هذا الشّأن»[509]، ونستطيع أن نقول أنّ كلا الأمرين مجتمعان يشكّل فكرة واحدة وراء تكرار الفعل هنا، تندرج هذه الفكرة تحت السّياق الخارجيّ سياق الحوار الدّعويّ، الذي يرتكز على الدّعوة والتّبليغ وتبيين أمور العقيدة والتّوحيد، فمهمّة الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم– الدّعوة إلى الله وحده، وتوضيح صفاته وقدراته للنّاس، وهو ما ينطبق على الفعل

---

506 – تفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 3/ 68.

507 – ينظر: تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 6/ 287.

508 – ينظر: تفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 3/ 118.

509 – السّابق، الصّفحة نفسها.

﴿ قُلْ ﴾ عندما تكرّر في قوله – تعالى–: ﴿ قُل لَّآ أَشْهَدُ ﴾ ففيه أمر من الله – سبحانه وتعالى – لنبيّه – صلّى الله عليه وسلّم– بأنْ يصارحهم بأنّه لا يشهد بشهادتهم التي تنصّ على أنّ مع الله آلهة أخرى[510]، كما أنّه قد حمل معاني أخر، حيث يُلتمس فيه التّوبيخ للمعاندين من الكفّار والمشركين على جهالتهم، والتّوجيه لأتباعه إلى الاقتداء به في شجاعته أمام الباطل، وفى ثباته على مبدئه[511]، وكان تكرّر الأمر مرة أخرى في: ﴿ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ للتّأكيد[512].

إنّ تكرار فعل الأمر ﴿ قُلْ ﴾ لا يقف عند هذا الحدّ من المعاني، فنجده في قوله – عزّ وجلّ–: ﴿ قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُل لِّلَّهِ ۚ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٢﴾ ﴾ [الأنعام: 12] يتكرّر مرتين، وهو في المرّة الأولى جاء بطريق الإلجاء والتّبكيت للمعاندين، فيسألهم لمن ما في السماوات والأرض؟ أي: لمن كلّ الكائنات خلقًا وملكًا وتصرّفًا؟[513].

وفي المرّة الثّانية يجيب عن السّؤال بـ ﴿ قُل لِّلَّهِ ۚ ﴾ وهو «تقرير لهم؛ أي هو – الله– لا خلاف بيني وبينكم، ولا تقدرون أن تضيفوا شيئًا منه إلى غيره»[514]، وتنبيه على أنّه المتعيّن للجواب فلا يتأتّى لأحد أن يجيب بغيره[515].

ويستمرّ تكرار الفعل في آية لاحقة تناولت التّدليل على وجود الله – سبحانه وتعالى– والإقناع بوحدانيته، وهو أمر يحتاج إلى أسلوبٍ قويّ وملزم للإقرار من قبل الطّرف الآخر، وكان فعل الأمر ﴿ قُلْ ﴾ وما يحمله من معاني أحد هذه الأساليب

---

510 – ينظر: التّفسير الوسيط، طنطاوي، 5 / 53 .

511 – ينظر: السّابق، الصّفحة نفسها.

512 – ينظر: تفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 3/ 118.

513 – ينظر: السّابق، 3 / 114 – 115.

514 – الكشّاف، الزّمخشريّ، 2/ 10.

515 – تفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 3/ 115.

كما في قوله – عزّ وجلّ–: ﴿ قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٤﴾ ﴾ [الأنعام: 14].

لقد أعيد فعل الأمر ﴿ قُلْ ﴾ اهتمامًا بالمقول[516]؛ وذلك لأنّ الغرض الذي عبّرت عنه الآية الكريمة مختلف عن « الذي أمر فيه بالقول قبله، فإنّه لمّا تقرّر بالقول السّابق عبودية ما في السّماوات والأرض لله وأنّ مصير كلّ ذلك إليه انتقل إلى تقرير وجوب إفراده بالعبادة؛ لأنّ ذلك نتيجة لازمة لكونه مالكاً لجميع ما احتوته السماوات والأرض»[517]، وهذا التّقرير جارٍ على سبيل التّعريض؛ فالأمر الموجّه إلى رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم– بالتبرّئ من أن يعبد غير الله – سبحانه وتعالى– والمراد الإنكار على الذين عبدوا غيره واتّخذوهم أولياء، ويدلّ على ذلك أنّ الرسول – صلّى الله عليه وسلّم– لا يصدر منه ذلك، وهو الذي يدعو إلى توحيد الله – عزّ وجلّ– من أول بعثته[518].

ونجد الفعل ﴿ قُلْ ﴾ يتكرّر في هذا السّياق ليكوّن استئنافًا ابتدائيًّا في قوله – سبحانه وتعالى–:﴿ قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قُلْ لَا أَتَّبِعُ أَهْوَاءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴿٥٦﴾ ﴾ [الأنعام: 56]، « وقد عدل عن العطف إلى الاستئناف ليكون غرضاً مستقلاً، وأعيد الأمر بالقول زيادة في الاهتمام بالاستئناف واستقلاله ليكون هذا النفي شاملاً للاتّباع في عبادة الأصنام وفي غيرها من ضلالتهم كطلب طرد المؤمنين عن مجلسه»[519] والذي أخبرت به الآية السّابقة ﴿ وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿٥٢﴾ ﴾ [الأنعام: 52].

---

516 – ينظر: تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 7/ 156.

517 – السّابق، الصّفحة نفسها.

518 – ينظر: السّابق، الصّفحة نفسها.

519 – السّابق، 262/7.

وبذا يكون هذا التكّرار قد أعطى دلالة على الاعتناء بشأن المأمور به[520]، وهو كذلك في الآية اللّاحقة:﴿ قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُم بِهِۦ ۚ مَا عِندِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦٓ ۚ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۖ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ ﴿٥٧﴾ ﴾ [الأنعام: 57]؛ إذ إنّ «إعادة الأمر بالقول لتكرير الاهتمام »[521]، وكذلك في قوله – سبحانه وتعالى– :﴿ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ ﴿٦٤﴾ ﴾ [الأنعام: 64]؛ كانت إعادة الفعل ﴿ قُلْ ﴾ للاهتمام بالقول[522].

ومن الآيات التي جاء فيها فعل الأمر ﴿ قُلْ ﴾ للاستئناف قوله – تعالى–: ﴿ قُلْ إِنَّنِي هَدَىٰنِي رَبِّيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۚ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٦١﴾ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾ قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ ۚ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿١٦٤﴾ ﴾ [الأنعام: 161 – 164].

في هذا الاستئناف الابتدائي انتقال من «مجادلة المشركين، وما تخلّلها، إلى ما أُمر به الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم– في هذا الشّأن؛ وذلك غَلقًا لباب المجادلة مع المعرضين، وإعلاناً بأنّه قد تقلّد لنفسه ما كان يجادلهم فيه ليتقلّدوه، وأنَّه ثابت على ما جاءهم به، مهما عارضوه[523].

ولا تقف معاني فعل الأمر﴿ قُلْ ﴾ هنا عند هذا الحدّ؛ ففيه «إيذان بانتهاء السّورة لأنّ الواعظ والمناظر إذا أشبع الكلام في غرضه، ثمّ أخذ يبين ما رَضِيه لِنفسه وما قَرّ عليه قَراره، علم السّامع أنَّه قد أخذ يطوي سجلّ المحاجّة، ولذلك غيّر

---

[520] – ينظر: تفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 141/3.

[521] – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 265/7.

[522] – ينظر: السّابق، 280/7.

[523] – ينظر: السّابق، 197/8.

الأسلوب، فأمر الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم– بأن يقول أشياء يعلن بها أصول دينه »[524].

وأمّا تكراره ثلاث مرّات فلأجل التّنويه بالمقول[525].

ومن الآيات التي تكرّر فيها الفعل ﴿ قُلْ ﴾ لأجل الاستئناف الابتدائيّ قوله – سبحانه وتعالى–:﴿ قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ ۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْآيَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ ﴿٦٥﴾ ﴾ [الأنعام: 65]. وقد «عُقّب به ذكرُ النّعمة التي في قوله:﴿ قُلْ مَن يُنَجِّيكُم ﴾ [الأنعام: 63]. بذكر القدرة على الانتقام، تخويفًا للمشركين»[526].

وفي تكراره عدّة معانٍ، حيث نجده يدلّ على الاهتمام بالمقول، ويدلّ على تهديد المشركين وذلك بتذكيرهم بأنّ القادر من شأنه «أن يُخاف بأسُه فالخبر مستعمل في التّعريض مجازاً مرسلاً مركّباً، أو كناية تركيبيّة »[527].

ويُلحظ في قوله – تعالى–:﴿ قُلْ أَنَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۖ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧١﴾ ﴾ [الأنعام: 71] أنّ فعل الأمر ﴿ قُلْ ﴾ قد تكرّر، وهذا التّكرار لأجل الاعتناء بشأن المأمور به والاهتمام به، ولأنّ ما سبقه من الحديث مخالف لما تبعه، فما سبقه زجر عن الشّرك، وما تبعه حثّ على الإسلام[528]، فكلاهما منفصل عن الآخر بمعناه، وكلاهما يحمل أوامر جديدة، ومثل ذلك في قوله – تعالى–:﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ

---

524 – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 197/8.

525 – ينظر: السّابق، الصّفحة نفسها.

526 – السّابق، 283/7.

527 – السّابق، الصّفحة نفسها.

528 – ينظر: تفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 150/3.

رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ ﴾ [الأنعام: 162]؛ حيث «أعيد الأمر لأنّ المأمور به متعلّق بفروع الشّرائع وما سبق أصولها»[529]؛ أي أنّ كلاهما يحمل معنى مستقلًّا عن الآخر.

وكذلك الحال مع فعل الأمر ﴿ قُلۡ ﴾ في قوله – تعالى–:﴿ قُلۡ إِنَّنِي هَدَىٰنِي رَبِّيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ دِينٗا قِيَمٗا مِّلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗاۚ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴿١٦١﴾ قُلۡ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحۡيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ ﴾ [الأنعام: 162]، فقد أعيد الأمر ثانية: ﴿ قُلۡ إِنَّ صَلَاتِي ﴾؛ لأنّ «المأمور به متعلّق بفروع الشّرائع، وما سبق أصولها»[530].

وقد جاء استخدام فعل الأمر ﴿ قُلۡ ﴾ في بعض المواضع تلوينًا للخطاب القرآني، كما في قوله – عزّ وجلّ–: ﴿ وَمِنَ ٱلۡإِبِلِ ٱثۡنَيۡنِ وَمِنَ ٱلۡبَقَرِ ٱثۡنَيۡنِۗ قُلۡ ءَآلذَّكَرَيۡنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ أَمَّا ٱشۡتَمَلَتۡ عَلَيۡهِ أَرۡحَامُ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۖ ﴾ [الأنعام: 144]، ولم يكن تلوينًا للخطاب فقط، بل حمل معاني أخر، فهو توجيه له إلى رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم– بعد تفصيل أنواع الأنعام التي أنشأها؛ لتبكيت المشركين، وإظهار لانقطاع الجواب عنهم، وإفحام لهم في أمر هذين النّوعين من الأنعام[531].

وأيضًا في قوله – سبحانه وتعالى–:﴿ قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ هَلۡ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنۡ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلُ وَأَنَّ أَكۡثَرَكُمۡ فَٰسِقُونَ ﴿٥٩﴾ ﴾ [المائدة: 59] استُخدِم فعل الأمر ﴿ قُلۡ ﴾ الموجّه إلى الرّسول الله – صلّى الله عليه وسلّم– لتلوين الخطاب، فبعد نهي المؤمنين عن تولي المستهزئين أُمر – صلّى الله عليه وسلّم– بأن يخاطبهم ويبيّن أنّ الدّين منزّه عمّا صدر عنهم من الاستهزاء به، وأنْ يظهر لهم سبب ما ارتكبوه، ويلقمهم الحجر[532].

---

[529] – تفسير أبي السّعود، أبو السّعود ، 207/3.

[530] – السّابق، الصّفحة نفسها.

[531] – ينظر: السّابق، 193/3.

[532] – ينظر: السّابق، 3/ 53 – 54. وروح المعاني، الألوسي، 339/3.

ويأتي افتتاح الكلام في هذا السّياق الحواريّ بفعل الأمر ﴿ قُلْ ﴾ « للاهتمام بإبلاغه»[533]، كما في قوله – تعالى–:﴿ قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۚ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ ﴿٥٠﴾ ﴾ [الأنعام: 50].

وطبيعة الحوار تستدعي استخدام وسائل لاسترعاء أسماع المُخاطَبين، وكان فعل الأمر ﴿ قُلْ ﴾ أحدها، جاء ذلك في عدّة آيات، منها قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ ۖ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٤٩﴾ ﴾ [الأنعام: 149][534]، ومنها قوله – عزّ وجلّ– :﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا ۖ ﴾ [الأنعام: 150]؛ فقد كانت إعادة فعل الأمر ﴿ قُلْ ﴾ « بدون عطف لاسترعاء الأسماع ولوقوعه على طريقة المحاورة »[535].

ونجد ذلك في قوله – سبحانه وتعالى–:﴿ ۞ قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ ﴾ [الأنعام: 151]؛ إذ إنّ المقام « مقامُ تعليم وإرشاد، ولذلك ابتدئ بأمر الرّسول – عليه الصّلاة والسّلام– بفعل القول استرعاء للأسماع»[536]، حتى يبلغهم الوصايا وهم في حالة انتباه.

وقد صُدّرت هذه الوصايا بفعل الأمر ﴿ قُلْ ﴾ للإشعار من بداية الأمر بأنّ هذا بيان إلهيّ، ليس الرسول – صلّى الله عليه وسلّم– فيه إلا مبلغًا وناقلاً، وقد أعطى – أيضًا– دلالة على أن المأمور به يحتاج إلى عناية واهتمام أكثر[537].

---

[533] – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 240/7.

[534] – ينظر :السّابق، 151/8.

[535] – السّابق، 153/8.

[536] – السّابق، 8/ 155.

[537] – ينظر: التّفسير الوسيط، طنطاوي، 213/5.

ونجد في هذه الآية الكريمة استخدام فعل أمر آخر غير الفعل﴿ قُلْ ﴾ في هذا السّياق الحواريّ وهو الفعل ﴿تَعَالَوْاْ ﴾، وقد جاء عقب فعل الأمر ﴿ قُلْ ﴾ مباشرة اهتماماً بالغرض المنتقل إليه؛ لأنّه أجدى على المشركين من تلك السّفاسف التي اهتمّوا بها، ومجيئه في مُفتتح الكلام دلّل على أنّ الخطاب للمشركين الذين كانوا في إعراض[538].

واستخدام الفعل ﴿تَعَالَوْاْ ﴾ من المجاز؛ لأنّه في الأصل « يُؤْمر به من يراد صعوده إلى مكان مرتفع فوق مكانه، ولعلّ ذلك لأنَّهم كانوا إذا نَادوا إلى أمر مهمّ ارتقَى المنادي على ربوة ليُسمَع صوته، ثمّ شاع إطلاق (تعال) على طلب المجيء مجازاً بعلاقة الإطلاق فهو مجاز شائع صار حقيقة عرفية، فأصله فعل أمر لا محالة من التعالي وهو تكلّف الاعتلاء»[539]؛ حيث نقل إلى طلب الإقبال مطلقاً[540].

إنّ كافّة الدّلالات التي عبّر عنها فعل الأمر ﴿ قُلْ ﴾ من تبكيت، وتوبيخ، واستئناف، وتنبيه، وتلوين للخطاب، و استرعاء للأسماع، واهتمام بالمقول، هي تفاعل بين فعل الأمر وسياقه الذي ورد فيه – السّياق الحواريّ الدّعويّ – الذي ارتكز على الفعل ﴿ قُلْ ﴾، ووجّه دلالته الزّمنيّة إلى الاستمرار؛ إذ يستمرّ زمنه باستمرار تجدّد حدوثه في المستقبل؛ وذلك بتجدّد الحوار الدّعويّ.

---

[538] – ينظر: تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 8/ 156.

[539] – السّابق، 157/8.

[540] – ينظر: السّابق، الصّفحة نفسها.

خامسًا: سياق الوعد والوعيد، والتّرغيب والتّرهيب:

لكي يولّد فعل الأمر معنى التّرغيب والتّرهيب، أو معنى الوعد والوعيد لا بدّ له من سياق خارجيّ يرتدّ إلى المتكلّم من حيث رضاه عن المأمور به أو عدمه[541].

وقد عجّت السّورتان الكريمتان بآيات التّرغيب والتّرهيب والوعد والوعيد، فسورة المائدة تمحورت حول الإعلان عن الأحكام الشّرعيّة ووضع القوانين المنظمة لحياة الفرد في المجتمع وهو ما يستوجب التّرغيب فيها والتّرهيب منها، فنجد هذا السّياق غالبًا ما يقع تذييلاً للأحكام الشّرعيّة وللقوانين، وأمّا سورة الأنعام التي تمحورت حول بناء عقيدة المؤمن الصّحيحة فقد كانت آيات التّرهيب والتّرغيب تتخلّلها بشكل واضح وملحوظ.

والتّهديد مانع لشيءٍ قد يقدم عليه المرء في المستقبل؛ ولذا فإنّ تأثيره السّياقيّ على الأفعال يوجب توجّهها إلى المستقبل، كما في قوله – تعالى–:﴿ قُلْ يَٰقَوْمِ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّى عَٰمِلٌ ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ ۗ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿١٣٥﴾ ﴾ [الأنعام: 135].

ففعل الأمر ﴿ٱعْمَلُوا۟﴾ يحتمل أن يكون معناه « اعملوا على تمكنكم من أمركم وأقصى استطاعتكم وإمكانكم، أو اعملوا على جهتكم وحالكم التي أنتم عليها، يقال للرّجل إذا أمر أن يثبت على حاله: على مكانتك يا فلان؛ أي: اثبت على ما أنت عليه لا تنحرف عنه»[542]، وكلا الاحتمالين ظاهرُ معناه: «اثبتوا على كفركم وعداوتكم»[543]، ولكن سياقه يأبى هذا المعنى؛ فهو لم يُقصد منه حقيقة الطّلب، طلب حصول الفعل، إنّما المقصود منه « الوعيد والتّهديد والمبالغة في الزّجر عمّا

---

[541] – ينظر: البلاغة العربيّة قراءة أخرى، د. محمّد عبد المطلب، الطّبعة الأولى، 1997م، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان، ص 293.

[542] – الكشّاف، الزّمخشريّ، 2/ 64.

[543] – تفسير البيضاويّ، البيضاويّ، 1/ 322.

هم عليه، فهو كقوله: ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ﴾ [فصّلت: 40]، فلا يُراد ما يُقال كيف يأمركم بالثّبات على الكفر»[544]، وهو نسق تركيبيّ « لطيف المسلك، فيه إنصاف في المقال وأدب حسن مع تضمّن شدّة الوعيد، والوثوق بأنّ المُنذِر مُحِقّ والمُنذَر مبطل»[545].

والسّياق يقتضي معانٍ اختصرها فعل الأمر في صيغته (افْعَلْ) متضافرًا مع سياقه التّهديد والوعيد، حيث يُلتمس منه معنى « التّسوية والتّخلية لإظهار اليأس من امتثالهم للنّصح بحيث يغيِّر ناصِحهم نُصحهم إلى الإطلاق لهم فيما يحبّون أن يفعلوا »[546].

ويلتمس منه المبالغة « في الوعيد كأنّ المهدِّد يريد تعذيبه مجمعًا عليه فيحمله بالأمر على ما يؤدي إليه وتسجيل بأنّ المهدَّد لا يتأتّى منه إلا الشّرّ كالّذي أُمر به بحيث لا يجد إلى التّفصي عنه سبيلًا »[547].

وهو أسلوب تصويريّ بليغ فقد تشكّل في هيئة استعارة إذ شبَّه المغضوب عليه الميئوس من ارعوائهِ بالمأمور بأن يَفعل ما كان يُنهى عنه، فكأنّ المنهي عنه صار واجباً، وهو تهكّم[548]، وهو من قبيل الاستعارة التّمثيليّة، فالتّشابه قد تمّ بين المعاني[549].

ولا تقف معاني فعل الأمر ﴿ٱعۡمَلُواْ﴾ عند هذا الحدّ فاقترانه بلفظ ﴿إِنِّي عَٰمِلٞۖ﴾ يظهرُ مدى ثباته – صلّى الله عليه وسلّم– في الدّين وفي الدّعوة إليه،

---

544 – فتح البيان، القَنُوجي، 2/ 440.

545 – الكشّاف، الزّمخشريّ، 2/ 64.

546 – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 8/ 90.

547 – تفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 3/ 188. وينظر: تفسير البيضاويّ، البيضاويّ، 1/ 322.

548 – ينظر: تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 8/ 90.

549 – ينظر: روح المعاني، الألوسي، 4/ 275.

والوثوق بأمره، وعدم المبالاة بأعدائه أصلًا، ثابت على مكانته التي هو عليها، ثابت على الإسلام[550].

ويتشابه الفعل ﴿ٱعۡمَلُواْ﴾ مع الفعل ﴿فَذَرۡهُمۡ﴾ الذي جاء في قوله – تعالى–: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّٗا شَيَٰطِينَ ٱلۡإِنسِ وَٱلۡجِنِّ يُوحِي بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ زُخۡرُفَ ٱلۡقَوۡلِ غُرُورٗاۚ وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُۖ فَذَرۡهُمۡ وَمَا يَفۡتَرُونَ ١١٢﴾ [الأنعام: 112] في المعاني التي أعطاها بتضافره مع سياقه، فهو «أمر تهديد ووعيد»[551].

وهو من أفعال الأمر التي توجّهت دلالتها الزّمنيّة إلى الاستقبال لورودها في هذا السّياق الخارجيّ، سياق التّهديد والوعيد.

ويتشابه الفعل ﴿ٱعۡمَلُواْ﴾ مع الفعل ﴿ٱنتَظِرُوٓاْ﴾ الوارد في الآية الكريمة: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ أَوۡ يَأۡتِيَ بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَۗ يَوۡمَ يَأۡتِي بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفۡسًا إِيمَٰنُهَا لَمۡ تَكُنۡ ءَامَنَتۡ مِن قَبۡلُ أَوۡ كَسَبَتۡ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيۡرٗاۗ قُلِ ٱنتَظِرُوٓاْ إِنَّا مُنتَظِرُونَ ١٥٨﴾ [الأنعام: 158]، فهو فعل أمر بمعنى التّهديد والوعيد[552]؛ «وذلك أنّهم لا ينتظرون ما ذكر لإنكارهم للبعث وما بعده»[553].

وهذا السّياق شامل للفعل ﴿قُلِ﴾، فقد أمر الله – سبحانه وتعالى– نبيّه محمّد – صلّى الله عليه وسلّم– «أن يقول لهم ﴿ٱنتَظِرُوٓاْ﴾ ما تريدون إتيانه وما وُعدتم به من مجيء الآيات»[554]، إنّ كلا فعلي الأمر ﴿قُلِ﴾ و﴿ٱنتَظِرُوٓاْ﴾قد توجّهت دلالته الزّمنيّة إلى الاستقبال بفعل السّياق الخارجيّ التّهديد.

---

[550] – ينظر: الكشّاف، الزّمخشريّ، 2/ 64. والتّفسير الوسيط، طنطاويّ، 5/ 184.

[551] – تفسير البحر المحيط، أبو حيّان، 4/ 233.

[552] – ينظر: تفسير البحر المحيط، أبو حيّان، 4/ 260. والتّفسير الوسيط، طنطاوي، 5/ 227 – 228.

[553] – فتح البيان، القنّوجي، 2/ 467.

[554] – السّابق، الصّفحة نفسها.

وتصدير سياق التّهديد بفعل الأمر ﴿ قُلِ ﴾ أسلوب يتكرّر في آيات أخر، كما في قوله – تعالى –:﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٤٠﴾ ﴾ [الأنعام: 40]ويعدّ هذا التّصدير بالقول في سياق التّهديد «اهتماماً به وإلاّ فإنّ معظم ما في القرآن مأمور الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم– بأن يقوله لهم، وقد تتابع الأمر بالقول في الآيات بعد هذه إلى قوله: ﴿ لِّكُلِّ نَبَإٍ مُّسْتَقَرٌّ ﴾ [الأنعام: 67] اثنتي عشرة مرّة»[555].

وقد جاء سياق التّهديد مقترنًا بالتّرغيب في آية واحدة، كما في قوله – تعالى: ﴿ ٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٩٨﴾ ﴾ [المائدة: 98]؛ حيث تصدّرت الآية الكريمة بفعل الأمر ﴿ ٱعْلَمُوٓاْ ﴾ «لأجل التّنبيه بشدّة إلى أهمية ما سيلقى عليهم من أمر أو نهي، حتّى يستقرّ في قلوبهم، ويرسخ في نفوسهم، فيسهل عليهم تنفيذه»[556].

سادسًا: سياق الدّعاء:

إنّ استعمال فعل الأمر في سياق الدّعاء أمر شائع في القرآن الكريم، حيث يتوجّه الخطاب الطّلبيّ من الأدنى إلى الأعلى؛ ولمّا كانت الاستجابة للطلب مرهونة بالمستقبل لزم أن يكون توجيه سياق الدّعاء لفعل الأمر إلى المستقبل، وممّا ورد من ذلك في السّورتين الكريمتين فعل الأمر ﴿ فَٱفْرُقْ ﴾ في قوله – تعالى– على لسان نبيّه موسى – عليه السّلام–:﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّى لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِى وَأَخِى فَٱفْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٥﴾ ﴾ [المائدة: 25]، فالآية الكريمة « بيان لما يرجوه موسى [–

555 – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 7/ 221.

556 – التّفسير الوسيط، طنطاوي، 4/ 305.

عليه السّلام –] من ربّه – عزّ وجلّ – بعد أن خرج بنو إسرائيل عن طاعته»[557]، ورجاء النّبيّ موسى – عليه السّلام– قد جاء في صورة الدّعاء عليهم[558].

ومن ذلك – أيضًا– دعاء النّبيّ عيسى – عليه السّلام– عندما طلب منه قومه مائدة من السّماء يأكلون منها، قال – سبحانه وتعالى–:﴿ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا وَءَايَةً مِّنكَ ۖ وَٱرْزُقْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴿١١٤﴾ ﴾ [المائدة: 114]، حيث توجّهت الدّلالة الزّمنيّة لفعلي الأمر ﴿ أَنزِلْ ﴾، ﴿ وَٱرْزُقْنَا ﴾ إلى المستقبل.

سابعًا: سياق الإخبار عن غيب المستقبل:

في الخطاب القرآني ينقسم الحديث عن المستقبل إلى الإخبار عن أحداث ستحدث في المستقبل في الحياة الدنيا، والقسم الآخر هو إخبار عن مستقبل غيبي أبعد هو أحداث يوم القيامة.

أ- سياق الإخبار عن مستقبل في الحياة الدّنيا:

إنّ دلالة فعل الأمر على المستقبل من لوازم كونه طلبًا لحصول الفعل في الحال أو الاستقبال، ولكنّ السّياق القرآنيّ تميّز ببلاغته وفصاحته من خلال عدولاته في اختيار أساليبه التّعبيريّة لأداء المعاني بدقّة فنجده يستخدم فعل الأمر ليدلّ على معانٍ أخر غير طلب حصول الحدث في المستقبل، فالفعل ﴿ أَخْرِجُوٓا۟ ﴾ في قوله – تعالى–:﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۗ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ ۖ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ ءَايَٰتِهِۦ تَسْتَكْبِرُونَ ﴿٩٣﴾ ﴾ [الأنعام: 93] .

---

557 – السّابق، 4/ 111.

558 – ينظر: الكشّاف، الزّمخشريّ، 1/ 656. والتّفسير الوسيط، طنطاوي، 4/ 111.

يحتمل أن يكون حكاية قول الملائكة للظّالمين عند قبض أرواحهم، وفي معناه وجهان:

الأوّل: أنْ يكون «الأمر للإهانة والإرْهاق إغلاظاً في قبض أرواحهم ولا يتركون لهم راحة ولا يعاملونهم بلين، وفيه إشارة إلى أنّهم يجْزعون فلا يلفظون أرواحهم وهو على هذا الوجه وعيد بالآلام عند النّزع جزاء في الدّنيا على شركهم»[559].

الثّاني: « يجوز أن يكون هذا وعيداً بما يلاقيه المشركون من شدائد العذاب يوم القيامة لمناسبة قوله بعد ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ ﴾ [الأنعام: 94] »[560].

ويحتمل أن يكون من جانب الله – سبحانه وتعالى–، والأمر هنا للتّعجيز[561]، «أي أخرجوا أنفسكم من هذا العذاب إن استطعتم، والإخراج مجاز في الإنقاذ والإنجاء؛ لأنّ هذا الحال قبلَ دخولهم النّار. ويجوز إبْقاء الإخراج على حقيقته إن كان هذا الحال واقعاً في حين دخولهم النّار»[562].

ب- سياق الإخبار عن أحداث يوم القيامة:

إنّ الإخبار عن أحداث يوم القيامة هو من الإخبار بغيب المستقبل، وعليه يكون التّوجّه الزّمنيّ للأفعال الواردة فيه إلى المستقبل، بما فيها فعل الأمر، الذي هو طلبٌ للحدوث وليس إخبارًا عن حدث، ومع ذلك فقد ورد في هذا السّياق الإخباريّ ليسهم في رسم صورة تلك الأحداث المستقبليّة، فيكون طلبا للحدوث في المستقبل؛ أي: أنّه سيكون هناك أمر طلبيّ للقيام بفعل في مواقف تحدثُ في يوم القيامة، ففعل الأمر ﴿ انظُرْ ﴾ الذي ورد في قوله – تعالى–: ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴿٢٣﴾ انظُرْ كَيْفَ

---

559 – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 7/ 378.

560 – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 7/ 378.

561 – ينظر: حاشية القونوي، القونوي، 196/8.

562 – وتفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 7/ 379.

﴿ كَذَبُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ۚ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [الأنعام: 22- 24] انتقل بفعل هذا السّياق المستقبليّ من طلب حصول الفعل في الحال الحاضرة إلى طلب حصول الفعل في الحال المستقبليّة؛ أي: في يوم القيامة، حيث « جعل حالهم المتحدَّث عنه بمنزلة المشاهد، لصدوره عمّن لا خلاف في أخباره، فلذلك أمر سامعه أو أمر الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم- بما يدلّ على النّظر إليه كأنّه مشاهد حاضر »[563].

والمقصود بالنّظر هنا ليس نظر البصر فقد « جعل كثير من المفسّرين النّظر هنا نظرًا قلبيًّا فإنّه يجيء كما يجيء فعل الرؤية»[564]، بحيث يكون معنى الطّلب التّأمّل وليس النّظر[565].

ومن ذلك الفعل ﴿ فَذُوقُوا۟ ﴾، في قوله –تعالى-: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ قَالَ أَلَيْسَ هَـٰذَا بِٱلْحَقِّ ۚ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَرَبِّنَا ۚ قَالَ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ [الأنعام: 30]، وتوجّهت دلالته الزّمنيّة إلى حال المستقبل بفعل سياق معناه الطلبيّ لحدوث الأمر في الحال التي جاءت في سياق الإخبار عمّا سيحدث يوم القيامة، وقد تشرّب صبغة الاستمرار الزّمنيّ لأجل استمرار ذوق عذاب النّار لداخليها – أجارنا الله منها-، وهذه الاستمراريّة تقيّد مداها بمشيئة الله – سبحانه وتعالى-، قال – تعالى- في آية لاحقة: ﴿ قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۗ ﴾ [الأنعام: 128].

ونجد فعل الأمر يرد في مواضع من هذا السّياق لمعانٍ أخرى غير الطّلب، كالامتنان، كما هو حال الفعل ﴿ ٱذْكُرْ ﴾ في قوله – سبحانه وتعالى-: ﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱذْكُرْ نِعْمَتِى عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَٰلِدَتِكَ إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ تُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا ۖ ﴾[المائدة: 110].

563- السّابق، 7/ 177.

564- تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 7 / 177 - 178.

565- ينظر: السّابق، 7/ 178.

لقد انتقل هذا الفعل بتأثير السّياق القرآنيّ – وصف حدث من أحداث يوم القيامة – من طلب حصول الفعل في الحاضر، إلى طلب حصول الفعل في الحال المستقبل.

ويحمل هذا الفعل حقيقةً معنى استحضار الأمر في الذّهن[566]، ولم تقصد به حقيقة الطّلبيّة بل قُصد به «الامتنان؛ إذْ ليس عيسى [–عليه السّلام–] بناسٍ لنعم الله عليه وعلى والدته»[567].

ثامنًا: سياق التعجيز:

التّعجيز من السّياقات الخارجيّة التّي تؤثّر في التّوجه الزّمنيّ للأفعال إلى الاستمرار؛ لأنّ التّعجيز في القرآن الكريم متوّجه في خطابه إلى المشركين والمعاندين في كلّ زمان ومكان، حيث كان أسلوبًا يُلجأ إليه للتّبكيت والاعتراف بالحقائق التي ينكرونها عنادًا، ومن ذلك الآية الكريمة: ﴿ ثَمَٰنِيَةَ أَزۡوَٰجٖۖ مِّنَ ٱلضَّأۡنِ ٱثۡنَيۡنِ وَمِنَ ٱلۡمَعۡزِ ٱثۡنَيۡنِۗ قُلۡ ءَآلذَّكَرَيۡنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ أَمَّا ٱشۡتَمَلَتۡ عَلَيۡهِ أَرۡحَامُ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۖ نَبِّـُٔونِي بِعِلۡمٍ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿١٤٣﴾ ﴾ [الأنعام: 143].

وقد توجّهت الدّلالة الزّمنيّة لفعل الأمر الوارد فيها ﴿ نَبِّـُٔونِي ﴾ إلى الاستمرار بتأثير سياق التّعجيز؛ لأنّهم « لا دليل عندهم من العقل أو النّقل على صحّة تحريمهم لبعض الأنعام دون بعض»[568].

وقد حمل فعل الأمر ﴿ نَبِّـُٔونِي ﴾ عدّة دلالاتٍ، تشمل التّبكيت لهم، والتّعجيز، والتّهكّم، وإلزام الحجّة؛ لأنّه يعلم أنّهم لا علم عندهم[569].

---

566 – ينظر: السّابق، 7/ 101.

567 – السّابق، الصّفحة نفسها.

568 – التّفسير الوسيط، طنطاوي، 5/ 197.

569 – ينظر: فتح البيان، القنّوجي، 2/ 449. وتفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 8/ 133.

ونجد التّعجيز في قوله – تعالى–: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِي غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ ءَايَٰتِهِۦ تَسْتَكْبِرُونَ ﴿٩٣﴾ ﴾ [الأنعام: 93]، فالإنسان يعجز عن إخراج نفسه من العذاب يوم القيامة، ممّا ينقل الدّلالة الزّمنيّة للفعل﴿ أَخْرِجُوٓاْ ﴾ إلى طلب حصول الفعل في المستقبل البعيد.

تاسعًا: سياق التّعجيب:

سياق التّعجيب هو سياق لا يتعدّى في التّعبير عنه الجملة أو الجملتين، ونجده في السّورتين الكريمتين متخلّلاً سياقات أخرى أو مُذيّلًا لها؛ وهو يوجّه الدّلالة الزّمنيّة للفعل إلى العموم الزّمنيّ؛ لأنّ التّعجيب يستمرّ في كافّة الأزمان مع وجود الأمر المتعجّب منه.

ونلحظ أنّ فعل الأمر الذي استُخدم في سياق التّعجيب هو الفعل ﴿ٱنظُرْ﴾، فمن ذلك قوله – تعالى:﴿ مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ ۖ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلْآيَٰتِ ثُمَّ ٱنظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٧٥﴾ ﴾ [المائدة: 75]

لقد جاء الفعل ﴿ٱنظُرْ﴾ في سياق التّعجيب من حال الذين ادّعوا الرّبوبيّة للنبيّ عيسى ولأمّه مريم – عليهما السّلام– ولا يرعوون عن ذلك بعد ما تبيّن لهم

بطلان ما يدّعون[570]؛ أي: انظر كيف نُبيّن لهم الآيات الباهرة التي تنادي ببطلان ما تقوَّلُوا عليهما، نداء يكاد يسمعه صم الجبال[571].

والخطاب في الآية الكريمة غير مُراد به شخص بعينه، بل كلّ من سمعه، ويجوز أن يكون للرّسول – صلّى الله عليه وسلّم–، ويراد به هو وأهل القرآن[572]، وكلا الاحتمالين يجعل الدّلالة الزّمنيّة للفعل ﴿ٱنظُرۡ﴾ تتّجه إلى الاستمرار، فعدم تحديد المراد بالخطاب أو جعله موجّهًا إلى الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم– يكسبان السّياق صفة الاستمراريّة الزمنيّة وعدم التّوقّف به عند نقطة معيّنة، ولاستعمال الأمر بالنّظر في الأمر بالعِلم لتشبيه العلمِ بالرؤية في الوضوح والجلاء[573].

وتكرّر في الآية الكريمة الأمر بالنّظر عند قوله – تعالى–: ﴿ثُمَّ ٱنظُرۡ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ﴾؛ أي: انظر كيف يُصرفون عن الاستماع للآيات والتّأمل فيها لسوء استعدادهم وخبث نفوسهم[574]، وهذا التّكرار «لاختلاف المتعلّق، لأنّ الأوّل: أثر بالنّظر في كونه – تعالى– أوضح لهم الآيات وبيّنها بحيث لا يقع معها لبس، والأمر الثاني: هو بالنّظر في كونهم يصرفون عن استماع الحق وتأمّله، أو في كونهم يقلبون ما بيّن لهم إلى الضدّ منه»[575]، كما أنّ في التّكرار مبالغة في التّعجيب[576].

---

570 – ينظر: تفسير أبي السعود، أبو السّعود، 68/3. وتفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 287/6.

571 – ينظر: تفسير أبي السعود، أبو السّعود، 68/3. وروح البيان في تفسير القرآن، إسماعيل حقّي بن مصطفى الحنفيّ الخَلْوتي البروسوي (1127هـ)، ضبطه وصحّحه وخرّج آياته: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، الطّبعة الأولى، 2003م – 1424هـ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 2/ 429 – 430.

572 – ينظر: روح المعاني، الألوسيّ، 3/ 374. وتفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 6/ 287.

573 – ينظر: تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 6/ 287.

574 – ينظر: تفسير أبي السعود، أبو السّعود، 3/ 68. وروح المعاني، الألوسيّ، 3/ 374

575 – تفسير البحر المحيط، أبو حيّان، 3/ 546. والنّهر المادّ، أبو حيّان، 2/ 289.

576 – ينظر: تفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 3/ 68. وروح المعاني، الألوسيّ، 3/ 374.

وجاء في العطف بين الأمرين بـ(ثمّ) للتّراخي بين العجيبين، ولإظهار التّفاوت بينهما[577]، فـ« كأنّه يقتضي العجب من توضيح الآيات وتبيينها، ثمّ ينظر في حال من بيّنت له فيرى إعراضهم عن الآيات أعجب من توضيحها، لأنّه يلزم من تبيينها تبيّنها لهم والرّجوع إليها، فكونهم أفكوا عنها أعجب»[578].

ويصحّ أن يكون العطف بـ(ثمّ) « لبيان استمرار زمان بيان الآيات وامتداده»[579]، وهو ما يجعل من (ثمّ) قرينة لغويّة تتضافر مع سياق التّعجيب في توجيه الدلالة الزّمنيّة لفعل الأمر ﴿ٱنظُرۡ﴾إلى الاستمرار.

ومن الآيات التي جاء فيها فعل الأمر ﴿ٱنظُرۡ﴾في سياق تعجيب قوله – تعالى– :﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِنۡ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمۡعَكُمۡ وَأَبۡصَٰرَكُمۡ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنۡ إِلَٰهٌ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَأۡتِيكُم بِهِۗ ٱنظُرۡ كَيۡفَ نُصَرِّفُ ٱلۡأٓيَٰتِ ثُمَّ هُمۡ يَصۡدِفُونَ ٤٦﴾ [الأنعام: 46].

إنّ في فعل الأمر﴿ٱنظُرۡ﴾ « تنزيل للأمر المعقول منزلة المشاهد، وهو تصريف الآيات مع الإعراض عنها حتّى أنّ النّاظر يستطيع أن يراها»[580]، وهذا الأمر مستعمل للتّعجيب من إعراضهم عن تصريف الآيات و عدم تأثرهم بما عاينوا منها[581]، «والتّعجب المُفاد بالنّظر إلى المنظور فيه، وهذه الإفادة ليست بإفادة اللفظ ودلالته بل من عرض الكلام»[582].

---

577 – ينظر: تفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 3/ 68.

578 – تفسير البحر المحيط، أبو حيّان، 3/ 546. والنّهر المادّ، أبو حيّان، 2/ 289، وينظر: الكشّاف، الزّمخشريّ، 1/ 698، و تفسير أبي السّعود، أبو السّعود، 3/ 68.

579 – حاشية الشّهاب، الشّهاب، 3/ 525.

580 – التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 7/ 235.

581 – ينظر: تفسير أبي السعود، أبو السّعود، 3/ 134. وحاشية القونوي، القونوي، 8/ 102. وتفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 7/ 235.

582 – حاشية القونوي، القونوي، 8/ 102.

والأمر موجّه إلى رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم– بالنّظر ويدخل معه غيره[583]، «أي انظر كيف نكرّرها ونقرّرها مصروفة من أسلوب إلى أسلوب تارة بترتيب المقدمات العقليّة وتارة بطريق التّرغيب والتّرهيب وتارة بالتّنبيه والتّذكير»[584].

وكذلك الحال مع فعل الأمر ﴿ٱنظُرۡ﴾ في قوله – تعالى–:﴿قُلۡ هُوَ ٱلۡقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبۡعَثَ عَلَيۡكُمۡ عَذَابٗا مِّن فَوۡقِكُمۡ أَوۡ مِن تَحۡتِ أَرۡجُلِكُمۡ أَوۡ يَلۡبِسَكُمۡ شِيَعٗا وَيُذِيقَ بَعۡضَكُم بَأۡسَ بَعۡضٍۗ ٱنظُرۡ كَيۡفَ نُصَرِّفُ ٱلۡأٓيَٰتِ لَعَلَّهُمۡ يَفۡقَهُونَ ٦٥﴾ [الأنعام: 65]، حيث نجد أنّ « في الأمر بالنّظر تنزيل للمعقول منزلة المحسوس لقصد التّعجيب منه»[585]، وأنّ دلالته الزّمنيّة بتأثير هذا السّياق الخارجيّ تتّجه إلى الاستمرار.

عاشرًا: سياق الوصف:

الوصف يعبّر عن أمور تميّز أشخاصًا عن غيرهم، بشكل مستمرّ، وهو ما يجعل الدّلالة الزّمنيّة للأفعال الواردة فيه تتّجه إلى العموم، وفي الآية الكريمة التّالية وصفٌ لعناد المشركين وإصرارهم على اتّباع ملّة آبائهم، قال – سبحانه وتعالى–: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ قَالُواْ حَسۡبُنَا مَا وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ أَوَلَوۡ كَانَ ءَابَآؤُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَهۡتَدُونَ ١٠٤﴾[المائدة: 104].

لقد ورد في هذه الآية الكريمة فعل الأمر ﴿تَعَالَوۡاْ﴾، وهو لا يصف المشركين، ولكنّه يسهم في تصوير حالهم وعنادهم، فهم عند دعوتهم للإيمان يصرّون على الرّفض والثّبات على عقيدة آبائهم، إنّ وروده في هذا السّياق الواصف يوجّه دلالته الزّمنيّة إلى العموم.

---

583 – ينظر: تفسير أبي السعود، أبو السّعود، 3/ 134. و فتح البيان، القَنُوجي، 2/ 374.

584 – تفسير أبي السعود، أبو السّعود، 3/ 134.

585 – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 7/ 285.

المبحث الثّاني: السّياق الدّاخليّ

أوّلاً: سياق شرط (إذا)

ثانيًا: سياق شرط (إن)

أوّلاً: سياق شرط (إذا):

لمّا كانت (إذا) تفيد الشّرط في الاستقبال صار لزامًا أن تتّجه الدّلالة الزّمنيّة للأفعال الواردة في سياقها إلى المستقبل، ولا ننسى أنّ فعل الأمر يحمل في صيغته (افعل) الدّلالة على طلب حصول الفعل في الحال أو الاستقبال، وهكذا يكون سياق شرط (إذا) يصرف دلالته الزّمنيّة إلى الاستقبال دون الحال، ولكنّ السّياق اللّغويّ لا بدّ له من سياق خارجيّ يحتويه، وبتضافر السّياقان يتّخذ توجّه الدّلالة الزّمنيّة لفعل الأمر الوارد فيهما أبعادًا أخرى، فهي تتّجه إلى الاستمرار عند كون السّياق الخارجيّ سياق حكم شرعيّ، كما في قوله – سبحانه وتعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: 6]، فقد كان فعلا الأمر: ﴿فَٱغْسِلُواْ﴾،﴿وَٱمْسَحُواْ﴾ صريحين هنا في كونهما طلبًا للقيام بفعل؛ فقد وقعا في سياق توضيح كيفيّة الوضوء، وهو حكم فقهيّ من أحكام الشّريعة الإسلاميّة، وهذا السّياق يجعل دلالتهما الزّمنيّة تتّجه إلى الاستمرار.

وفي استخدام صيغة الأمر هنا تشديد وتأكيد على وجوب أداء الفعل المأمور به، ولم يكن لدلالة الشّرط من القوّة ما يصرف الدّلالة الزّمنيّة لهذه الأفعال إلى المستقبل دون الحال، بل أكسبه دلالات أخر، فـ(إذا) أعطت معنى الغلبة للوضوء على التّيمّم الذي استخدمت معه (إن): ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْ﴾ [المائدة: 6]، ويبقى للشّرط أثر التقييد في توجيه الدّلالة الزمنيّة للأفعال الواقعة في جوابه بحدوث فعله.

وكذلك الحال مع فعل الأمر ﴿فَٱعْدِلُواْ﴾ في قوله – عزّ وجلّ-: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُواْ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ [الأنعام: 125]، حيث اتّجهت دلالته الزّمنيّة إلى الاستمرار، بسبب سياقه الخارجيّ المتمثّل في حكم شرعيّ.

ونجد أنّ فعل الأمر ﴿ فَٱصۡطَادُواْ ﴾ في قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ وَإِذَا حَلَلۡتُمۡ فَٱصۡطَادُواْ ﴾[المائدة 2] – وهو أمر إباحة[586]– اتّجهت دلالته الزّمنيّة إلى الاستمرار؛ فسياقه اللّغويّ جواب شرط (إذا)، ولكونه جواب شرط فهو مقيّد بوقوع شرطه حتّى يحدث في المستقبل فهو أمر بمعنى الإذن « في الاصطياد بعد زوال الإحرام ولا يلزم من إرادة الإباحة ههنا من الأمر دلالة الأمر الآتي بعد الحظر على الإباحة مطلقا»[587]، ودلالة الإباحة التي حملها جاءت من أنّه كان قبل الحجّ حلالاً فمنع منه الحاجّ، فلمّا زال المانع الذي حرّم لأجله وهو الإحرام رجع لأصله من الحلّ[588].

وصيغته ليست للمطاوعة «التي هي مدلول صيغة الافتعال في الأصل، فاصطاد في كلامهم مبالغة في صاد»[589].

وفي قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلٗا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ٣٨ ﴾ [المائدة: 38] اتجهت الدّلالة الزّمنيّة لفعل الأمر ﴿ فَٱقۡطَعُوٓاْ ﴾ إلى الاستمرار لوقوعه في سياق حكم شرعيّ، يتجدّد زمنه ويتوالى عبر العصور.

وأمّا فعل الأمر ﴿ كُلُواْ ﴾ الوارد في قوله – تعالى–:﴿ ۞ وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٖ مَّعۡرُوشَٰتٖ وَغَيۡرَ مَعۡرُوشَٰتٖ وَٱلنَّخۡلَ وَٱلزَّرۡعَ مُخۡتَلِفًا أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهٗا وَغَيۡرَ مُتَشَٰبِهٖۚ كُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوۡمَ حَصَادِهِۦۖ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ ١٤١ ﴾ [الأنعام: 141] لا يدلّ طلبيًّا على الحدوث في الحال أو الاستقبال، إنّما زمنه متصل يبتدئ من الحال ويستمرّ في المستقبل متجدّدًا بتجدّد الإثمار، ويؤكّد ذلك سياقه الدّاخليّ؛ إذ هو واقع في سياق شرط (إذا)، و«(إذا) مفيدة

---

586 – ينظر: التّفسير الكبير، الرّازي، 11/ 103. والجامع لأحكام القرآن، القرطبيّ، 6/ 31. وتفسير البحر المحيط، أبو حيّان، 3/ 436. والنّهر المادّ، أبو حيّان، 2/ 195

587 – تفسير البيضاوي، البيضاويّ، 1/ 254.

588 – ينظر: النّهر المادّ، أبو حيّان، 2/ 195.وفتح البيان، القَنُوجي، 2/ 202.

589 – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 6/ 85.

للتّوقيت لأنّها ظرف؛ أي: حين إثماره، والمقصود من التّقييد بهذا الظّرف إباحة الأكل منه عند ظهوره وقبل حصاده تمهيداً لقوله: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوۡمَ حَصَادِهِۦۖ﴾؛ أي: كلوا منه قبل أداء حقّه. وهذه رخصة ومنّة، لأنّ العزيمة أن لا يأكلوا إلاّ بعد إعطاء حقّه كي لا يستأثروا بشيءٍ منه على أصحاب الحقّ، إلاّ أنّ الله رخّص للنّاس في الأكل توسعة عليهم أن يأكلوا منه أخضر قبل يبسه لأنّهم يستطيبونه كذلك»[590].

والأمر هنا للإباحة[591]، وقد قُصد منه الرّدّ على الذين حجّروا على أنفسهم بعض الثمار؛ «لأنّ هذه الصّيغة مفيدة لدفع الحرج، وقيل المقصود منه إباحة الأكل قبل إخراج الواجب، وقيل المعنى ليعلم أنّ المقصود من خلق هذه الأشياء هو الأكل، وقيل ليعلم أنّ أوّل وقت للإباحة وقت إطلاع الشّجر الثمر ولا يتوهّم إنّه لا يُباح إلّا إذا أدرك»[592].

وكذلك الأمر مع الفعل ﴿وَءَاتُواْ﴾ إذ هو خطاب خاصّ بالمؤمنين[593]، «وهذا الأمر ظاهر في الوجوب بقرينة تسمية المأمور به حقّاً»[594]، ودلالته الزّمنيّة تتّجه إلى الحال والمستقبل الاستمراريّ الذي يتجدّد بتجدّد نضج الثّمار.

وقد كان فعل الأمر ﴿فَقُلۡ﴾ في الآية الكريمة: ﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلۡ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ كَتَبَ رَبُّكُمۡ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَ أَنَّهُۥ مَنۡ عَمِلَ مِنكُمۡ سُوٓءَۢا بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٥٤﴾ [الأنعام: 54] موجّهاً إلى الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم–، في سياق توضيح كيفيّة معاملة المؤمنين، والمعاملة معهم لا تقتصر على لحظة الحال أو الاستقبال، بل هي مستمرّة مدى حياته –صلّى الله عليه وسلّم–؛ وهو ما أكسب فعل الأمر بالقول دلالة الاستمرار الزّمنيّ، وكانت (إذا) تشكّل تأكيد حدوث الفعل في المستقبل.

---

590 – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 8/ 120.

591 – ينظر: فتح البيان، القَنُوجي، 2/ 445. و تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 8/ 119.

592 – فتح البيان، القَنُوجي، 2/ 445.

593 – ينظر: تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 8/ 120.

594 – السّابق، الصّفحة نفسها.

وينسحب ذلك على فعل الأمر ﴿فَأَعۡرِضۡ﴾ في قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿وَإِذَا رَأَيۡتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيۡرِهِۦۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَلَا تَقۡعُدۡ بَعۡدَ ٱلذِّكۡرَىٰ مَعَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ٦٨﴾ [الأنعام: 54].

ثانيًا: سياق شرط (إنْ):

(إن) الشَّرطيّة من الأدوات التي تُمثّل سياقًا داخليًّا يوجّه الدّلالة الزّمنيّة للأفعال إلى المستقبل، وقد يقع الشّرط في سياق خارجيّ يؤثّر في توجيه الدّلالة الزّمنيّة لفعل الأمر الواقع فيه.

و يتعدّى استخدام شرط (إنْ) كونها رابطة بين الشّرط وجوابه في الحدوث، إلى معاني أخر، فهي تفيد الشّكّ في حدوث الفعل في المستقبل خلافاً لـ (إذا) الشّرطيّة التي تفيد التّأكيد على حدوث الفعل.

يمكن أنْ نستقرئ ما سبق من عدّة آيات من سورتي المائدة والأنعام، كما في الآية الكريمة التي تضمّنت بعض الأحكام الفقهيّة: ﴿وَإِن كُنتُمۡ جُنُبٗا فَٱطَّهَّرُواْۚ وَإِن كُنتُم مَّرۡضَىٰٓ أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوۡ جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءٗ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدٗا طَيِّبٗا فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجۡعَلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ حَرَجٖ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمۡ وَلِيُتِمَّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ٦﴾ [المائدة: 6].

كان فعلا الأمر: ﴿فَٱطَّهَّرُواْۚ﴾، و﴿فَتَيَمَّمُواْ﴾ صريحين في كونهما طلبًا للقيام بفعل، وفي استخدام صيغة الأمر هنا تشديد وتأكيد على وجوب أداء الفعل المأمور به، ولكن يبقى للشّرط أثر التّقييد في حدوث الأفعال الواقعة في جوابه بحدوث فعله، وذلك ينطبق على هذه الأفعال، ولم يكن لدلالة الشّرط من القوّة ما يصرف الدّلالة الزّمنيّة لهذه الأفعال إلى المستقبل دون الحال؛ إذ إنّ هذا الشّرط وقع في سياق بعض الأحكام الفقهيّة من أحكام الشّريعة، الغسل والتّيمّم، وهذا السّياق يجعل دلالتها الزّمنيّة تتّجه إلى الاستمرار.

وقد أعطت (إن) معنى التّقليل للتّطهّر والتّيمّم، وربما يعود ذلك إلى أنّ الجنابة أمر عارض، وفقد الماء كذلك.

ومثّل الفعل ﴿ٱتَّقُواْ﴾ في قوله – تعالى–: ﴿إِذۡ قَالَ ٱلۡحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ هَلۡ يَسۡتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيۡنَا مَآئِدَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِۖ قَالَ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ١١٢﴾ [المائدة: 112] أمرًا «بملازمة التّقوى وعدم تزلزل الإيمان، ولذلك جاء بـ(إنْ) المفيدة للشكّ في الإيمان ليعلم الداعي إلى ذلك السّؤال خشية أن يكون نشأ لهم عن شكّ في صدق رسولهم، فسألوا معجزة يعلمون بها صدقه بعد أن آمنوا به»[595].

وأمّا الدّلالة الزّمنيّة للفعل ﴿ٱتَّقُواْ﴾ فقد توجّهت إلى الاستمرار؛ لأنّ التقوى مطلوبة من المؤمن على مدى العمر، وهو كذلك في قوله – سبحانه وتعالى–: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمۡ هُزُوٗا وَلَعِبٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَٱلۡكُفَّارَ أَوۡلِيَآءَۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ٥٧﴾ [المائدة: 57].

وأتى استخدام فعل الأمر في سياق شرط (إنْ) في مقول قول عن اليهود في الآية الكريمة: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْۛ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوۡمٍ ءَاخَرِينَ لَمۡ يَأۡتُوكَۖ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦۖ يَقُولُونَ إِنۡ أُوتِيتُمۡ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمۡ تُؤۡتَوۡهُ فَٱحۡذَرُواْ﴾ [المائدة: 41]، فقوله – تعالى–: ﴿إِنۡ أُوتِيتُمۡ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمۡ تُؤۡتَوۡهُ فَٱحۡذَرُواْۚ﴾ « بيان لما نطقت به أفواه أولئك الذين لم يحضروا مجالس رسول الله [–صلّى الله عليه وسلّم–] من مكر وخداع وضلال»[596]، يوصون به أصحابهم ليفعلوه في المستقبل، وقد كان هناك توازن في الشّكّ في حدوث أحد الفعلين إمّا أن يحصلوا على ما يريدون أو لا يحصلوا.

---

595 – تفسير التّحرير والتّنوير، ابن عاشور، 7/ 106.

596 – التّفسير الوسيط، طنطاوي، 4/ 157.

إنّ هذا السّياق الشّرطيّ الذي تضمّن الطّلب جعل دلالة الفعلين ﴿فَخُذُوهُ﴾، ﴿فَٱحۡذَرُواْ﴾، تتّجه إلى المستقبل.

وقد كان هذا الأسلوب هو ما جاء في توضيح كيفيّة التّعامل معهم، قال الله – تعـــالى–: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحۡتِۚ فَإِن جَآءُوكَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُمۡ أَوۡ أَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡۖ وَإِن تُعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيۡـٔٗاۖ وَإِنۡ حَكَمۡتَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِٱلۡقِسۡطِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ٤٢﴾ [المائدة: 42].

ورد فـــي الآيـــة الكريمـــة ثلاثـــة مـــن أفعـــال الأمـــر: ﴿فَٱحۡكُم﴾،﴿أَعۡرِضۡ﴾، ﴿فَٱحۡكُم﴾ اكتسبت دلالة الاستمرار الزّمنيّ؛ لأنّها عبّرت عن أوامر إلهيّة بالإضافة إلى وقوعها في سياق شرط (إن).

الخاتـــــــمة

الخاتمة

بفضل الله وعونه أتممت البحث، فله الحمد وله الشّكر.

لقد تعرّضت في هذا البحث لأثر السّياق القرآنيّ في توجيه الدّلالة الزّمنيّة للأفعال من خلال سورتي المائدة والأنعام، فقمت باستقراء الأفعال الواردة فيهما، وتصنيفها حسب تقسيمها الزمنيّ إلى ماض ومضارع وأمر، ثم قمت بتقسيمها حسب السّياقات الواقعة فيها، ثمّ تعرّضت لنماذج منها بالوصف والتّحليل، داعمةً لما توصّلت له بما ورد في تفاسير القرآن الكريم بخصوصها.

وقد توصّلت من خلال البحث إلى:

- معنى كلمة (السّياق) في اللّغة يدور حول التّتابع والاتصال.
- يطلق مفهوم السّياق ويراد به السّياق الدّاخليّ الذي يتعلّق باللّغة من حيث البناء الصّرفيّ والعلاقات النّحويّة والمعاني المعجميّة، والسّياق الخارجيّ الذي يشتمل على المقام بما فيه من عناصر حسيّة ونفسيّة واجتماعيّة، ويقابله في البلاغة مقتضى الحال.
- للوصول إلى المعنى السّليم يجب النّظر في كلّ ملابسات السّياق، داخليًّا وخارجيًّا، وعدم اجتثاث الكلمة من سياقها؛ لأنّ ذلك يورث تشوّهًا في المعنى.
- كان اهتمام النّحويين بزمن الفعل بدءًا بشكل إفراديّ خارج السّياق، إلّا بعض الإشارات المتناثرة في كتبهم، ثمّ صار هناك اهتمام عند المتأخرين منهم كالسّيوطيّ في همع الهوامع، وابن النّاظم في التّسهيل، بتوضيح زمن كل فعل وما يخرج إليه عن زمنه الأصليّ، بأن أفردوا له صفحات تخصّه.
- كانت نظرة اللّغويين – أحيانًا– قاصرة في تحديد زمن الفعل داخل السّياق، حيث كانت نظرةً جزئية تقتصر على أداة ما تقترن به، ولا تمتدّ إلى كامل النّصّ، ولا إلى سياقه الخارجيّ؛ ممّا أورث عندهم عدم الدّقّة في تحديد زمنه، وخلافًا في الدّلالة الزّمنيّة لتلك الأداة، كحديثهم عن الدّلالة الزّمنيّة لـ(إذْ) و(لو).

– تمثّل اهتمامُ البلاغيّين بالفعل وزمنه في دراستهم لكون المسند فعلًا، وخروج الأمر عن مقتضى الظّاهر، والالتفات، والاستعارة التّبعيّة، والتّعبير عن المستقبل بلفظ الماضي وعكسه، وتقيّده بالشّرط، وأسهبوا عند حديثهم عن: (لو)، و(إذا)، و(إن) خلافًا لباقي الأدوات، وكان ارتكاز اهتمامهم على ما يؤدّيه الفعل من بلاغة عند استخدامه في سياق لا يتّفق مع دلالته الزّمنيّة.

– أشار البلاغيون إلى أنه يؤتى بالمسند فعلًا لقصد أمرين:

- تقييده بأحد الأزمنة الثلاثة: الماضي، أو الحال، أو الاستقبال، مع الاختصار
- تجدد الحدوث فيه بمعنى تكراره شيئًا فشيئًا.

– الأفعال في القرآن الكريم تكتسب دلالتها الزمنية من السّياق الواردة فيه، لا من بِنيتها الصّرفيّة فحسب، ويكون وراء تحوّلها عن زمنها الأصليّ معنًى بلاغيًّا.

– يحتفظ الفعل الماضي بدلالته الزّمنيّة الأصليّة وهي المضيّ في سياق القصّة، القرآنيّة والإخبار عن أحداث سابقة، أو الاستفهام عنها.

– استخدامه الفعل الماضي داخل القصّة بشكل ترتيبيٍّ بفعل حروف العطف، كـ(الفاء)، يعطينا رسمًا ترتيبيًّا لوقوع أحداث القصّة.

– قد يدلّ الماضي عند الإخبار عن أمر مضى أنّه قد استمرّ فترة من الزّمن في الماضي؛ يدلّنا على ذلك السّياق الذي ورد فيه، كسياق ذكر وظيفة الأنبياء – عليهم السّلام–، وهي الدّعوة إلى وحدانيّة الله – سبحانه وتعالى–.

– استخدمت القصّة القرآنيّة أخوات (كان): (دام)، و(أصبح)، فاحتفظت (دام) بدلالتها الأصلية على الاستمرار، وذلك في قصّة موسى – عليه السّلام–، ولكنّ (أصبح) في قصّة ابني آدم – عليه السّلام– لم تعنِ الدّخول في الصّباح، إنّما قصد بها حصول النّدم في سائر الأوقات، وبشكل استمراريٍّ.

– توجّهت الدّلالة الزّمنيّة للأفعال إلى الحال في سياق الإعلان عن أمر أو الإقرار به، وقد عُدل في استخدام هذا السّياق عن المضارع إلى الماضي لما تعطيه صيغة (فعل) من تأكيد لما يتمّ الإقرار به، أو الإعلان عنه.

– الإخبار عن غيب المستقبل وبخاصّة يوم القيامة من إعجاز القرآن الكريم، وهو يوجّه الدّلالة الزّمنيّة للأفعال الواردة فيه إلى المستقبل، ويستخدم هذا السّياق

الأفعال الماضية التي تتناقض في دلالتها الزّمنيّة معه لأجل التّأكيد على تحقّق الوقوع.

- وقد كان سياق الدّعاء من السّياقات الخارجيّة التي وجهت الدّلالة الزّمنيّة للأفعال إلى المستقبل، وذلك لدلالة هذا السّياق على الطّلب؛ فهو طلب على سبيل التّضرّع من الأدنى إلى الأعلى.
- وأمّا سياق الوصف فهو يجعل الدّلالة الزّمنيّة للأفعال المندرجة فيه تتّجه إلى العموم الزّمنيّ؛ فالوصف يلزم صاحبه ولا يفارقه في جميع الأزمان.
- التّعجيز من السّياقات الخارجيّة التّي تؤثّر في التّوجه الزّمنيّ للأفعال إلى الاستمرار؛ لأنّ التّعجيز في القرآن الكريم قد توّجه في خطابه إلى المشركين والمعاندين في كلّ زمان ومكان، حيث كان أسلوبًا يُلجأ إليه للتّبكيت والاعتراف بالحقائق التي ينكرونها عنادًا.
- دخول (قد) على الفعل الماضي يمثّل سياقًا لغويًّا يقرّب دلالته الزّمنيّة من الحال، ولكنّ وجود هذا التّركيب (قد فعل) في سياق وصف هيئة قوم أو حالهم يوجّه دلالته الزّمنيّة للحال.
- وكان للمسند إليه دور في توجيه الدّلالة الزّمنيّة للفعل الماضي، مثلًا: عندما يكون الفعل مسندًا إلى الذّات الإلهيّة فإن دلالته الزّمنيّة تتّجه إلى العموم دون زمن واحد؛ فأفعال الله – سبحانه وتعالى – أجلّ من أن يحيط بها زمان.
- كان للفعل المضارع دور قيّم في سياق الإخبار عن الأحداث التي مضت فهو أبلغ من الإخبار بالفعل الماضي؛ وذاك لأنّ الفعل المضارع يوضّح الحال التي يقع فيها ويستحضر تلك الصّورة حتّى كأنّ السّامع يشاهدها، وليس كذلك الفعل الماضي.
- استخدام الفعل المضارع في سياق الإخبار عن غيب المستقبل يسهم في تصوير الحدث للمتلقي كما هو الأمر عند استخدامه في الإخبار عن غيب الماضي؛ ففيه نقل للصّورة حتى يقف المتلقّي في ذهنه على ذلك المشهد الرّهيب.

- لكون التّمني من أساليب الطّلب فإنّ دلالته الزّمنيّة هي الاستقبال، وروده في سياق يوم القيامة يجعل الدّلالة الزّمنيّة للأفعال الواردة فيه تتّجه إلى مستقبل المستقبل.
- التّعجيب من السّياقات الخارجيّة التي توجّه الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع إلى الزّمن العام؛ فالتّعجيب فعل عاطفيّ يحدث من أمر سبق وجوده ويستمرّ أثره، وقد كان الفعل المضارع مسهما في تصوير الأمر المتعجّب منه في ذهن المُخاطب.
- وممّا تميّز به السّياق القرآنيّ أنّه يحتمل أكثر من توجيه زمنيّ، فنجده يوجّه الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع إلى أكثر من دلالة زمنيّة، من ذلك ما ورد في قوله –تعالى–: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ﴾ [المائدة: 4]، فالدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع ﴿يَسْـَٔلُونَكَ﴾تحتمل المضيّ إن كان الناس قد سألوا عمّا أحِلّ لهم من المطعومات، والمضارع مستعمل للدّلالة على تجدّد السؤال، بينما تحتمل الاستقبال على اعتبار أنّ السؤال لم يقع، وإنَّما قصد به توقّع السّؤال.
- (أنْ) المصدريّة تشكّل سياقاً لغويًّا يوجّه الدّلالة الزّمنيّة إلى المستقبل، وذلك إذا وردت ضمن سياق خارجيّ يتّفق معه في الجهة الزّمنيّة، كالإخبار عن غيب المستقبل، ولكنّ ورودها ضمن سياق الحكم الشّرعيّ يأبى ذلك، ويجعلها تتّجه إلى الاستمرار.
- سياق شرط (إنْ) و(إذا) من السّياقات اللّغوية مستقبليّة الزّمن، ولكنها قد تأتي مقترنةً بسياق خارجيّ يختلف معها في توجيه الدّلالة الزّمنيّة؛ ما يوجه الفعل المندرج في سياقها حسب دلالته الزّمنيّة.
- سياق شرط (لو) من السّياقات اللّغويّة التي توجّه دلالة شرطه الزّمنيّة إلى الماضي، ولكنّها قد تأتي في سياق مقاميّ ينافي دلالتها الزّمنيّة كسياق الإخبار عن غيب المستقبل، فيتشرّب الفعل الوارد ضمن سياقها دلالة الاستقبال.
- الأفعال المضارعة التي جاءت خبرًا لـ(كان) اتجهت دلالتها إلى الاستمرار والتّجدّد في الماضي.

– قد ترد بعض أسماء الزّمان مكوّنة سياقًا لغويًّا يؤثر في الدّلالة الزّمنيّة للفعل الواقع في حيّزه، كـ: (يوم القيامة)، و(الغداة والعشيّ).
– الاسم الموصول يحمل دلالة زمنيّة مرنة، بحسب السّياق الخارجيّ الذي يرد فيه، فقد يكون إخبارًا عن حدث ماض فتتّجه دلالة صلته إلى المضيّ، وقد يكون حكما شرعيّا فيجعل دلالة صلته الزمنية مستمرّة.
– ورودُ فعل الأمر في السّياق القصصي هو من باب الحكاية للفعل.
– الأوامر الإلهيّة والنّواهي والتّشريعات هي القوانين والقواعد التي تضبط علاقة المسلم بربه، وعلاقته مع مجتمعه المسلم، وعلاقته مع المجتمعات الأخرى غير المسلمة؛ لذا كان سياقها موجّهًا للدّلالة الزّمنيّة للأفعال إلى الاستمرار.
– يحمل فعل الأمر الموجّه إلى الرسول – صلّى الله عليه وسلّم– عدّة دلالات بلاغية، ولا يقتصر على مجرّد طلب حدوث الفعل منه – صلّى الله عليه وسلّم–.
– وكان فعل الأمر ﴿ قُلْ ﴾ هو الفعل الذي ارتكز عليه سياق الحوار الدّعويّ، ولأنّه أمر إلهيّ موجّه بشكل مباشر إلى الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم– ويتوجّب تنفيذه في الحال فإنّ دلالته الزّمنيّة قد توجّهت إلى الحال، ولكنّ فعل الأمر ﴿ قُلْ ﴾ تجاوز أن يكون طلب حصول للفعل إلى عدّة معانٍ ذات أبعاد بلاغيّة مستمرّة على مرّ الأزمان ولا تقف عند نقطة حال طلب تنفيذ الأمر، كالتّبكيت، والتّقرير، والتّعجيب، والتّوبيخ، وغيرها من المعاني التي تثبت عدم زيادة هذا الفعل.
– اقترن أسلوب الأمر في آيات الأحكام مع أسلوب النّهيّ، إذ تعاقبا في بعض المواضع من السّورتين الكريمتين في صورة جناسيّة تقابليّة، وقد توجهت دلالة كلّ من فعل الأمر والفعل المضارع الزّمنيّة – اللذين شكلا هذه الصورة الجناسيّة– إلى الاستمرار؛ بسبب تأثير سياق الأحكام التشريعية.
– سياق الترغيب والترهيب، والوعد والوعيد، يحمل دلالة الاستقبال، وقد جاء تذييلاً للأحكام الشرعية وللقوانين في سورة المائدة التي تركّزت حولها، وهو ما يستوجب الترغيب فيها والترهيب منها، وأما سورة الأنعام التي تمحورت حول بناء عقيدة

المـؤمن الصّـحيحة فقـد كانـت آيـات الترهيـب والتّرغيـب تتخلّلهـا بشـكل واضـح وملحوظ.

وبعد أن أنهيت رحلتي الشّاقّة والممتعة في ذات الوقت مع هذا البحث أشير إلى أنّ هناك خفايا للقرآن الكريم تحتاج إلى البحث للكشف عن جماليّاتها، بخاصة الأساليب القرآنيّة كالأسلوب الذي تمثّل في قوله – تعالى–: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ ﴾ [الأنعام: 30]. حيث جمع فيه على الترتيب بين أداة الشّرط (لو) التي تحمل دلالة المضي، والفعل المضارع ﴿تَرَىٰٓ﴾ الذي يحمل دلالة الحال والاستقبال، والظرف (إذْ) المختصّ بالمضيّ، في سياق مقاميّ استقبالي، تمثّل في الإخبار عن حدث من أحداث يوم القيامة.

كما أشير إلى أنّ دراسة البلاغيين لمخالفة استعمال الأفعال لأصل وضعها الزمنيّ، يحتاج إلى مزيد من البحث؛ فتارة يسمونه بالخروج عن مقتضى الظاهر، وتارة استعمال الماضي موضع المضارع وعكسه، وأخرى يعتبرونه من الاستعارة التّبعيّة، وكل هذه التسميات صائب.

وختاماً قول إنّ الحمد لله رب العالمين، وصلّى الله على نبيّنا محمّد وسلّم تسليمًا كثيرًا، وما التّوفيق والسّداد إلا من عنده – سبحانه وتعالى–.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أوّلاً: القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

ثانياً: المصادر والمراجع:

1- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدّين السّيوطيّ، وبهامشه: إعجاز القرآن، أبو بكر الباقلاني، دون طبعة، دون تاريخ، دار ومكتبة الهلال، بيروت – لبنان.

2- أحكام القرآن، ابن العربي أبو بكر محمد بن عبد الله (468 – 543) هـ، راجع أصوله وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: محمد عبد القادر عطا، الطّبعة الثّالثة، 1424هـ – 2003م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان.

3- الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمّد الآمديّ، دون طبعة، 1424هـ – 2003م، بيروت، لبنان.

4- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسيّ (745هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمّد، الطّبعة الأولى، 1418هـ – 1998م، مكتبة الخانجي، القاهرة.

5- أسباب نزول القرآن، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي (468هـ)، تحقيق ودراسة: كمال بسيوني زغلول، دون طبعة، 1422هـ – 2001م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان.

6- استراتيجيّات الخطاب (مقاربة لغويّة تداوليّة)، عبد الهادي بن ظافر الشّهري، الطّبعة الأولى، 2004م، دار أويا للطّباعة والنّشر والتّوزيع والتّنمية الثّقافيّة، طرابلس – ليبيا.

7- أسرار البلاغة، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمّد الجرجانيّ النّحويّ (ت 471هـ أو 474هـ)، قرأه وعلّق عليه: أبو فهر محمود محمّد شاكر، دون طبعة، دون تاريخ، دار المدنيّ، جدّة.

8- أسرار التّكرار في القرآن المسمّى البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحُجّة والبيان، محمود بن حمزة الكرماني (ت نحو 505هـ)، دراسة وتحقيق: عبد القادر أحمد عطا، مراجعة وتعليق: أحمد عبد التّواب عوض، دون طبعة، دون تاريخ، دار الفضيلة.

9- أسلوب الاستفهام في القرآن الكريم (غرضه – إعرابه)، عبد الكريم محمود يوسف، الطّبعة الأولى، 1421هـ – 2000م، توزيع مكتبة الغزالي، دمشق.

10- أسلوب التّعقيب في القرآن الكريم، محمّد كريم الكوّاز، الطّبعة الأولى، 1425ميلادي، جامعة الزّاوية، ليبيا.

11- الأسلوب والأسلوبيّة، عبد السّلام المسدي، الطّبعة الثّالثة، دون تاريخ، الدّار العربية للكتاب، طرابلس – ليبيا.

12- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السّرّاج النّحويّ البغداديّ (316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الطّبعة الثّانية، 1417هـ – 1996م، مؤسسة الرّسالة، بيروت – لبنان.

13- الأطول (شرح تلخيص مفتاح العلوم)، إبراهيم بن محمّد بن عربشاه عصام الدّين الحنفي (943هـ)، حقّقه وعلّق عليه: عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، 1422هـ- 2001م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان.

14- إعراب القرآن الكريم وبيانه، محي الدّين الدّرويش، الطّبعة السّابعة، 1420هـ-1999م، اليمامة للطباعة والنشر والتّوزيع، دمشق.

15- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل النّحّاس (338 هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد، دون طبعة، 1397هـ – 1977م، مطبعة العاني، بغداد – العراق.

16- أيسر التّفاسير لكلام العليّ الكبير وبهامشه (نهر الخير على أيسر التّفاسير)، أبو بكر جابر الجزائريّ، الطّبعة الأولى، 1416هـ – 1995م، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوّرة – السّعوديّة.

17- إيضاح الإيضاح، للشيخ جمال الدّين محمّد بن محمّد بن محمّد الآقسرائي، القسم الأوّل: علم المعاني، دراسة وتحقيق: ميلاد إبراهيم القذافي، الطّبعة الأولى، 2003م، دار ومكتبة الشّعب، مصراتة – ليبيا.

18- الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني (660 – 739) هـ، شرح وتعليق وتنقيح: محمّد عبد المنعم خفاجيّ، الطّبعة الثّالثة، 1413هـ – 1993م، المكتبة الأزهريّة للتّراث.

19- البرهان في علوم القرآن، بدر الدّين محمّد بن عبد الله الزّركشيّ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، الطّبعة الثّالثة، 1404هـ – 1984م، مكتبة دار التراث، القاهرة.

20- البلاغة الاصطلاحيّة، د. عبده عبد العزيز قلقيلة، الطّبعة الثّالثة، 1412هـ – 1992م، دار الفكر العربي، القاهرة.

21- البلاغة العالية، عبد المتعال الصّعيديّ، الطّبعة الثّانية، 1411هـ – 1991م، مكتبة الآداب ومطبعتها بالجاميز، مصر.

22- البلاغة العربيّة قراءة أخرى، د. محمّد عبد المطلب، الطّبعة الأولى، 1997م، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان.

23- بلاغة القرآن الكريم (دراسة في أسرار العدول في استعمال صيغ الفعل)، ظافر بن غرمان العمريّ، الطبعة الأولى، 1429هـ – 2008م، مكتبة وهبة، القاهرة.

24- البلاغة والأسلوبيّة، محمّد عبد المطّلب، الطّبعة الثّالثة، 2009م، الشّركة المصريّة العالميّة للنّشر لونجمان، الجيزة – مصر.

25- البيان في روائع القرآن، تمّام حسّان، الطّبعة الثّانية، 1420هـ – 2000م، عالم الكتب، القاهرة.

26- البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (150 – 255) هـ، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمّد هارون، الطّبعة السّابعة، 1418 هـ – 1998 م، مكتبة الخانجي، القاهرة.

27- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد مرتضى الحسيني الزّبيدي، تحقيق: مصطفى حجازي، دون طبعة، 1409هـ – 1989م، التّراث العربي، سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت.

28- تأويل مشكل القرآن، أبو الحسن محمّد بن مسلم بن قتيبة الدّينَوَري (ت 276هـ)، شرحه ونشره: السّيّد أحمد صقر، دون طبعة، دون تاريخ، المكتبة العلميّة.

29- التّبيان في إعراب القرآن (يعرض لأهم وجوه القراءات ويعرب جميع آي القرآن)، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ (616 هـ)، دون طبعة، 1421هـ – 2001م، دار الفكر، بيروت – لبنان.

30- التّبيان في علوم القرآن، تأليف: د. كامل موسى وآخر، دون طبعة، دون تاريخ، دار بيروت المحروسة.

31- التّصوير البياني (دراسة تحليليّة لمسائل البيان)، د. محمّد محمّد أبو موسى، الطّبعة الأولى، 1398هـ – 1978م، منشورات جامعة قاريونس.

32- التّعبير القرآني، د. فاضل صالح السّامرّائي، الطّبعة الرّابعة، 1427هـ – 2006م، دار عمار، عمّان – الأردن.

33- التّعريفات، علي بن محمّد بن علي الجرجاني (740 – 816هـ)، حقّقه وقدّم له ووضع فهارسه: إبراهيم الأبياري، دون طبعة، دون تاريخ، دار الرّيان للتّراث.

34- تفسير أبي السّعود المسمّى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السّعود محمّد بن محمّد العمادي (951هـ)، الطّبعة الرّابعة، 1414هـ – 1994م، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.

35- تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (745هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخر، شارك في تحقيقه: زكرياء عبد المجيد النّوفي، وآخر، الطّبعة الأولى، 1422هـ – 2001م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان.

36- تفسير البغوي المسمّى (معالم التّنزيل)، أبو الحسين بن مسعود الفرّاء البغويّ الشّافعيّ (516هـ)، إعداد وتحقيق: خالد عبد الرّحمن العك وآخر، الطّبعة الرّابعة، 1415هـ – 1995م، دار المعرفة، بيروت – لبنان.

37- تفسير البيضاوي المسمّى أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل، أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمّد الشّيرازيّ البيضاويّ (791هـ)، الطّبعة الأولى، 1408هـ – 1988م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان.

38- تفسير التّحرير والتّنوير، محمد الطاهر ابن عاشور، دون طبعة، 1997م، دار سحنون، تونس.

39- تفسير السّمرقنديّ المسمّى (بحر العلوم)، نصر بن محمّد بن أحمد أبو اللّيث السّمرقنديّ (من علماء القرن الرّابع هجري)، تحقيق: د. محمود مطرجيّ، الطّبعة الأولى، 1418هـ – 1997م، دار الفكر، بيروت – لبنان.

40- تفسير الشّعراوي، محمّد متولي الشّعراويّ، دون طبعة، دون تاريخ، أخبار اليوم، قطاع الثّقافة.

41- تفسير الطّبريّ جامع البيان عن تأويل القرآن، أبو جعفر محمّد بن جرير الطّبريّ (224 – 310)هـ، هذّبه وقرّبه وخدمه: صلاح عبد الفتّاح الخالديّ، خرّج أحاديثه: إبراهيم محمّد العليّ، الطّبعة الأولى، 1418هـ – 1997م، دار القلم، دمشق.

42- التّفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، الإمام فخر الدّين محمّد بن عمرو بن الحسين بن علي التّميميّ البكريّ الرّازيّ الشافعيّ (544 – 604)هـ، الطّبعة الأولى، 1421هـ – 2000م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان.

43- التفسير الوسيط للقرآن الكريم، محمّد سيّد طنطاوي، طبعة أولى، 1997م، دار نهضة مصر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، مصر.

44- التّفسير الوسيط، وهبة الزّحيلي، الطّبعة الثّالثة، 1430هـ – 2009م، دار الفكر، بيروت، دمشق.

45- التّوقيف على مهمّات التّعاريف (معجم لُغويّ مصطلحيّ)، محمّد عبد الرؤوف المنّاوي، (952هـ – 1031م)، تحقيق: محمّد رضوان الدّاية، إعادة الطّبعة الأولى، 1423هـ – 2002م، دار الفكر، دمشق، سوريا.

46- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاري القرطبيّ، الطّبعة الأولى، 1408هـ – 1988م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان.

47- حاشية الدّسوقيّ، محمّد بن أحمد بن عرفة الدّسوقيّ (1230هـ)، على مختصر السّعد، سعد الدّين التّفتازاني (792هـ)، شَرْح تلخيص المفتاح، جلال الدّين القزوينيّ (739هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم خليل، الطّبعة الأولى، 1423هـ – 2002م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان.

48- حاشية الشّهاب المسمّاة عناية القاضي وكفاية الرّاضي، للقاضي شهاب الدّين أحمد بن محمّد بن عمر الخفاجيّ (1069هـ)، على تفسير البيضاويّ، أبو سعيد ناصر الدّين عبد الله بن عمر بن محمّد (691هـ)، ضبطه وخرّج آياته وأحاديثه: الشّيخ عبد الرّزّاق المهديّ، الطّبعة الأولى، 1417هـ – 1997م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان.

49- حاشية الصّاوي العلّامة الصّاوي على تفسير الجلالين، وهي حاشية للعلّامة الشّيخ أحمد الصّاوي، الطّبعة الأخيرة، راجع تصحيحها: فضيلة الشّيخ علي محمّد الضّباع، دون تاريخ، دار الجيل، بيروت.

50- حاشية القونوي، عصام الدّين إسماعيل بن محمّد الحنفيّ (1195هـ)، على تفسير الإمام البيضاويّ، ناصر الدّين عبد الله بن عمر بن محمّد الشّيرازيّ (685هـ)، ومعه حاشية ابن التّمجيد مصلح الدّين مصطفى بن إبراهيم الرّومي الحنفيّ (880هـ)، ضبطه وصحّحه وخرّج آياته: عبد الله محمود محمّد عمر، الطّبعة الأولى، 1422هـ – 2001م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان.

51- حاشية محيي الدّين شيخ زاده محمّد بن مُصلِح الدّين مصطفى الحنفيّ (951هـ)، على تفسير القاضي البيضاوي (685هـ)، ضبطه وصحّحه وخرّج آياته: محمّد عبد القادر شاهين، الطّبعة الأولى، 1419هـ – 1999م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان.

52- خصائص التّراكيب (دراسة تحليليّة لمسائل علم المعاني)، محمّد محمّد أبو موسى، الطّبعة الرّابعة، 1416هـ – 1996م، مكتبة وهبة، القاهرة.

53- الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، شهاب الدّين أبو العبّاس بن يوسف بن محمّد بن إبراهيم المعروف بالسّمين الحلبيّ، تحقيق وتعليق: الشّيخ علي محمّد معوّض وآخرِين، قدّم له وقرّظه: د. أحمد محمّد حيرة، الطبعة الأولى 1414هـ – 1994م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان.

54- دلالات التراكيب (دراسة بلاغيّة)، د. محمّد محمّد أبو موسى، الطّبعة الثّانية، 1408هـ – 1987م، مكتبة وهبة، القاهرة.

55- الدّلالة الزّمنيّة للجملة العربيّة في القرآن الكريم، د. نافع علوان بهلول الجبّوري، الطّبعة الأولى، 1429هـ – 2008م، ديوان الوقف السّنّيّ، بغداد – العراق.

56- دلالة السّياق، ردّة الله بن ردّة بن ضيف الله الطّلحي، الطّبعة الأولى، 1424هـ، جامعة أم القرى، المملكة العربيّة السّعوديّة.

57- ديوان البحتري، الطّبعة الأولى، 1300، مطبعة الجوائب، قسطنطينية.

58- ديوان امرئ القيس، اعتنى به وشرحه: عبد الرحمن المصطاوي، الطّبعة الثّانية، 1425هـ – 2004م، دار المعرفة، بيروت – لبنان.

59- ديوان حسان بن ثابت، حقّقه وعلّق عليه: د. وليد عرفات، دون طبعة، 2006م، دار صادر، بيروت – لبنان.

60- ديوان زهير بن أبي سُلمى، اعتنى به وشرحه: حمدو طمّاس، الطّبعة الثّانية، 1426هـ – 2005م، دار المعرفة، بيروت – لبنان.

61- الرسالة البيانية ضمن حاشية عُلَيش على الرّسالة البيانيّة للصبّان، محمّد بن أحمد بن محمّد عُليش المالكيّ (1299هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، الطّبعة الأولى، 1422هـ – 2001م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان.

62- الرّسالة الفارسيّة في المجاز، إبراهيم عصام الدّين الأسفراييني (951هـ)، دراسة وتحقيق: علي رمضان الجربي، الطّبعة الأولى، 1997م، منشورات جامعة ناصر، الخمس – ليبيا.

63- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النّور المالقيّ (702هـ)، تحقيق: أحمد محمّد الخرّاط، دون طبعة، دون تاريخ، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق.

64- روح البيان في تفسير القرآن، إسماعيل حقّي بن مصطفى الحنفيّ الخَلْوتي البروسوي (1127هـ)، ضبطه وصحّحه وخرّج آياته: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، الطّبعة الأولى، 2003م – 1424هـ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

65- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين السيّد محمود الألوسيّ البغدادي (1270هـ)، ضبطه وصحّحه: علي عبد الباري عطية، الطّبعة الأولى، 1422هـ - 2001م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

66- الزّمن النّحويّ في الشّعر الجاهليّ، أ. د. ليث أسعد عبد الحميد، الطّبعة الأولى، 1427هـ - 2006م، دار الضّياء للنّشر والتّوزيع، عمّان - الأردن.

67- الزّمن في القرآن الكريم (دراسة دلاليّة للأفعال الواردة فيه)، بكري عبد الكريم، الطّبعة الأولى، 1997م، دار الفجر للنّشر والتّوزيع، القاهرة.

68- سنن ابن ماجة، تصنيف: أبو عبد الله محمّد بن يزيد القزويني الشّهير بـ (ابن ماجة) (20 - 273) هـ، حكم على أحاديثه وآثاره وعلّق عليه: محمّد ناصر الدّين الألباني، الطّبعة الأولى، دون تاريخ، مكتبة المعارف، الرياض.

69- السّياق الأدبيّ (دراسة نقديّة تطبيقيّة)، د. محمود محمّد عيسى، دون طبعة، 2004م، مكتبة نانسي، دمياط.

70- السّياق وأثره في المعنى، د. المهدي إبراهيم الغويل، طبعة 2011م، دار الكتب الوطنيّة، بنغازي - ليبيا.

71- شرح التّسهيل، ابن مالك جمال الدّين محمّد بن عبد الله الطّائيّ الجيّانيّ الأنلسيّ (600 - 672) هـ، تحقيق: عبد الرّحمن السّيّد وآخر، الطّبعة الأولى، 1410هـ - 1990م، هجر للطّباعة والنّشر والتّوزيع والإعلان، مصر.

72- شرح التّلخيص، أكمل الدّين محمّد بن محمّد بن محمّد بن أحمد البابرتي، (786هـ)، دراسة وتحقيق: محمّد مصطفى رمضان صوفيه، الطّبعة الأولى، 1392 و. ر - 1983م، المنشأة العامّة للنّشر والتّوزيع والإعلان، طرابلس - ليبيا.

73- شرح الرّضي على الكافية، الرّضيّ، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، الطّبعة الثّانية، 1996م، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي - ليبيا.

74- شرح ديوان الأعشى، تحقيق: لجنة الدّراسات في الكتاب اللّبنانيّ بإشراف: كامل سليمان، الطّبعة الأولى، دون تاريخ، دار الكتاب اللّبنانيّ، بيروت – لبنان.

75- الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، تأليف: إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ (393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، الطّبعة الرّابعة، 1990م، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان.

76- صحيح ابن حبّان بترتيب ابن بلبان، الأمير علاء الدّين علي بن بلبان الفارسيّ (739 هـ)، حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: شُعيب الأرنؤوط، الطبعة الثانية، 1414هـ – 1993م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

77- صحيح البخاري، الإمام أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن برْدزَبة (256 هـ)، طبعة جديدة بالشّكل الكامل مُرقمة الكتب والأبواب والأحاديث، 1420 هـ – 199م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان.

78- صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجّاج القشيري النّيسابوري (261هـ)، خرّج أحاديثه: صدقي جميل العطّار، الطّبعة الأولى، 1421هـ – 2000م، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت – لبنان.

79- الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني، دون طبعة، 1400هـ – 1980م، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

80- الظّروف الزّمانيّة في القرآن الكريم، بشير محمّد زقلام، الطّبعة الأولى، 1395 و. ر – 1986م، دار الكتب الوطنيّة، بنغازي – ليبيا.

81- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدّين أبو حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي السّبكيّ (773هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم خليل، الطبعة الأولى، 1422هـ- 2001م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان.

82- علم البيان (دراسة تحليليّة لمسائل البيان)، بسيوني عبد الفتاح بسيوني، الطّبعة الثّانية، 1418 هـ – 1998 م، مؤسسة المختار للنّشر والتّوزيع، القاهرة، دار المعالم الثّقافيّة، المملكة العربيّة السّعوديّة.

83- علم المعاني (دراسة وتحليل)، د. كريمة محمود أبو زيد، الطّبعة الأولى، 1408هـ – 1988م، مكتبة وهبة، القاهرة.

84- علم المعاني (دراسة بلاغيّة ونقديّة لمسائل المعاني)، بسيوني عبد الفتاح بسيوني، دون طبعة، دون تاريخ، مكتبة وهبة، القاهرة.

85- العناصر الأساسيّة للمركّب الفعليّ وأنماطها من خلال القرآن الكريم (دراسة تحليليّة تطبيقيّة)، أبو السّعود حسنين الشّاذلي، دون طبعة، 1410هـ – 1990م، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية.

86- فتح البيان في مقاصد القرآن، أبو الطّيب صدّيق بن حسن بن علي الحسيْني القَنوجي البخاريّ (1307هـ)، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدّين، الطّبعة الأولى، 1420هـ – 1999م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان.

87- الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (توفي نحو 400 هـ)، علق عليه ووضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، 1421هـ – 2000م، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

88- الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السّامرّائي، الطّبعة الرّابعة، 1406هـ- 1986م، مؤسّسة الرّسالة، بيروت.

89- الفعل في نحو ابن هشام، عصام نور الدّين، الطّبعة الأولى، 1428هـ – 2007م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان.

90- الفعل والزّمن، د. عصام نور الدّين، الطّبعة الأولى، 1404هـ – 1984م، المؤسسة الجامعيّة للدّراسات والنّشر والتّوزيع، بيروت – لبنان.

91- الفوائد الغياثيّة في علوم البلاغة، عضد الدّين الإيجي (608 – 756هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: عاشق حُسين، الطّبعة الأولى، 1412هـ – 1991م، دار الكتاب المصري، القاهرة.

92- في النحو العربي (قواعد وتطبيق)، مهدي المخزومي، الطّبعة الثّانية، 1406هـ – 1986م، دار الرّائد العربي، بيروت – لبنان.

93- في النحو العربي (نقد وتوجيه)، مهدي المخزومي، الطّبعة الثّانية، 1406هـ – 1986م، دار الرّائد العربي، بيروت – لبنان.

94- كتاب أسرار العربيّة، أبو البركات عبد الرّحمن بن محمّد بن أبي سعيد الأنباريّ (513 – 577) هـ، عني بتحقيقه: محمّد بهجة البيطار، دون طبعة، دون تاريخ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

95- كتاب الانتصاف فيما تضمّنه الكشاف من الاعتزال، ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الإسكندري المالكي (683هـ)، ضمن الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (467–538)هـ، طبعة جديدة حقّقها وخرّج أحديثها وعلّق عليها على نسخة خطيّة: عبد الرزاق المهدي، الطبعة الأولى، 1417هـ – 1997م، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.

96- كتاب البخلاء، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، ضبطه وشرحه وصحّحه: أحمد العوامري بك وآخر، دون طبعة، 1411هـ – 1991م، دار الكتب العلميّة ، بيروت – لبنان.

97- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجانيّ، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، 1982م، منشورات وزارة الثّقافة والإعلام – الجمهوريّة العراقيّة.

98- كتاب دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمّد الجرجانيّ النّحويّ (ت 471 أو 474 هـ)، قرأه وعلّق عليه: أبو فهر محمود محمّد شاكر، الطبعة الثّالثة، 1413هـ– 1992م، دار المدني، جدّة.

99- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (180 هـ)، تحقيق وشرح: عبد السّلام هارون، الطّبعة الثّالثة، 1408هـ- 1988م، مكتبة الخانجي، القاهرة.

100- الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (467 – 538) هـ، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الطبعة الأولى، 1417هـ – 1997م، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.

101- الكليّات (معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة)، أبو البقاء أيّوب بن موسى الحُسيْني الكفَوي (1094هـ – 1683م)، قابله على نسخة خطيّة وأعدّه للطّبع ووضع فهارسه: د.عدنان درويش وآخر، الطبعة الثّانية، 1419هـ – 1998م، مؤسسة الرّسالة، بيروت – لبنان.

102- لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرَيْن، طبعة جديدة محقّقة ومشكولة، دون تاريخ، دار المعارف، القاهرة – مصر.

103- اللغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، الطبعة الثالثة، 1418هـ – 1998م، عالم الكتب، القاهرة.

104- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، نصر الله بن محمّد بن محمّد بن عبد الكريم المعروف بابن الأثير الموصليّ (637 هـ)، تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد، دون طبعة،1411هـ- 1990م، المكتبة العصريّة، صيدا – بيروت.

105- المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمّد عبد الحقّ بن غالب بن عطيّة الأندلسيّ (546هـ)، تحقيق: عبد السّلام عبد الشّافي محمّد، الطبعة الأولى، 1422هـ – 2001م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان.

106- مختصر السعد، سعد الدّين مسعود بن عمر بن عبد الله التّفتازاني (792هـ)، شَرْح تلخيص المفتاح، جلال الدّين القزوينيّ (739هـ)، (ضمن حاشية الدّسوقي) على هذا المختصر، تحقيق: خليل إبراهيم خليل، الطّبعة الأولى، 1423هـ – 2002م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان.

107- المصباح في المعاني والبيان والبديع، ابن النّاظم بدر الدين ابن مالك، شرح وتحقيق: حسني عبد الجليل يوسف، دون طبعة، دون تاريخ، مكتبة الآداب، مصر.

108- المطوّل (شرح تلخيص مفتاح العلوم)، سعد الدّين مسعود بن عمر التّفتازانيّ (792 هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، 1422هـ- 2001م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان.

109- معاني القرآن، أبو زكريّا يحيى بن زياد الفرّاء (207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخر، دون طبعة، دون تاريخ، دار السّرور.

110- معاني النحو، د. فاضل صالح السّامرّائي، الطّبعة الثّانية، 1423هـ، 2002م، دار الفكر، عمّان – الأردن.

111- المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم، د. عبد الفتاح لاشين، دون طبعة، 1420هـ – 2000م، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر.

112- معترك الأقران في إعجاز القرآن، جلال الدّين عبد الرحمن أبو بكر السّيوطيّ، ضبطه وصحّحه وكتب فهارسه: أحمد شمس الدّين، الطّبعة الأولى، 1408 هـ – 1988م، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

113- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ياقوت الحموي الرّوميّ، تحقيق: إحسان عبّاس، الطّبعة الأولى، 1993م، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت – لبنان.

114- معجم البلاغة العربيّة، صنعة: بدوي طبانة، الطّبعة الرّابعة، 1418هـ – 1997م، دار ابن حزم للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيرت، لبنان.

115- معجم المصطلحات الأدبيّة، إبراهيم فتحيّ، دون طبعة، 1986م، المؤسّسة العربيّة للنّاشرين المتّحدين، صفاقس – الجمهورية التونسية.

116- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، د. أحمد مطلوب، الطّبعة الثّانية، تمّ إعادة الطّبع 2000م، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان.

117- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريّا الرّازي (395هـ)، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدّين، الطّبعة الأولى، 1420 هـ – 1999م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان.

118- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري(761هـ)، تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد، دون طبعة،1411هـ-1991م، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت.

119- مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن محمّد بن علي السّكّاكي (626هـ)، حقّقه وقدّم له وفهرسه: د. عبد الحميد هنداوي، الطّبعة الأولى، 1420هـ- 2000م، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

120- المفصّل في صنعة الإعراب، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشريّ الخوارزمي (538 هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، الطّبعة الأولى، 1420هـ – 1999م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان.

121- المقتضب، أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد (210 – 285) هـ، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، دون طبعة، 1415هـ – 1994م، لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ، وزارة الأوقاف، جمهوريّة مصر.

122- المُقرِّب ومعه مُثُل المُقرِّب، أبو الحسن عليّ بن مؤمن بن محمّد بن عليّ ابن عصفور الحضرميّ الإشبيليّ (669 هـ)، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود وآخر، الطّبعة الأولى، 1418هـ – 1998م، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان.

123- المكي والمدني في القرآن الكريم (دراسة تأصيليّة نقديّة للسّور والآيات من أوّل القرآن الكريم إلى نهاية سورة الإسراء)، عبد الرزّاق حسين أحمد، الطّبعة الأولى، 1420هـ – 1999م، دار ابن عفّان للنّشر والتّوزيع، القاهرة – مصر.

124- من الوجهة الأدبيّة في دراسة القرآن الكريم، د.السّيّد تقيّ الدّين، دون طبعة، 1995م، دار نهضة مصر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة.

125- مناهل العرفان في علوم القرآن، محمّد عبد العظيم الزّرقانيّ، حقّقه واعتنى به: فوّاز أحمد زمرلي، الطّبعة الأولى، 1415هـ - 1995م، دار الكتاب العربيّ، بيروت - لبنان.

126- مواهب الفتّاح في شرح تلخيص المفتاح، أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن يعقوب المغربيّ (1128هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم خليل، الطّبعة الأولى، 1424هـ - 2003م، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان.

127- النّحو الوافي، عبّاس حسن، الطّبعة الثّالثة، 1974م، دار المعارف، مصر.

128- نظريّة السّياق القرآنيّ (دراسة تأصيليّة دلاليّة نقديّة)، المثنّى عبد الفتّاح محمود، الطّبعة الأولى، 2008م، دار وائل للنّشر، عمّان - الأردن.

129- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدّين الرّازي (606هـ)، الطّبعة الأولى، 1412هـ - 1992م، دار الجيل، بيروت - لبنان.

130- النهر المادّ من البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، تحقيق: د. عمر الأسعد، الطبعة الأولى، 1416هـ - 1995م، دار الجيل - بيروت.

131- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ (911هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدّين، الطّبعة الأولى، 1418هـ - 1998م، دار الكتب العلميّة بيروت - لبنان.

132- وصف اللّغة العربيّة دلاليّا في ضوء مفهوم الدّلالة المركزيّة (دراسة حول المعنى وظلال المعنى)، محمّد محمّد يونس علي، دون طبعة، 1993م، منشورات جامعة طرابلس، ليبيا.

ثالثًا: الرسائل العلميّة المرقونة:

1- أثر دلالة السّياق القرآني في توجيه معنى المتشابه اللّفظيّ في القصص القرآنيّ (دراسة نظريّة تطبيقيّة على آيات قصص نوح وهود وصالح وشعيب – عليهم السّلام–)، تهاني بنت سالم بن أحمد باحويرث، جامعة أم القرى، السّعوديّة، 1428هـ– 2007م، رسالة ماجستير.

2- دلالة السّياق وأثرها في توجيه المتشابه اللّفظي في قصّة موسى – عليه السّلام – (دراسة نظريّة تطبيقيّة)، فهد بن شتوي بن عبد المعين الشّتوي، جامعة أم القرى، السّعوديّة، 1426هـ– 2005م، رسالة ماجستير.

3- السّياق وأثره في توجيه المتشابه اللّفظي في القرآن الكريم في كتاب ملاك التأويل لأحمد بن الزبير الغرناطي نموذجًا، صالح محمّد العصّاوي، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، 2011 – 2012م، رسالة ماجستير.

4- الفعل الماضي زمنه ودلالته في القران الكريم – عبر إشارات المفسرين – سورة البقرة أنموذجًا، مريم محمّد محمّد أحمد التّريكي، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، 1435هـ – 2014م، رسالة ماجستير.

رابعًا: الدّوريّات:

1- الدّلالة الزّمنيّة لصيغة الماضي في العربيّة (دراسة في السّياق اللّغوي)، د. محمّد رجب محمّد الوزير، علوم اللّغة، دراسات علميّة مُحَكّمة تصدر أربع مرّات في السّنة (كتاب دوري) المجلّد الأوّل، العدد الثّاني، 1998م.

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــوع	رقم الصّفحة
مقدمة	أ
الفصل الأوّل: مقاربات	1
المبحث الأول: السياق القرآني	2
أوّلًا: مفهومه	3
ثانيًا: أنواعه	8
ثالثًا: أركانه	13
رابعًا: ضوابطه	16
خامسًا: فوائده	18
المبحث الثاني: الدّلالة	20
أوّلًا: مفهومها	21
ثانيًا: أنواعها	22
المبحث الثالث: الدّلالة الزّمنيّة للأفعال	25
أوّلًا: مهاد الدّراسة عند النّحاة	27
1-الدّلالة الزّمنيّة للفعل الماضي	28
2-الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع	30
3-الدّلالة الزّمنيّة لفعل الأمر	33
ثانيًا: الدّلالة الزّمنيّة للأفعال عند البلاغيين	39
1-كون المسند فعلاً	40
2-خروج الخبر عن مقتضى الظّاهر (التعبير عن المستقبل بالماضي وعكسه)	42

3-الاستعارة التّبعيّة	44
4-الالتفات	45
5- تقييد الفعل بالشّرط	50
6-خروج الأمر عن معناه الحقيقيّ	52
الفصل الثاني: الدّلالة الزّمنيّة للأفعال الماضية	56
المبحث الأوّل: السّياق الخارجيّ	58
أوّلًا: سياق القصص وأخبار السّابقين	59
ثانيًا: سياق الإعلان عن أمر أو الإقرار به	63
ثالثًا: سياق الإخبار عن غيب المستقبل	69
رابعًا: سياق الدّعاء	80
خامسًا: سياق الوصف	80
سادسًا: السّياق الاحتماليّ	81
المبحث الثّاني: السّياق الدّاخليّ	88
أوّلاً: سياق (قد)	89
ثانيًا: سياق شرط (إذا)	91
ثالثا: سياق شرط (إن)	96
رابعًا: سياق شرط (مَنْ)	102
خامسًا: سياق الإسناد	105
سادسًا: سياق ألفاظ الزّمان	107
سابعًا: سياق صلة الموصول	108
الفصل الثالث: الدّلالة الزّمنيّة للأفعال المضارعة	116
المبحث الأوّل: السّياق الخارجيّ	118
أوّلاً: سياق القصص وأخبار السّابقين	119
ثانيًا: سياق الإخبار عن غيب المستقبل	125
ثالثًا: سياق التّمنيّ	130

رابعًا: سياق التّعجيب	131
خامسًا: سياق الوصف	133
سادسًا: السّياق الاحتماليّ	136
المبحث الثّاني: السّياق الدّاخليّ	141
أوّلاً: سياق (أنْ) المصدريّة	142
ثانيًا: سياق (هل)	143
ثالثا: سياق شرط (إنْ)	144
رابعًا: سياق شرط (لو)	145
خامسًا: سياق الإسناد	148
سادسًا: سياق خبر (كان)	156
سابعًا: سياق ألفاظ الزمان	163
ثامنًا: سياق صلة الموصول	164
الفصل الرّابع: الدّلالة الزّمنيّة لأفعال الأمر	166
المبحث الأوّل: السّياق الخارجيّ	170
أوّلاً: سياق القصص وأخبار السّابقين	171
ثانيًا: سياق الإعلان عن أمر	174
ثالثًا: سياق الأوامر الإلهيّة والأحكام الشرعيّة	174
رابعًا: سّياق الحوار الدّعويّ	184
خامسًا: سياق الوعد والوعيد، والترغيب والتّرهيب	194
سادسًا: سياق الدّعاء	197
سابعًا: سياق الإخبار عن غيب المستقبل	198
ثامنًا: سياق التّعجيز	201
تاسعًا: سياق التّعجيب	202
عاشرًا: سياق الوصف	205
المبحث الثّاني: السّياق الدّاخليّ	206

أوّلاً: سياق شرط (إذا)	207
ثانيًا: سياق شرط (إن)	210
الخاتمة	213
قائمة المصادر والمراجع	220